



العنوان

قياس أثر بعض متغيرات الاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 1990-2012

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر (أكاديمي) في العلوم الاقتصادية
تخصص: اقتصاد كمي

إشراف الأستاذ:

– عيشاوي علي

إعداد الطالبة:

– بكري نبيلة

الصفة:

رئيسا

مناقشا

مشرفا

أعضاء اللجنة :

1- قدوري نور الدين

2- بن محاد سمير

3- عيشاوي علي

السنة الجامعية: 2014/2015



اهداء

اهدي ثمرة جهدي ونجاحي إلى من قال الله في حقها (...ولا تقل لهما أف ولا تنهرهما
وقل لهما قولاً كريماً...) حبيبتي وقرة عيني ونورا حياتي أُمي الغالية. اهديها تقديراً وعرفاناً
وشكراً إلى أبي قدوتي وقائدي ومنير دربي وسندي اهديها إلى توأم روحي أختي
وصديقتي الغالية أُمال.

اهديها إلى إخوتي هشام وليد إبراهيم.
اهديها إلى بدر البدور نجمة النجوم الدلوعة شياء
إلى الذي طالما داعب القلم بأنامله وشاكس للدفاع عن
حقه في اللعب الكتكوت محمد.

إلى جميع أفراد عائلتي أعمامي وعماتي أخوالي وخالاتي.
إلى كل زميلاتي في قسم الاقتصاد الكمي وخاصة أعضاء الفوج أُمال بسمة هاجر لامية
نسمة.

إلى كل صديقتي خاصة - أسماء - نفيسة - أسماء - حنان.
بصدق الوفاء والإخلاص اهديها إلى الأستاذة القديرة زدام مائسة
وكل أساتذتي من الخطوات الأولى للدراسة.
إلى كل من ساهم في هذا العمل من بعيد أو قريب .

كلمة شكر

بعد الحمد والشكر لله عز وجل الذي وفقني في انجاز
هذا العمل المتواضع لايسعني في النهاية إلا أن انسب الفضل
إلى ذويه.

واخص بالشكر والعرفان الأستاذ المشرف
محشوي علي

على قبوله الإشراف على مذكرتي هذه وكذا متابعتها
الدائمة وتوجيهاته القيمة التي أفادتني كثيرا في انجاز هذا
البحث.

كما أتوجه بالشكر للسادة الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة على
تكرمهم مناقشة مذكرتي .

كما أتوجه بالشكر إلى كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم
التسيير قسم العلوم الاقتصادية .

الفهرس

المحتويات	الصفحة
كلمة شكر	
إهداء	
الفهرس	
فهرس الجداول	
فهرس الأشكال	
مقدمة عامة	03
الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر وواقعه في الجزائر	08
المبحث الأول: المفاهيم الأساسية للاستثمار الأجنبي المباشر	09
المطلب الأول: تعريف الاستثمار الأجنبي وأنواعه	09
المطلب الثاني: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر ومبادئه	11
المطلب الثالث: دوافع ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر	15
المطلب الرابع: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر	18
المطلب الخامس: آثار الاستثمار الأجنبي المباشر	23
المبحث الثاني: النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر	24
المطلب الأول: نظرية عدم كمال السوق	24
المطلب الثاني: نظرية الحماية	26
المطلب الثالث: نظرية دورة حياة المنتج	27
المطلب الرابع: نظرية الموقع	28
المطلب الخامس: نظرية الموقع المعدلة	29
المبحث الثالث: مناخ وواقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	31

31	المطلب الأول: تطور قوانين الاستثمار في الجزائر
34	المطلب الثاني: الهيئات المكلفة بترقية وتطوير الاستثمار
36	المطلب الثالث: تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر
38	المطلب الرابع: تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر
39	المطلب الخامس: حوافز وعوائق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر
45	الفصل الثاني: دراسة بعض المتغيرات الاقتصادية وأثرها على الاستثمار الأجنبي المباشر
46	المبحث الأول: سعر الصرف وأثره على الاستثمار الأجنبي المباشر
46	المطلب الأول: ماهية سعر الصرف
50	المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في سعر الصرف
51	المطلب الثالث: نظم سعر الصرف
54	المطلب الرابع: تأثير سعر الصرف على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر
55	المبحث الثاني: النمو الاقتصادي وأثره على الاستثمار الأجنبي المباشر
55	المطلب الأول: ماهية النمو الاقتصادي
57	المطلب الثاني: خصائص النمو الاقتصادي وعناصره
58	المطلب الثالث: مفهوم الناتج المحلي وطرق قياسه
60	المطلب الرابع: تأثير النمو على الاستثمار الأجنبي المباشر
61	المبحث الثالث: الضريبة وأثرها على الاستثمار الأجنبي المباشر
61	المطلب الأول: ماهية الضريبة
63	المطلب الثاني: قواعد وأهداف الضريبة
65	المطلب الثالث: أنواع الضرائب
67	المطلب الرابع: تأثير الضريبة على الاستثمار الأجنبي المباشر
68	المبحث الرابع: التضخم وأثره على الاستثمار الأجنبي المباشر
68	المطلب الأول: ماهية التضخم

70	المطلب الثاني: أنواع وآثار التضخم
73	المطلب الثالث: وسائل معالجة التضخم
76	المطلب الرابع: تأثير التضخم على الاستثمار الأجنبي المباشر
79	الفصل الثالث: نمذجة قياسية للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر
80	المبحث الأول: مدخل لنظرية الاقتصاد القياسي
80	المطلب الأول: تعريف الاقتصاد القياسي
81	المطلب الثاني: أهداف الاقتصاد القياسي
82	المطلب الثالث: منهجية البحث في القياس الاقتصادي
84	المبحث الثاني: النماذج الانحدارية
84	المطلب الأول: الانحدار الخطي البسيط
87	المطلب الثاني: الانحدار الخطي المتعدد
96	المبحث الثالث: بناء نموذج يحدد أثر بعض متغيرات الاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر للفترة (1990-2012)
96	المطلب الأول: تعيين النموذج
97	المطلب الثاني: تقدير النموذج وتقييم نتائجه
114	الخاتمة
	قائمة المراجع

فهرس الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
30	العوامل الشرطية الدافعة والحاكمة للاستثمارات الأجنبية	(1)
36	تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر في الفترة (1990 - 2011)	(2)
37	أهم الدول المستثمرة في الجزائر خلال الفترة (2002-2009)	(3)
37	أهم قطاعات الاستثمار الأجنبي في الجزائر خلال الفترة (2002-2009)	(4)
97	جدول يبين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة	(5)
99	نتائج التقدير للنموذج اللوغارتمي للاستثمار الأجنبي المباشر للفترة (1990-2012)	(6)
102	نتائج التقدير للنموذج اللوغارتمي بعد إزالة الضرائب والتضخم	(7)
109	نتائج اختبار وايت	(8)
110	نتائج اختبار آرش	(9)

فهرس الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
27	دورة حياة المنتج	(1)
93	مناطق القبول والرفض لاختبار دارين واتسن	(2)
105	إستقرارية سلسلة البواقي	(3)
105	إستقرارية سلسلة مربعات البواقي	(4)
106	مقارنة القيم المقدرة مع القيم الفعلية لFDI	(5)
107	مقارنة القيم المقدرة مع القيم الفعلية	(6)
108	اختبار فرضية التوزيع الطبيعي للبواقي	(7)

مقدمة

مقدمة

من أهم الظواهر الاقتصادية الجديرة بالدراسة والبحث في الوقت الحاضر والتي تستدعي اهتمام جميع دول العالم المتقدمة والنامية على حد سواء، لمدى أهميته وفعاليته في تغيير العلاقات الاقتصادية الدولية والسياسية، ألا وهو موضوع الاستثمار الأجنبي بنوعيه المباشر وغير المباشر كونه مؤشر على انفتاح الاقتصاد وقدرته على التعامل والتكيف مع التطورات العالمية بالإضافة إلى كونه وسيلة تمويل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال خلق الفرص الاستثمارية المؤثرة في تطور البلدان ونموها لذلك تسعى معظم البلدان وخاصة النامية منها إلى جذب أكبر قدر ممكن من الاستثمار الأجنبي المباشر، وفي هذا الإطار أردنا معرفة بعض المتغيرات التي تؤثر فيه، فالاستثمار الأجنبي المباشر يتأثر بمجموعة من المتغيرات الاقتصادية وغير الاقتصادية، وسنكتفي في هذه الدراسة بالتطرق إلى بعض المتغيرات الاقتصادية حتى تمكننا من معرفة مدى استجابة الاستثمار الأجنبي للظروف الحالية والمتوقعة من أجل جذب أكبر قدر ممكن من الاستثمار الأجنبي، ومن هنا نحاول البحث في أهم المتغيرات التي تؤثر في الاستثمار الأجنبي المباشر وتحديد آثارها وتحليلها من خلال بناء نموذج اقتصادي قياسي لمعرفة مدى التأثير المتبادل بينهما.

1. الإشكالية:

من خلال ما تقدم يمكننا طرح الإشكال التالي:

ما هي أهم المتغيرات الكلية المحددة للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر؟

ومن هذا المنطلق، وفي ضوء ما تقدم تتبلور معالم الإشكالية حول التساؤلات الفرعية التالية:

- ما المقصود بالاستثمار الأجنبي المباشر؟
- ما هو واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر؟
- ما هي أهم المتغيرات الاقتصادية التي توجه الاستثمار الأجنبي المباشر؟
- هل يمكن بناء نموذج قياسي يحدد اثر هذه المتغيرات على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر؟

2. فرضيات الدراسة:

للإجابة على الأسئلة الفرعية قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

- يتحدد الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال مجموعة من المتغيرات ترتبط بالمكان المراد الاستثمار فيه.
- يمكن تحديد علاقة بين المتغيرات الاقتصادية والاستثمار الأجنبي المباشر من خلال صياغة وتحليل نموذج قياسي.
- جباية الضرائب والناتج المحلي الإجمالي من أكثر المتغيرات تأثير في الجزائر.

3. أهداف الدراسة:

- اهتمام معظم الباحثين والمفكرين بهذه الظاهرة وإعطائها أهمية بالغة في البحث والدراسة.
- معرفة مدى استفادة الجزائر من الاستثمار الأجنبي المباشر.
- إبراز المزايا والحوافز التي تقدمها الجزائر للمستثمر الأجنبي والمشاكل والعراقيل التي تواجهه.
- التركيز على أهم متغيرات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.
- محاولة الربط بين فروع الاقتصاد.

4. أسباب اختيار الموضوع:

- الدور الفعال الذي يؤديه الاستثمار الأجنبي المباشر في نقل التكنولوجيا إلى الدول المستثمر فيها.
- الاهتمام الذي يحظى به الاستثمار الأجنبي المباشر من طرف معظم دول العالم.

5. أهمية الدراسة:

- تكمن أهمية الدراسة في كون الاستثمار الأجنبي مظهر من مظاهر تفتح الاقتصاديات ونموها وعامل من عوامل تكريس العلاقات الاقتصادية الدولية.

- تبرز أهمية الدراسة كذلك في ظل الظروف التي يشهدها الاقتصاد الجزائري من تحولات والانتقال من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق.
- تكمن أهمية الدراسة في كون الاستثمار الأجنبي المباشر عامل مهم وأساسي في رقي البلدان ونموها.
- اهتمام معظم الباحثين والمفكرين بهذه الظاهرة وإعطائها أهمية بالغة في البحث والدراسة.

6. حدود الدراسة:

- من أجل معالجة الإشكالية تم تحديد إطارين زمني ومكاني، فالإطار الزمني يتمثل في فترة الدراسة والتي حددت ما بين (1990 - 2012).
- أما الإطار المكاني، فإن البحث يخص واقع الاقتصاد الجزائري بالتركيز على الاستثمار الأجنبي المباشر.

7. منهج الدراسة:

- لتحقيق أهداف هذه الدراسة تم الاعتماد على بعض المناهج التي تتوافق وطبيعة الدراسة.
- المنهج الوصفي من خلال وصف المتغيرات التي تتعلق بموضوع الاستثمار الأجنبي وتحليل تطوره خلال فترة البحث.
 - المنهج التحليلي الكمي باستعمال الأساليب القياسية والطرق الإحصائية لتحديد دور المتغيرات في التأثير على الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك ببناء نموذج قياسي بالاعتماد على برنامج **E-Views**.

8. الدراسات السابقة:

- عمار زودة، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر، رسالة ماجستير في علوم التسيير، قسنطينة، 2007.
- كريمة قويدري، الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2010.
- سعدي يحيى، تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية قسنطينة، 2006.

- عبد القادر بابا، سياسة الاستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، 2004.
- كمال سمية، النظام القانوني للاستثمار الأجنبي في الجزائر، رسالة ماجستير في القانون الخاص، جامعة تلمسان، 2003.
- سحنون فاروق، قياس اثر بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة حالة الجزائر (1975 - 2007)، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، الجزائر، 2009.

9. هيكل الدراسة:

حتى يتم الإلمام بموضوع البحث وتحقيق أهدافه تم تقسيم هذا البحث إلى ثلاثة فصول

- **الفصل الأول:** الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر استهل بمفاهيم عامة حول الاستثمار الأجنبي المباشر، وتم التطرق فيه إلى تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر وأنواعه ودوافعه ومحدداته بالإضافة إلى أشكاله وآثاره وكذلك مختلف النظريات المفسرة لحركته وسوف نتناول أيضا مناخ وواقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.
- **الفصل الثاني:** في هذا الفصل سنتناول مختلف المفاهيم الخاصة ببعض المتغيرات الاقتصادية المختارة وكيفية تأثيرها على الاستثمار الأجنبي المباشر.
- **الفصل الثالث:** نتناول في هذا الفصل دراسة قياسية لمعالجة علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر ببعض المتغيرات الاقتصادية.

10. صعوبات الدراسة:

مشكل عدم تجانس الإحصائيات وتضاربها من مصدر إلى آخر. حتم علينا اللجوء إلى أكثر من مصدر من أجل إتمام السلسلة الزمنية محل الدراسة.

الفصل الأول:

الإستثمار الأجنبي المباشر

وواقعه في الجزائر

تمهيد :

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر ظاهرة اقتصادية هامة وقديمة، فهو يشكل محور الاهتمام لدى العديد من الاقتصاديين، وغيرهم من المفكرين والمدارس الاقتصادية، وكذلك دول العالم سواء المتقدمة أو النامية، كونه من المؤثرات الحقيقية في مسار العلاقات الاقتصادية والسياسية على المستوى الدولي بالإضافة إلى كونه وسيلة تمويل بديلة تلجأ إليها الكثير من الدول .

لهذا كانت الجزائر إحدى هاته الدول التي سعت إلى تهيئة مناخها الاستثماري لما لها من تأثير كبير على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

في هذا السياق سنعمل على تسليط الضوء على النقاط الأساسية التالية:

المبحث الأول: المفاهيم الأساسية للاستثمار الأجنبي.

المبحث الثاني: النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر.

المبحث الثالث: مناخ وواقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

المبحث الأول: المفاهيم الأساسية للاستثمار الأجنبي المباشر.

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر ظاهرة اقتصادية معقدة الجوانب وللتوصل إلى تحديد هذه الظاهرة من مختلف جوانبها خصصنا هذا المبحث لتعريف الاستثمار الأجنبي المباشر ثم دوافعه ومحدداته ثم إشكاله وفي الأخير تطرقنا إلى آثاره.

المطلب الأول: تعريف الاستثمار الأجنبي وأنواعه.

يعتبر الاستثمار الأجنبي بنوعيه. الاستثمار الأجنبي المباشر والغير مباشر مصدرا هاما من مصادر التمويل للدول، خاصة النامية منها حيث يلعب كل منها دورا مهما في دفع عجلة التنمية الاقتصادية.

الفرع الأول: تعريف الاستثمار الأجنبي

هناك عدة تعاريف نذكر منها:

الاستثمار الأجنبي المباشر هو كل استخدام يجري في الخارج لموارد مالية عامة أو خاصة يملكها بلد ما، ويكون هذا الاستخدام مقترنا بسيطرة الشخص الطبيعي أو المعنوي المصدر لرأس المال على جزأ أو كل المشروع تمكنه من اتخاذ القرارات.¹

كما يمكن تعريفه على أنه كل استثمار يتم خارج موطنه بحثا عن دولة مضيضة سعيا وراء تحقيق حزمة من الأهداف الاقتصادية والمالية والسياسية سواء لهدف مؤقت أو لأجل محدد أو طويل الأجل.²

أو هو: جميع الاستثمارات المادية والمالية التي يقوم بها الأجانب داخل دولة ما.³

¹ محمد بلقاسم حسن بهلول، الاستثمار الأجنبي المباشر وإشكالية التوازن الجهوي (مثال الجزائر)، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1990، ص4.

² فريد النجار، الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2000، ص 23.

³ عبد الكريم بعداش، الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1990-2005، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2007، ص39.

من التعاريف السابقة يمكننا صياغة تعريف عام للاستثمار الأجنبي على أنه: مجموعة من الاستخدامات من الموارد تجري خارج البلد ، تشكل حركات دولية لرؤوس الأموال لتحقيق أهداف سياسية واقتصادية.

الفرع الثاني: أنواع الاستثمار الأجنبي .

أولاً: الاستثمار الأجنبي غير المباشر (الاستثمار المحفظي):

هو تلك الاستثمارات التي يحصل فيها المستثمر على عائد رأس مالي، دون أن تكون له السيطرة الكاملة على المشروع، ولا تنتقل على اثر هذه الاستثمارات المهارات والخبرات الفنية والتكنولوجيا الحديثة المرافقة لرأس المال. كما هو الحال في الاستثمار الأجنبي المباشر.¹

كما يمكن تعريفه على أنه ذلك النوع من الاستثمار الذي يقتصر فقط على انتقال الأموال النقدية، دون أن يكون للمستثمر الأجنبي ملكية كل أو جزا من المشروع الاستثماري ولا يتمتع المستثمر الأجنبي بالرقابة أو السيطرة واتخاذ القرار في هذا الشكل من أشكال الاستثمارات.²

ويعرف على أنه تلك المشاركة في توظيفات استثمارية خارجية من دون أن يكون للمستثمر الحق في إدارة موجودات الشركة المستثمر فيها ومن دون أن يكون له الحق في الرقابة والسيطرة في إدارة أعمال ذلك المشروع ، ويهدف هذا النوع إلى تحقيق الأرباح.³

¹ نزيه عبد المقصود محمد مبروك، الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2006، ص 56.

² عبد الله عبد الكريم عبد الله، ضمانات الاستثمار في الدول العربية، دراسة قانونية مقارنة لأهم التشريعات العربية والمعاهدات الدولية مع الإشارة إلى منظمة تجارة العالمية ودورها في هذا المجال، دار ثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2010، ص 21.

³ حسن كريم حمزة، العولمة المالية والنمو الاقتصادي، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2011، ص 111.

ثانيا: الاستثمار الأجنبي المباشر

هو ذلك الاستثمار الذي يقام في دولة مضيضة، إلا أن ملكيته أجنبية وتؤول لفرد أجنبي أو شركة غير وطنية فهو إذا استثمار أجنبي مباشر.¹

كما يعرف على أنه تلك الاستثمارات التي يملكها ويديرها المستثمر الأجنبي إما بسبب ملكيته الكاملة لها، أو ملكيته لنصيب منها يكفل له حق الإدارة.

ويتميز الاستثمار الأجنبي المباشر بطابع مزدوج، الأول: وجود نشاط اقتصادي يزاوله المستثمر الأجنبي في البلد المضيف، والثاني: ملكيته الكلية أو الجزئية للمشروع.

ويمكن القول بأن معيار التمييز بين الاستثمار الأجنبي المباشر وغير مباشر يكمن في مسألة السيطرة على المشروع المستثمر فيه، فإذا كان المستثمر الأجنبي يسيطر على مشروعه في الخارج فإن استثماره يعد استثمارا مباشرا، وإذا كان لا يملك السيطرة على المشروع فإن استثماره يسمى استثمارا غير مباشر.²

المطلب الثاني: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر ومبادئه

يلقى الاستثمار الأجنبي المباشر اهتماما كبيرا من طرف الدول المضيفة، نظرا لتحقيقه لنتائج مرغوبة إضافة إلى تحريكه لعجلة التنمية، فما هو الاستثمار الأجنبي المباشر ؟

الفرع الأول: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر

أولا: التعريف الخاص ببعض الاقتصاديين

الاستثمار الأجنبي المباشر هو الاستثمار الذي يفضي إلى علاقة طويلة الأجل ويعكس منفعة وحقوق للمستثمر الأجنبي في فرع أجنبي قائم في دولة مضيضة، ويشمل الاستثمار الأجنبي المباشر ملكية المستثمر الأجنبي كجزء أو كل المشروع فضلا عن قيامه

¹ سليمان عمر الهادي، الاستثمار الأجنبي المباشر وحقوق البيئة في الاقتصاد الإسلامي والوضعي، الأكاديميون للنشر وتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2010، ص 23.

² نزيه عبد المقصود مبروك، المرجع السابق، ص 31.

بإدارة المشروع المشترك أو سيطرته الكاملة عن المشروع وتحويل موارد مالية وتكنولوجية وخبرة فنية وهو ينطوي على آجال طويلة نسبياً.¹

كما يعبر الاستثمار الأجنبي المباشر عن متغير هام في العلاقات المالية والاقتصادية بين الدول ويتمثل هذا الاستثمار في قيام غير المقيمين بتحقيق استثمارات حقيقية بشكل مباشر في البلد المعني أو قيام المقيمين في هذا البلد بتحقيق استثمارات مباشرة في الدول الأخرى.²

ثانياً: التعريف الخاص ببعض الهيئات والمنظمات

التعريف الخاص بصندوق النقد الدولي

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر حسب صندوق النقد الدولي عن ذلك النوع من أنواع الاستثمار الدولي الذي يعكس هدف حصول كيان مقيم في اقتصاد ما على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر، وتتطوي هذه المصلحة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر والمؤسسة بالإضافة إلى تمتع المستثمر المباشر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة.³

التعريف الخاص بمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE)

تتبنى هذه المنظمة تعريفين للاستثمار الأجنبي المباشر

التعريف الأول يعتبر انه تحرير رؤوس الأموال الدولية أما التعريف الثاني فيعتبر أن كل شخص طبيعي، كل مؤسسة عمومية أو خاصة، كل حكومة، كل مجموعة من الأشخاص الطبيعيين الذين لهم علاقة تربط بعضهم ببعض، كل مجموعة من المؤسسات لديها الشخصية المعنوية والمرتبطة فيما بينها، تعتبر مستثمر أجنبياً إذا كان لديها مؤسسة

¹ نوزاد عبد الرحمان الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشالي، مقدمة في مالية دولية، دار مناهج للنشر والتوزيع ، الأردن، الطبعة الأولى، 2007، ص 162.

² الطاهر لطرش، الاقتصاد النقدي والبنكي، ديوان المطبوعات الجامعية، 2013، ص 247.

³ عبد المجيد قدي، مدخل إلى سياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثالثة، 2006، ص 251.

للاستثمار المباشر ويعني ذلك فرع أو شركة تابعة تقوم بعمليات استثمارية في بلد غير بلد إقامة المستثمر الأجنبي.¹

التعريف الخاص بمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

يعرف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية < الاونكتاد > الاستثمار الأجنبي المباشر على انه ذلك الاستثمار الذي ينطوي على علاقة طويلة المدى، تعكس مصالح دائمة ومقدرة على التحكم الإداري بين شركتين في البلد الأم (البلد الذي تنتمي له الشركة المستثمرة) وشركة أو وحدة إنتاجية في دولة أخرى (البلد المستقبل أو المضيف)، ولأغراض هذا التعريف تعرف الشركة الأم على أنها تلك الشركة التي تمتلك أصولاً في الشركة أو وحدة إنتاجية تابعة لدولة أخرى غير الدولة الأم، وعادة ما تأخذ الملكية شكل حصة في رأس مال الشركة التابعة للدولة المستقبلة للاستثمار، حيث تعتبر حصة تساوي أو تفوق 10% من الأسهم العادية أو القوة التصويتية في مجلس الإدارة للشركة المسجلة أو يعاد لها في الشركات الأخرى، وهو حدا فاصلاً لأغراض تعريف الاستثمار الأجنبي وتسمى الشركات المحلية وحدات تابعة أو فروع، ومع أن هذا التعريف يتأثر بنمط تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بين الدول المتقدمة، حيث تلعب عمليات الاندماج بين الشركات العملاقة والاستحواذ على أصول الشركات دوراً مهماً، إلا أنه يمكن تطبيقه في حالة الاستثمارات الفردية.²

¹ مخلوف سفيان، دراسة اقتصادية قياسية للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر للفترة (1990 - 2012)، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة لمسيلى، 2013، ص ص 8 - 9.

² عمار زودة، محددات قرار الاستثمار الأجنبي المباشر، رسالة ماجستير في علوم التسيير، قسنطينة، 2007، ص ص 31 - 32.

الفرع الثاني: مقومات الاستثمار الأجنبي المباشر

هناك عدة مبادئ للاستثمار الأجنبي المباشر نذكر أهمها¹:

أولاً: مبدأ الشفافية والتناسق

يقصد به توفير المعلومات حول الاستثمار بحرية مطلقة، ودون تمييز وبدون تكلفة لجميع المستثمرين الأجانب ويقوم هذا المبدأ على عنصرين:

1 - حرية الاستثمار: أي أن الاستثمار الأجنبي يمكن انجازه دون تمييز ودون الحصول على رخصة مسبقة من الجهات المعنية.

2 - عدم التمييز: أي إعطاء مختلف المستثمرين فرص عادلة ودون تمييز لانجاز الاستثمار.

ثانياً: مبدأ الاستقرار

يلعب الاستقرار دوراً هاماً في ترقية العلاقات الاقتصادية والسياسية للدولة في العالم الخارجي وهذا لوجود عدة أخطار يمكن أن تحد الاستقرار، وبالتالي تحول دون ترقية الاستثمار الأجنبي.

ثالثاً: مبدأ الملائمة

يطبق المستثمر هذا المبدأ عندما يختار من بين مجالات الاستثمار وأدواته ما يلاءم رغباته وميوله التي يحددها دخله وعمره وكذلك حالته الاجتماعية ويقوم هذا المبدأ على أساس أن لكل مستثمر نمط تفضيل يحدد درجة اهتمامه بالعناصر الأساسية لقرار الاستثمار، والتي يكشفها التحليل الجوهري وهي:

-معدل العائد على الاستثمار.

-درجة المخاطرة التي يتصف بها الاستثمار.

-مستوى السيولة.

¹ مخلوف سفيان، المرجع السابق ص ص 10 - 11.

المطلب الثالث: دوافع ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر

لقد حظيت دوافع ومحددات لجوء المستثمر لتجسيد الاستثمار المباشر الأجنبي واجتذابه من طرف الدول باهتمام بالغ ومتزايد من طرف الاقتصاديين، رجال الأعمال، وهذا سعيا لتحقيق مجموعة من الأهداف والنتائج.

الفرع الأول: دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر

هناك مجموعة من الدوافع التي تجعل الشركات والأفراد تستثمر في الدول الأخرى لتحقيق جملة من الأهداف، نذكر أهم هذه الدوافع:

أولاً: دوافع المستثمر الأجنبي.¹

هناك أربعة دوافع رئيسية تدفع الشركات والأفراد للاستثمار الأجنبي المباشر وهي :

1. **استثمار أجنبي يبحث عن الموارد:** يعد هذا الاستثمار من أكثر الأنواع انتشارا في الدول النامية، وقد اعتبر هذا النوع من الاستثمار كأقدم أشكال الاستثمار، كالتنقيب عن النفط، وغيره من المواد الخام.
2. **استثمار يبحث عن الكفاءة:** ففي العصر الحديث أصبحت عمليات البحث عن العمالة الماهرة والكفاء إحدى أهم الدوافع.
3. **استثمار يبحث الخدمات:** في السنوات الأخيرة أصبح هذا الشكل من أهم أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر. بعد انتهاء العديد من البلدان النامية برامج الإصلاح الاقتصادي فأصبحت الخدمات مهمة جدا للمستثمر الأجنبي ولا سيما المالية كالتأمين والتمويل فضلا عن الخدمات التقليدية كالمواصلات والكهرباء وغيرها.
4. **استثمار يبحث عن الأسواق:** يتجه هذا النوع من الاستثمار إلى الدول النامية نتيجة لأسواقها الكبيرة، وهذا يعد بديلا عن التصدير من قبل القطر المستثمر.

¹ سليمان عمر الهادي، المرجع السابق، ص 27.

ثانيا: دوافع الدول المضيفة¹

1. الاستفادة من التكنولوجيا المتقدمة والخبرات الإدارية الجيدة في الدول الأجنبية باستثمار أموالها في مشاريع محددة في دولة معينة يتضمن نقل التكنولوجيا وتوظيف الخبرات الإدارية النادرة في كثير من الأحوال.
2. الإسهام في حل مشكلة البطالة وذلك بتشغيل عدد من العاطلين عن العمل في المشروعات التي يتم إنشائها.
3. الإسهام في زيادة الصادرات وتحسين ميزان المدفوعات للدولة المستثمر فيها.
4. التقليل من الواردات وذلك من خلال زيادة الإنتاج المحلي حيث يساهم هذا الناتج باستبدال السلع المستوردة بالسلع المنتجة محليا.
5. تدريب العاملين على الأعمال الإدارية وعلى استخدام وسائل الإنتاج المتقدمة.

الفرع الثاني: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر²

يعتمد مناخ الاستثمار بصورة رئيسية على أوضاع مختلفة يمكن أن يطلق عليها بيئات.

أولا: البيئة السياسية

يعتبر النظام السياسي أحد أهم العوامل المشكلة للبيئة السياسية، حيث أن الاستقرار السياسي في أي بلد له تأثير كبير على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة أو غير المباشرة فالمستثمر الأجنبي يتخذ قرارا بقبول أو رفض المشروع، ليس على أساس حجم السوق أو العائد وحسب وإنما على أساس درجة الاستقرار للنظام السياسي في البلد فالمستثمرون يفضلون الأنظمة الديمقراطية لأنها مستقرة أما الأنظمة الأخرى فهي عرضة للتغيير.

¹ سعيد غزلان، اثر العولمة المالية على الاستثمارات الأجنبية، رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2003، ص ص 66-67.

² كريمة قويدري، الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر، رسالة ماجستير في علوم الاقتصاد، جامعة تلمسان، 2010، ص ص 9 - 10.

ثانيا: البيئة الاقتصادية

إن توفر الموارد الطبيعية القابلة للاستغلال وإمكانية تصنيعها تمثل عامل مهم من عوامل الاستثمار، حيث أن تدفق رأس المال الأجنبي لاستغلال هذه الموارد يبرر بإمكانية الحصول على معدلات عائد كبير، إلا أن استغلال هذه الموارد يرتبط بضرورة توفر كفاءات معينة وأيدي عاملة مدربة ذات تكلفة منخفضة، كما أن توفر هذه العوامل لا يكفي لخلق بيئة اقتصادية سليمة فلا بد أن يصاحب هذه الموارد توفر حوافز مثل: معدل الدخل الفردي معدلات التضخم وحجم السوق والسياسات الاقتصادية من حيث التحرر الاقتصادي والخصخصة ودرجة المنافسة في السوق، إضافة إلى توفر البنى الهيكلية للاقتصاد.

ثالثا: البيئة الإدارية

يعتبر النظام الإداري السائد في الدولة من العوامل المهمة لخلق بيئة إدارية جاذبة للاستثمار وأهم مظاهر البيئة الإدارية وجود أجهزة حكومية تقوم على العملية الإدارية بطريقة تقلل من الزمن المطلوب للحصول على الترخيص لإنشاء مشروع الاستثمار، كما يتطلب ذلك تخفيض أو القضاء على بيروقراطية الجهاز الحكومي ومحاربة الفساد المالي والإداري في الأجهزة الحكومية.

المطلب الرابع: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

إن إشكال الاستثمار الأجنبي المباشر يتحدد حسب نسبة ملكية المشروع من طرف المستثمر الأجنبي، فقد تكون جزئية أو مطلقة ومن هذا النطق يتم تقسيم الاستثمار الأجنبي المباشر إلى: الاستثمار المشترك، الاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر، والشركات المتعددة الجنسيات.

الفرع الأول: الاستثمار المشترك

أولاً: تعريف الاستثمار المشترك

الاستثمار المشترك هو احد مشروعات الأعمال الذي يمتلكه أو يشارك فيه طرفان (أو شخصيتان معنويتان) أو أكثر من دولتين مختلفتين بصفة دائمة، والمشاركة هنا لا تقتصر على الحصة في رأس المال بل تمتد أيضاً إلى الإدارة، والخبرة وبراءات الاختراع أو العملات التجارية... الخ.

أو هو الاستثمار الذي ينطوي على عمليات إنتاجية أو تسويقية تتم في دول أجنبية ويكون احد أطراف الاستثمار فيها شركة دولية تمارس حقاً كافياً في إدارة المشروع أو العملية الإنتاجية بدون السيطرة الكاملة عليه.¹

من واقع المحاولات السابقة لتعريف الاستثمار المشترك يمكن القول بان هذا النوع من الاستثمار يمكن أن ينطوي على الجوانب الآتية²:

1. الاتفاق طويل الأجل بين طرفين استثماريين احدهما وطني والآخر أجنبي لممارسة نشاط إنتاجي داخل دولة الطرف المضيف.
2. الطرف المحلي قد يكون شخصية معنوية تابعة للقطاع العام أو الخاص.

¹ عبد السلام أبو قحف، السياسات والأشكال المختلفة للاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1989، ص 24.

² أسامة علي كاضم حسين السعيد، دراسة تحليلية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على اقتصاديات البلدان العربية (مصر والأردن)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة كوفة، 2007، ص ص 25 - 26.

3. إن قيام أحد المستثمرين الأجانب بشراء حصة في شركة وطنية قائمة يؤدي إلى تحويل هذه الشركة إلى شركة استثمار مشترك.

4. ليس بالضرورة أن يقدم المستثمر (الطرف الأجنبي أو الوطني) حصة في رأس المال.

5. في جميع الحالات السابقة لابد أن يكون لكل طرف من أطراف الاستثمار الحق في المشاركة في إدارة المشروع.

6. ثانيا: مزايا وعيوب الاستثمار المشترك من وجهة نظر الدولة المضيفة

1. المزايا: تتمثل هذه المزايا فيما يلي:

- يساهم في زيادة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية والتنمية التكنولوجية، وخلق فرص عمل جديدة، وتحسين ميزان المدفوعات عن طريق زيادة الصادرات والتخفيض من الواردات.
- تنمية المديرين وخلق علاقات تكامل اقتصادية بين الأنشطة الاقتصادية والخدمية في الدول المضيفة.
- ضمان المصالح الوطنية في توجيه سياسات الاستثمار وهذا نتيجة الاشتراك في إدارة المشروع وذلك عندما تتعارض سياسات الشركة مع سياسات المصالح الوطنية.
- يساعد في تنمية الملكية الوطنية، وخلق طبقات جديدة من رجال الأعمال الوطنيين.
- زيادة عوائد الدول المضيفة للاستثمارات الأجنبية.¹

¹ عبد السلام أبو قحف، السياسات والأشكال المختلفة للاستثمارات الأجنبية، المرجع السابق، ص 26.

العيوب: تتمثل هذه العيوب فيما يلي:¹

- حرمان الدول المضيفة من بعض المزايا إذ أصر الطرف الأجنبي على عدم مشاركة أي طرف وطني في الاستثمار.
- أن تحقق المنافع المذكورة وغيرها يتوقف على مدى توافر الطرف الوطني ذو الاستعداد الجيد وتوفر القدرة الفنية والإدارية والمالية على المشاركة في مشروعات الاستثمار المشترك خاصة في الدول النامية.
- أن مساهمة الاستثمار المشترك في تحقيق أهداف الدول النامية الخاصة بتوفير العملات الأجنبية (رأس المال الأجنبي) وتحسين ميزان المدفوعات وغيرها، أقل كثيرا بالمقارنة بمشروعات الاستثمار المملوكة بالكامل من طرف المستثمر الأجنبي.
- نظرا لاحتمال انخفاض القدرة المالية للمستثمر الوطني ، فقد يؤدي هذا إلى صغر حجم المشروع مما يصبح من المحتمل جدا أن تقل إسهامات هذا المشروع في تحقيق أهداف الدولة الخاصة، كزيادة فرص التوظيف والتحديث التكنولوجي وإشباع حاجات السوق المحلي من المنتجات وانخفاض تدفق العملات الأجنبية.

الفرع الثاني: الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي

أولا: تعريف الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي

فيه يكون رأس المال مملوكا للمستثمر الأجنبي وله الحرية المطلقة في إدارة المشروع والتحكم في نشاطاته المختلفة دون تدخل أي طرف، وتتمثل مشروعات الاستثمار المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي في قيام الشركات متعددة الجنسيات بإنشاء فروع الإنتاج أو التسويق بالدولة المضيفة، ويعد هذا النوع من الاستثمارات الأجنبية الأكثر تفضيلا لدى الشركات، في حين أن الكثير من الدول النامية في معظم الأحيان ترفض التصريح لهذه

¹ سعيد يحيى، تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، قسنطينة، 2006، ص 66.

الشركات بالتملك الكامل بسبب الخوف من التبعية الاقتصادية، ولعل أهم سبب هو سيادة حالة احتكار الشركات الأجنبية لأسواق الدول النامية.¹

ثانيا: مزايا وعيوب الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي بالنسبة للدول المضيفة²

1. المزايا:

- زيادة التدفقات من رأس المال الأجنبي إلى الدول المضيفة.
- يؤدي إلى كبر حجم المشروعات مما يؤدي إلى إشباع حاجات المجتمع المحلي.
- يؤدي إلى زيادة الصادرات وتخفيض الواردات مما يترتب عليه تحسين في ميزان المدفوعات.
- يساهم مساهمة بناءة في التحديث التكنولوجي على نطاق كبير وفعال في الدولة.
- يؤدي إلى خلق فرص عمل.

2. العيوب:

من ناحية العيوب فإن الدولة المضيفة (خاصة النامية) تخشى من أخطار الاحتكار والتبعية وما يترتب عليها من آثار سياسية سلبية على المستوى المحلي والدولي.

الفرع الثالث: الشركات متعددة الجنسيات

أولا: تعريفها

يطلق عليها أيضا الشركات العابرة حيث يمتلك رأس مالها أكثر من دولة أو شركة أو مزيج من الاثنين وتتمتع هذه الشركات بقدر كبير من وفرة رؤوس الأموال والتكنولوجيا

¹ أميرة ناصر محمود وهبان، اثر الاستثمار الأجنبي المباشر في النشاط الاقتصادي في الجمهورية اليمنية، رسالة ماجستير في الاقتصاد، جامعة مؤتة، 2011، ص 12.

² عبد السلام أبو قحف، السياسات والأشكال المختلفة للاستثمارات الأجنبية، المرجع السابق، ص 33-34.

المتطورة واتساع للأسواق الدولية والإنتاج كبير الحجم وارتقاء لمستوى الجودة، والتخطيط الاستراتيجي والتنبؤات بالمستقبل، وتنظيم مرن وفعال، وطبقة من المديرين الفعالين.¹

ثانيا: مزايا وعيوب الشركات المتعددة الجنسيات في الدول المضيفة²

1. المزايا:

- زيادة الإنتاج، نتيجة لانتقال رأس المال من الدولة الأم إلى الدول المضيفة.
- زيادة الأجور نتيجة إعادة توزيع الأرباح المحققة.
- زيادة الصادرات.
- زيادة الإيرادات الضريبية.
- تزويد الدول المضيفة بالمهارات التقنية والإدارية والتكنولوجيا الجديدة.

2. العيوب:

- تأثير معدل التبادل التجاري للدول المضيفة، حيث انه في حالة استثمار المستثمر الأجنبي في سلع تصديرية وكانت الدولة المضيفة مصدرة لهذه السلعة، سوف يؤدي إلى تخفيض سعر السلعة المصدرة ومع بقاء أسعار الواردات ثابتة على حالها سوف يؤدي إلى تدهور معدل التبادل التجاري.
- يؤدي إلى انخفاض الاستثمار المحلي حيث غالبا ما تقوم الشركات الأجنبية بتمويل جزء من مشاريعها عن طريق البنوك المحلية وان هذه الطريقة سوف تؤدي إلى ارتفاع نسبة الفائدة، مما يستلزم تقليص الاستثمارات المحلية.
- ظهور الاحتكار المحلي فالشركات متعددة الجنسيات قد تعرض منتجاتها بأسعار تقل عن أسعار السلع المنافسة المحلية.

¹ فريد النجار، المرجع السابق، ص 24.

² علي عبد الفتاح أبو شرارة، الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات، دار المسيرة، الأردن، الطبعة الأولى، 2007، ص ص 260 – 266.

المطلب الخامس: آثار الاستثمار الأجنبي المباشر

الفرع الأول: الآثار الايجابية للاستثمار الأجنبي المباشر¹

1. يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر بديل ناجح للقروض الخارجية.
2. يسهم الاستثمار الأجنبي في الاستغلال الأمثل لموارد الدولة المضيفة.
3. يسهم الاستثمار الأجنبي المباشر في تحسين ميزان المدفوعات عن طريق توفير رؤوس الأموال، والتكنولوجيا إلى البلد المضيف.
4. يساهم في خفض تكاليف الإنتاج المحلي نتيجة قيامه بإنتاج بعض ما تحتاجه المشروعات المحلية من مستلزمات.
5. يسهم الاستثمار الأجنبي المباشر في خلق مجموعة من الوفورات الخارجية والعديد من المنافع الاجتماعية لاقتصاد الدولة المضيفة.
6. يساهم في فتح أسواق جديدة أمام صادرات الدول المضيفة.
7. خلق فرص عمل جديدة مما يسهم في حل مشكلة البطالة.
8. رفع معدلات وكفاءة التشغيل في الاقتصاد المضيف.
9. رفع مستوى التنمية الاقتصادية.

الفرع الثاني: الآثار السلبية للاستثمار الأجنبي المباشر²

1. قد يتجه الاستثمار الأجنبي الخاص إلى القطاعات التي تدر ربحية عالية وسريعة وقد تكون هذه القطاعات ليست ضمن أولويات التنمية الاقتصادية للبلد.
2. قد تكون التكنولوجيا التي تأتي مع المستثمر الأجنبي غير ملائمة والحاجات الاستهلاكية، حجم السوق، مستوى التأهيل في البلد المضيف.

¹ مصطفى العبد لله الكفري، الاستثمار الأجنبي في الدول العربية، ندوة اقتصادية حول الاقتصاد السوري وآفاق المستقبل، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، 18/05/2010، ص 4.

² نوزاد عبد الرحمان الهيتي، المرجع السابق، ص 167.

3. تولد الاستثمارات الأجنبية أعباء على ميزان العمليات الخارجية من خلال تحويل الأرباح المتولدة من هذا التدفق.

4. قد يؤدي ازدياد نفوذ الشركات المتعددة الجنسيات التي عادة ما تقود هذا النمط من التدفقات المالية إلى إضعاف استقلالية القرار الاقتصادي وفي أحيان كثيرة سوف يمتد نفوذها علة القرار السياسي تحت حماية مصالحها الاقتصادية.

5. في أحيان كثيرة تحجم الشركات المتعددة الجنسية من توجيه التراكم الرأسمالي المتحقق في قطاع الاستثمار نحو تطوير القطاعات الأخرى وهذا يخلق حالة عدم توازن أو انسجام بين القطاعات الأخرى وهذا من شأنه أن يفك الارتباط بين المشروع والاستثمار والأموال الأجنبية من جهة وبين التركيب الاقتصادي للمجتمع من جهة أخرى.

المبحث الثاني: النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر

سوف نحاول في هذا المبحث تناول بعض نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر التي تدفع الشركات الأجنبية بالاستثمار في الدول الأخرى .

المطلب الأول: نظرية عدم كمال السوق

تفترض هذه النظرية غياب المنافسة الكاملة في أسواق الدول المضيفة، بالإضافة إلى ذلك عجز في السلع المعروضة وعدم قدرة الدول المضيفة على منافسة الشركات الأجنبية في المجالات الاقتصادية المختلفة وذلك نتيجة للقوة التي تتمتع بها الشركات متعددة الجنسيات من حيث الموارد المالية والتكنولوجيا والمعارف الإدارية... الخ، إن هذه المحفزات التي تملكها هذه الشركات الأجنبية هي التي أدت إلى اتخاذ القرار بالاستثمار والقيام بالعمليات الإنتاجية والتسويقية في الدول المضيفة. كما تفترض هذه النظرية الاستثمار في كل المجالات، على أن تكون هذه المشروعات مملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي.

وفي هذا الشأن يرى "هودينغ" انه في حالة سيادة المنافسة الكاملة في أحد الأسواق الأجنبية، فان هذا يعني انخفاض قدرة الشركة متعددة الجنسيات على التأثير أو التحكم في

السوق، حيث توجد الحرية الكاملة أمام أي مستثمر للدخول في السوق، كما أن السلع والخدمات المقدمة (النواتج) ولذلك مدخلات أو عناصر الإنتاج المستخدمة تتصف بالتجانس ومن ثم فإنه قد لا توجد مزايا تنافسية متعددة الجنسيات في مثل هذا النوع من نماذج السوق.

ويتفق كل من "باري وكيفري" مع "هودينغ" في هذا الصدد فالاستثمارات الأجنبية المباشرة ترتبط ارتباطا وثيقا بمدى توافر بعض المزايا أو امتلاك بعض الخصائص والموارد المتميزة أو المطلقة لدى الشركات متعددة الجنسيات بالمقارنة بنظيراتها الوطنية في الدول المضيفة وهذا يعني أن الدوافع وراء قيام الشركات متعددة الجنسيات في الخارج هو تمتعها بميزة احتكارية معينة مثل (تباين المنتجات أو حداثة المنتج) تستطيع الاستفادة منها في الدول المضيفة.¹

الانتقادات الموجهة لنظرية عدم كمال السوق²:

وجهت عدة انتقادات لهذه النظرية من طرف كلا من "روبوك" "وسيموندس" والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:

1. افتراض إدراك الشركات متعددة الجنسية لجميع فرص وقيود الاستثمار الأجنبي في الخارج وهذا غير واقعي من الناحية العلمية.
2. لم تقدم هذه النظرية أية تفسيرات مقبولة لأسباب تفضيل الشركات متعددة الجنسية للتملك المطلق للمشاريع الإنتاجية كوسيلة لاستغلال جوانب القوة أو المزايا الاحتكارية لهذه الشركات في الوقت الذي توجد لديها بدائل أخرى للاستثمار أو العمليات الخارجية كالتصدير أو عقود التراخيص الخاصة بالإنتاج والتسويق .

¹ عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الاستثمار الدولي، المكتب العربي الحديث، مصر، الطبعة الثانية، 1991، ص 72.

² سعدي يحيى، المرجع السابق، ص 130.

المطلب الثاني: نظرية الحماية

من اجل تجاوز نقائص أو الانتقادات الموجهة لنظرية عدم كمال السوق ظهرت نظرية الحماية والتي تعبر عن مجموع الممارسات الوقائية المتبعة من طرف الشركات المتعددة الجنسية لضمان استمرارية احتكارها لكل الابتكارات الحديثة في مجالات الإنتاج أو التسويق أو الإدارة، ومنع تسربها أطول فترة ممكنة إلى أسواق الدول المضيفة من خلال قنوات أخرى غير الاستثمار الأجنبي المباشر أو عقود التراخيص والإنتاج. وفي هذا المجال يرى "هودوينج" انه يجب على الشركة متعددة الجنسية أن تحتفظ لنفسها بمستوى متفوق يسمح لها بمواجهة مخاطر الاستثمار خارج حدود الوطن. هذا التفوق يكون عادة متمثل في التكنولوجيا المتقدمة التي تمتلكها والذي يحقق لها التميز المطلق بدلا من تصديره أو بيعه للشركات الأخرى في الدول الأجنبية، هذه النظرية تفسر فيها إحدى الاستراتيجيات المتبعة من طرف الشركات متعددة الجنسية للتوغل في الأسواق وتوطين صناعتها فيها عن طريق الميزة الاحتكارية الناتجة عن الابتكارات.

الانتقادات الموجهة لنظرية الحماية:

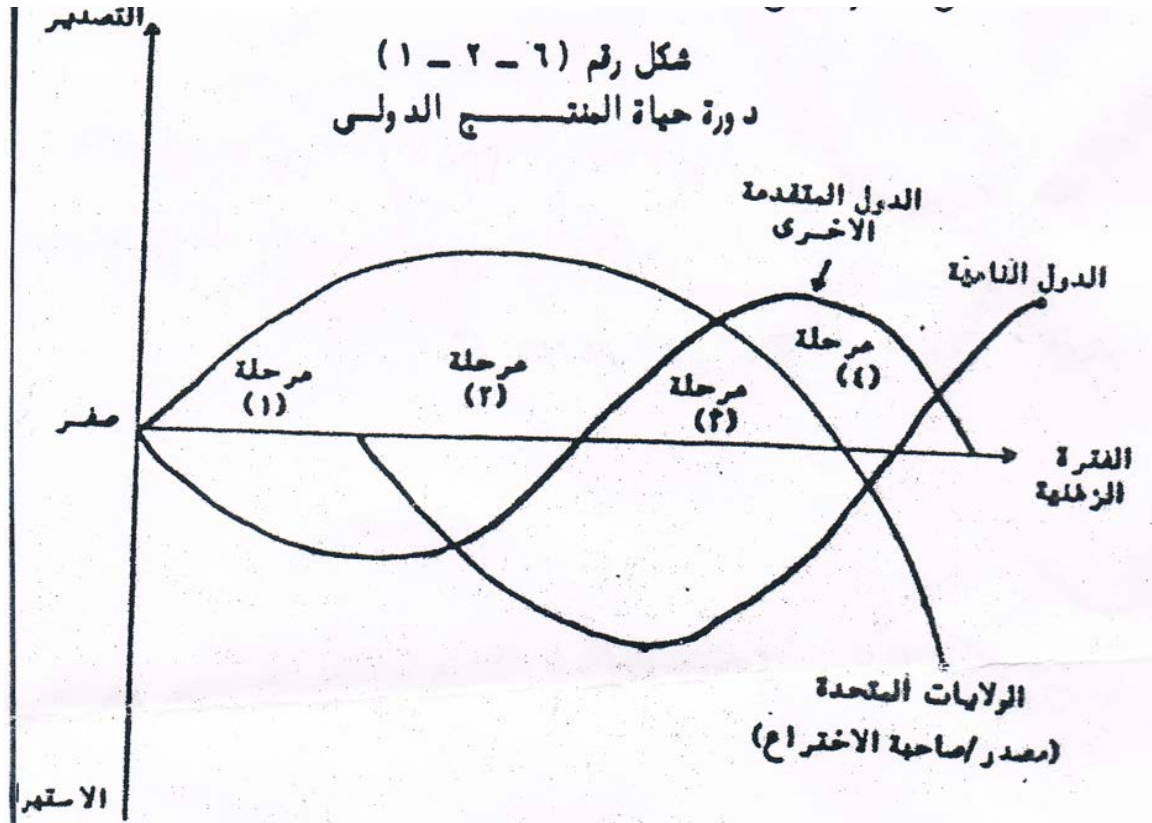
من بين الانتقادات التي وجهت لهذه النظرية عدم وجود مبرر لممارسات الحماية المنفردة التي تقوم بها الشركات متعددة الجنسية كون وجود موثيق متفق عليها بالإضافة إلى ذلك فان هذه النظرية تركز على الميزة الاحتكارية العالمية وتهمل المزايا النسبية على المستوى المحلي أو الإقليمي من جهة، والأشكال الأخرى للتوطن الصناعي التي تمليها الظروف الاقتصادية والسياسية المتاحة من جهة أخرى.¹

¹ نفس المرجع ، ص 131 .

المطلب الثالث: نظرية دورة حياة المنتج¹

نظرية دورة حياة المنتج عبارة عن مناقشة للتغيرات المتعلقة بالعوامل التي ترجع إلى موقع النشاط عبر الزمن، فدورة حياة المنتج تقوم على افتراض أساسي وهو أن المنتجات يتم تصور أنها تبدأ بفكرة إنتاج، ثم نضج، ثم تبدأ مرحلة المنتج النمطي فالانحدار وأخيرا تموت. وحتى تفهم نظرية دورة حياة المنتج لابد من استعراض المراحل التي تمر بها وهي التي اتفق معظم منظريها على أنها أربع مراحل كما هو مبين في الشكل الموالي:

الشكل رقم (1): دورة حيات المنتج



المصدر: عبد السلام أبو قحف، نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية، المرجع السابق، ص 56.

يمثل هذا الشكل ثلاث منحنيات لمراحل دورة حياة منتج دولي واحد، أي أن كل منحنى يمثل دورة حياة نفس المنتج.

¹ بيوض محمد العيد، تقييم اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو والتنمية المستدامة في الاقتصاديات المغاربة، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، 2011، 23.

الانتقادات الموجهة لنظرية دورة حياة المنتج:¹

1. صعوبة تطبيق مراحل دورة حياة المنتج على جميع المنتجات.
2. هذه النظرية لم تفسر قيام شركات متعددة الجنسيات باختيار الاستثمار المباشر عند عقود التراخيص في الدول المضيفة. حيث اكتفت النظرية بتفسير السلوك الاحتكاري الذي تقوم به شركات متعددة الجنسيات في الدول المضيفة، وهذا باستغلال الفروق التي تتمتع بها من حيث تكاليف الإنتاج، الأسعار أو استغلال الامتيازات الممنوحة أو لتجنب القيود الجمركية التي تفرضها الدول المضيفة على الاستيراد.

المطلب الرابع: نظرية الموقع²

يرى أنصار هذه النظرية أن قرار الاستثمار الأجنبي في البلدان النامية يرتبط بموقع الدولة المضيفة، أي بالمتغيرات المحيطة في الدولة المضيفة، وتحدد نظرية الموقع العوامل المحددة للاستثمار في الدول المضيفة بما يلي:

1. العوامل التسويقية مثل منافذ التوزيع، وكالات الإعلان، حجم السوق، درجة التقدم التكنولوجي.
2. العوامل المرتبطة بالتكاليف مثل القرب من المواد الخام، انخفاض مستويات الأجور.
3. إجراءات الحماية، التعريف الجمركية، القيود المفروضة على الاستيراد والتصدير.
4. العوامل المرتبطة بمناخ الاستثمار الأجنبي، مثل الاتجاه العام نحو مدى قبول الاستثمار الأجنبي، القيود المفروضة على ملكية الأجانب، حرية إجراءات تحويل العملات الأجنبية، الوعي الاستثماري... الخ.

ونجد من خلال عرض هذه النظرية انه من الصعوبة أن نقرر أي نظرية موائمة لتحديد قرار الاستثمار في البلدان النامية بسبب اختلاف الظروف والمتغيرات لكل بلد، ولكن نجد أن نظرية الموقع وما تتضمنه من دراسة بيئة شاملة لموقع الاستثمار قد تكون الأكثر

¹ عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الاستثمار الدولي، المرجع السابق، ص 85.

² نوازاد عبد الرحمان الهيبي، المرجع السابق، ص 170.

شمولا وقبولا بالنسبة للبلدان النامية، فهي تأخذ بعين الاعتبار مجموعة من المتغيرات بعضها وخاصة بظروف البلد المضيف وأخرى متغيرة يمكن تكييفها لتهيئة المناخ الاستثماري المناسب.

المطلب الخامس: نظرية الموقع المعدلة

تتشابه هذه النظرية مع نظرية الموقع السالف عرضها في الكثير من الجوانب غير أنها تضيف بعض المحددات أو العوامل الأخرى التي قد تؤثر على الاستثمارات الأجنبية. ويرجع الفضل في تقديم هذه النظرية إلى "روبرك وسيموندس"، حيث اقترحا أن الأعمال والاستثمارات الدولية والأنشطة المرتبطة بهما تتأثر بثلاث مجموعات من العوامل المجموعة الأولى تشمل المتغيرات الشرطية أما المجموعة الثانية فهي عوامل دافعة، وأخيرا المجموعة الثالثة تتمثل في بعض المتغيرات الحاكمة أو الضابطة.¹

ويمكن تلخيص هذه العوامل من واقع إسهامات "ريبوك وسيموندس" في الجدول الموالي:

¹ عبد السلام أبو قحف، نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1989، ص ص 60-61.

الجدول رقم (1): العوامل الشرطية والدافعة والحاكمة للاستثمارات الأجنبية

العوامل الشرطية	الأمثلة
1. خصائص المنتج (السلعة)	نوع السلعة ن استخدامات السلعة ، درجة حداثة السلعة ، متطلبات الإنتاج للسلعة (الفنية،المالية،البشرية) خصائص العملية الإنتاجية ... الخ .
2. الخصائص المميزة للدولة المضيفة.	طلب السوق المحلي ، نمط توزيع الدخل ، مدى توافر الموارد البشرية والطبيعية ، مدى التقدم الحضاري ، خصائص البيئة الاقتصادية ... الخ .
3. علاقة الدول المضيفة مع الدول الأخرى	نظم النقل والاتصالات بين الدولة المضيفة والدول الأخرى، الاتفاقات الاقتصادية، السياسة التي تؤثر على حركة انتقال رؤوس الأموال والمعلومات والبضائع ... الخ.
العوامل الدافعة	الأمثلة
1. الخصائص المميزة للشركة	مدى توافر الموارد المالية والبشرية والفنية والتكنولوجية، حجم الشركة، القدرة النسبية للشركة على المنافسة ومواجهة التهديدات والأخطار التجارية.
العوامل الحاكمة	الأمثلة
1. الخصائص المميزة للدولة المضيفة.	القوانين واللوائح الإدارية، نظم الإدارة والتعيين، سياسات الاستثمار، الحوافز الخاصة بالاستثمارات الأجنبية ... الخ.
2. الخصائص المميزة للدولة الأم	القوانين واللوائح والسياسات الخاصة بتشجيع تصدير رؤوس الأموال، المنافسة.
3. العوامل الدولية	الاتفاقيات المبرمة بين الدولة المضيفة والدولة الأم، المبادئ والمواثيق الدولية المرتبطة بالاستثمارات الأجنبية بصفة عامة.

المصدر: عبد السلام أبو قحف، نظرية التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية، المرجع السابق، ص ص 61 - 62 .

من الجدول أعلاه يمكن أن نلاحظ تميز هذه النظرية عن باقي النظريات حيث تم

الإشارة إلى العوامل الدافعة للشركات متعددة الجنسيات للاستثمار الأجنبي في الدول

المضيفة، ترجع للدولة الأم من خلال الضمانات والحوافز التي تقدمها الدولة الأم لهذه

الشركات. وهذا نتيجة لعوامل البيئة التي تعاني منها الدولة الأم منها: حدة المنافسة في الأسواق المحلية، ارتفاع تكاليف العمالة... الخ.

المبحث الثالث: مناخ وواقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

تبذل الجزائر جهود كبيرة ومستمرة لخلق وتهيئة مناخ استثماري ملائم لجذب الاستثمارات الأجنبية والمحلية، فقد قامت الدولة الجزائرية بإصدار جملة من القوانين المتعلقة بالاستثمارات، وقد صاحب إصدار هذه القوانين إنشاء عدة هيئات لدعم وترقية الاستثمار لهذا قمنا بتقسيم هذا المبحث إلى خمسة مطالب.

المطلب الأول: تطور قوانين الاستثمار في الجزائر

عرفت الجزائر عدة تطورات في قوانين وتشريعات الاستثمار، نذكر منها:

الفرع الأول: قوانين لفترة 1990 - 1993

تبنت الجزائر في هذه المرحلة قانونين، يتعلق الأول بالنقد والقرض، أما الثاني يتعلق بجذب المستثمرين.

أولاً: قانون 90 / 10 المتعلق بالنقد والقرض

هو قانون خاص بالقرض والنقد، واعتبر خطوة هامة في تطوير سياسة التوجه نحو الاستثمار الأجنبي المباشر، وهذا يلاحظ في الفقرة 5 بمواد من 181 إلى 192، والتي تمثل الاجراءات التشريعية الجديدة لترويج جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة. ولقد عملت تلك المواد بالقانون 90-30 الذي يحدد شروط انتقال رؤوس الأموال في الجزائر من اجل تمويل النشاطات للاقتصاديين وتوطينها وهذا حسب قرار مجلس النقد والقرض، "الغير مقيمين مسموح لهم بنقل رساميل للجزائر من اجل تمويل نشاط اقتصادي غير مخصص للدولة وأقسامها أو لكل شخصية معنوية محددة من طرف القانون".¹

¹ زغيب شهرزاد، الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر واقع وآفاق، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، العدد 08، بسكرة، 2005، ص ص 80-81.

ثانيا: قانون الاستثمار لسنة 1993¹

جاء هذا المرسوم بهدف إنعاش الاقتصاد الوطني عبر ترقية الاستثمارات وكان يهدف إلى:

1. التفتح بدون قيد على رأس مال الأجنبي خارج قطاعات السيادة وإقامة علاقات ثقة مع المستثمر.
2. توسيع مشاركة رأس مال الأجنبي المباشر في انجاز برامج للاستثمارات الجديدة، مما يؤدي إلى خلق مناصب عمل وترقية الصادرات خارج المحروقات.
3. إنشاء وكالة لترقية الاستثمار الذي يتميز أسلوب عملها بالتحرك الدائم للترويج والتعريف بمناخ الاستثمار في البلاد.

الفرع الثاني: قوانين لفترة 2001 – 2003 – 2005 – 2006

أولا: القانون 01 – 03 المؤرخ في 20 اوت 2001

حدد هذا القانون النظام العام الذي أصبح يطبق على الاستثمارات الوطنية والأجنبية المنجزة في النشاطات الاقتصادية المنتجة للسلع والخدمات، وكذا الاستثمارات التي تتجزأ في إطار منح الامتيازات الخاصة للمستثمرين المحليين والأجانب. وبذلك يكون هذا القانون قد فتح مجالا واسعا كي يشمل معنى الاستثمار المستهدف تطويره وترقيته لكل النشاطات التي هيأت السياسات الاقتصادية الحالية نشوءها وظهورها.²

¹ نفس المرجع، ص 81.

² كريمة قويدري، المرجع السابق، ص ص 63 – 64.

ثانيا: الأمر 03 / 11 المؤرخ في 26 أوت 2003¹

يتعلق هذا الأمر بالنقد والقرض ومن بين أسباب صدور هذا القانون ما يلي:

- الانفتاح على العالم الخارجي من خلال حرية التجارة الخارجية والاستثمار الأجنبي المباشر.

- ارتفاع المديونية العمومية الداخلية والخارجية.

- يجب الاعتماد في التمويل على موارد السوق عوض الموارد العمومية.

ومن أهداف هذا الأمر ما يلي:

- الفصل بين مجلس الإدارة ومجلس النقد والقرض وهذا من اجل قيام بنك الجزائر بمهامه في أحسن الظروف.

- خلق جو من العلاقات بين بنك الجزائر والحكومة في المجال المالي.

ثالثا: قانون المحروقات رقم 05 - 03 المؤرخ في مارس: 2005²

إن قانون المحروقات المعدل من أهم القوانين التي صدرت لحد الآن نظرا لآثاره

الايجابية على التنمية والاستثمار ومن أسباب صدور هذا القانون:

- تنويع صادرات هذا القطاع وبالتالي زيادة مداخيل الدولة.

- زيادة مناصب شغل جديدة.

- زيادة استغلال المجال الطاقوي والموارد المائية وبالتالي فك العزلة على المناطق

المحرومة لسكان الجنوب.

¹ سحنون فاروق، قياس أثر بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر (دراسة حالة الجزائر)

رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة سطيف، 2009، ص ص 40 - 41.

² نفس المرجع ، ص 42.

رابعاً: قانون الاستثمار. 2006¹

عند تعديل القانون الخاص في 2006، فإن القدرات الخاصة بالاستثمارات أصبحت محددة ومنظمة في ثلاث مستويات:

- **المستوى الاستراتيجي:** ممثلة في المجلس الوطني للاستثمار، وقد بدأت تطبيق حركة المجلس الوطني للاستثمار حالياً كل ما يتعلق بالقرارات الإستراتيجية الخاصة بالاستثمار.
- **المستوى السياسي:** ممثلة في وزير الصناعة وترقية الاستثمارات، حيث تكلف وزارة الصناعة وترقية الاستثمار بإعداد السياسة الوطنية للاستثمار والسهر على تطبيقها، وتطبق الوزارة مهامها من خلال الإدارة العامة.
- **المستوى التنفيذي:** ممثلة حالياً في وكالتين تطبقان مهامهما تحت مراقبة وزارة الصناعة وترقية الاستثمار.

المطلب الثاني: الهيئات المكلفة بترقية وتطوير الاستثمار

في هذا المطلب سوف نتطرق لمختلف الهيئات المتعلقة بترقية وتطوير الاستثمار.

الفرع الأول: وكالة ترقية الاستثمارات ودعمها ومتابعتها²

تأسست يوم 17-10-1993 حسب ما جاء في المرسوم التنفيذي رقم 94-319 المؤرخ في 20 أوت 2001 فهي المرجع الأساسي لكل ما يتعلق بالاستثمارات المحلية والأجنبية في الجزائر، وتهدف هذه الوكالة إلى:

- تدعيم ومساعدة المستثمرين في إطار المشاريع الاستثمارية.
- تضمن ترقية الاستثمارات وتنفيذ كل التدابير التنظيمية.
- تضمن متابعة احترام المستثمرين بالالتزامات المتعاقد عليها.
- تضع تحت تصرف المستثمرين كل المعلومات المتعلقة بفرص الاستثمار.

¹ مخلوف سفيان، المرجع السابق، ص 45.

² بلوج بولعيد، معوقات الاستثمار في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 04، قسنطينة، ص ص 75 -

- تجري تقييم مشاريع الاستثمار وإحصائها.

الفرع الثاني: المجلس الوطني للاستثمار¹

ينشأ المجلس الوطني للاستثمار تحت رئاسة رئيس الحكومة حسب المادة 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار، ويسهر المجلس على ترقية وتطوير

الاستثمار، ويكلف خصوصا بالمهام التالية:

- اقتراح إستراتيجية تطوير الاستثمار وأولويتها.
- اقتراح تدابير تحفيزية للاستثمار تكون مواكبة للتطورات.
- اقتراح التدابير والقرارات التي من شأنها دعم الاستثمار وتشجيعه... الخ.

الفرع الثالث: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار²

أنشأت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، لدى رئيس الحكومة. بواسطة الأمر رقم

01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 والمتعلق بتطوير الاستثمار، وعملا بأحكام المادة (6)

من هذا الأمر صدر المرسوم التنفيذي رقم 01-282 المؤرخ في 24 سبتمبر 2001 والذي

عرف هذه الوكالة على أنها مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية

والاستقلال المالي، ويمارس وزير المساهمة وتنسيق الإصلاحات المتابعة العملية لجميع

أنشطة الوكالة. وتتمثل مهام الوكالة فيما يلي:

- تتولى ترقية وتطوير ومتابعة الاستثمارات الوطنية والأجنبية.
- تستقبل وتساعد المستثمرين في إطار تنفيذ مشاريع الاستثمارات.
- تحدد العراقيل التي تعيق انجاز الاستثمارات، وتقتراح التدابير لعلاجها... الخ.

¹ كمال سمية، النظام القانوني للاستثمار الأجنبي في الجزائر، رسالة ماجستير في القانون الخاص، جامعة تلمسان، 2003، ص ص 25 - 26.

² عبد القادر بابا، سياسة الاستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة الجزائر، 2004، ص ص 160 - 161.

الطلب الثالث: دراسة الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

الفرع الأول: تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد

فيما يلي تتبع لحركة الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

الجدول رقم (02): تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر في الفترة (1990 – 2011).

الوحدة: مليون دولار

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
FDI	0.33	11.63	30	13	15	25	270	260	606.6	291	280.1
السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
FDI	110.79	1065	633.7	881.9	1155.99	1841	1686.73	2638.6	2747.13	2300.04	1500.4

المصدر: معطيات البنك العالمي.

من خلال الجدول يتضح لنا أن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في تزايد مستمر

انطلاقاً من الفترة (1996 – 2006)، إلا أنه يبدو ضعيف في الفترة (1990 – 1995) وبعد هذه الفترة عرف تدفق الاستثمار تطوراً ملحوظاً ومعتبراً ابتداءً من سنة 2006 إلى غاية سنة 2011.

ثانياً: أهم الدول المستثمرة في الجزائر¹

فيما يلي جدول يبين أهم الدول المستثمرة في الجزائر خلال الفترة (2002 – 2009).

¹ كسرى مسعود، طهاري دومة علي، تقييم جاذبية مناخ الاستثمار في استقطاب الاستثمار الأجنبي دراسة استقصائية لعينة من المؤسسات الأجنبية بالجزائر، الملتقى الوطني حول التنمية الصناعية وترقية الاستثمار في الجزائر، يومي 09 – 10 سبتمبر، جامعة الجزائر، 2014، ص ص 31 – 32.

الجدول رقم (3): أهم الدول المستثمرة في الجزائر خلال الفترة (2002-2009).

الدول	عدد المشاريع	حجم الاستثمار مليون دولار
أوروبا	324	301997
الاتحاد الأوروبي	272	271118
فرنسا	121	39376
آسيا	48	513688
أمريكا	16	27490
الدول العربية	290	835745
إفريقيا	1	4510
استراليا	1	2954
شركات متعددة الجنسيات	14	2600
المجموع	694	1688985

المصدر: كسرى المسعود، طهاري دومة، المرجع السابق، ص 31.

أما القطاعات المستثمر فيها من قبل هذه الدول، تتوزع على مختلف القطاعات والجدول التالي يبين ذلك:

الجدول رقم (04): أهم قطاعات الاستثمار الأجنبي في الجزائر للفترة (2002-2009)

القطاعات	المشاريع	المبلغ مليون دولار
الزراعة	10	2021
البناء والأشغال العمومية	99	472163
الصناعة	387	889532
الصحة	4	5982
النقل	33	12531
السياحة	15	26216

الفصل الأول الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر وواقعه في الجزائر

117953	143	الخدمات
162586	3	الاتصالات
1688985	694	المجموع

المصدر: كسرى المسعود، طهاري دومة، المرجع السابق، ص 32.

المطلب الرابع: تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

من أجل معرفة مكانة الجزائر وتقدير مناخ الاستثمار فيها، ندرج أهم المؤشرات النوعية المعتمدة من طرف أهم المؤسسات الدولية المهتمة بالاستثمار الأجنبي فيما يلي¹:

أولاً: مؤشر الحرية الاقتصادية

تراوحت قيمة المؤشر في الجزائر خلال الفترة 1995-2002 بين 3.10 و 3.50 مما يعني أن الجزائر تتميز بدرجة حرية اقتصادية ضعيفة واحتلت بذلك المرتبة 94.

ثانياً: مؤشر التنافسية العالمي

بالنسبة لمؤشر النمو للتنافسية لعا 2008 احتلت الجزائر المرتبة 71.

ثالثاً: مؤشر الاستدامة البيئية

وفقاً لهذا المؤشر احتلت الجزائر المرتبة 96 وهي بذلك في موقع متوسط.

رابعاً: مؤشر الشفافية

حسب العديد من التقارير الدولية والمنظمات الغير حكومية وحسب منظمة الشفافية الدولية نجد أن الجزائر توجد ضمن مجموعة البلدان المتأخرة في مجال ضمان الشفافية والحد من الفساد وهي في المرتبة 97 عالمياً.

خامساً: المؤشر المركب للمخاطر القطرية

صنفت الجزائر في المؤشر عام 2010 ضمن درجة المخاطرة المعتدلة.

¹ كسرى المسعود، تقييم جاذبية مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، الملتقى الوطني حول التنمية الاقتصادية وترقية الاستثمار في الجزائر، يومي 09-10 ديسمبر، جامعة قالم، 2014، ص ص 32-33.

سادسا: مؤشر التنمية البشرية

تعتبر الجزائر من الدول ذات التنمية البشرية المتوسطة رغم تحسن قيمة المؤشر الذي بلغ 55% سنة 1980 ليصبح في حدود 69.7% سنة 2000 والذي جعلها في المرتبة 106 من بين 173 بلد، ووفق مؤشر سنة 2008 فقد صنف كل دول شمال إفريقيا ضمن مجموعة الدول ذات تنمية البشرية المتوسطة.

المطلب الخامس: حوافز وعوائق الاستثمار الأجنبي في الجزائر

الفرع الأول: الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر.¹

من خلال الأمر 01-03 المعدل والمتمم المتعلق بتطوير الاستثمار، منح المشرع الجزائري مجموعة من المزايا بهدف تشجيع الاستثمارات في الجزائر، من بينها:

أولا: مزايا النظام العام: تتمثل هذه المزايا فيما يلي:

- الإعفاء الكلي من الرسم على القيمة المضافة لكل السلع والخدمات ذات الصلة بانجاز الاستثمارات.
- الإعفاء الكلي من دفع رسم نقل الملكية بعوض فيما يخص كل المقتنيات العقارية التي تمت في إطار الاستثمار المعني.
- تطبيق النسبة المخفضة في مجال الحقوق الجمركية على التجهيزات المستوردة الخاصة بالاستثمار المعني.

ثانيا: مزايا النظام الاستثنائي: يمكن تلخيصها فيما يلي:

- تكفل الدولة جزئيا أو كليا بمصاريف إقامة المنشآت الأساسية الضرورية لانجاز الاستثمار.
- تطبيق حق ثابت في مجال التسجيل بنسبة منخفضة قدرها 2% فيما يخص العقود التأسيسية والزيادات في رأس المال.

¹ عبد الكريم بعداش، المرجع السابق، ص ص 169 - 170.

- القطاعات المفتوحة للمستثمرين الأجانب تتميز بعدم وضع حدود نسبية على رأس مال الأجنبي.

الفرع الثاني: الضمانات الممنوحة للاستثمار في الجزائر.¹

جاءت هذه الضمانات من خلال النصوص القانونية للقانون (90-10) المتعلق بالنقد.

أولاً: الحرية الكاملة للمستثمر والاستثمار: للمتعاملين حرية الاستثمار في الجزائر في مختلف المجالات الاقتصادية.

ثانياً: إلغاء التمييز بالمستثمرين والاستثمارات: أي يخص المستثمرون الأجانب بنفس المعاملة التي يخص بها المستثمرون المحليين من حيث الحقوق والالتزامات.

ثالثاً: ضمان حرية التحويل: أي أن المستثمر الأجنبي له الحق الكامل في تحويل رؤوس الأموال والنواتج والمداخل والفوائد الناتجة عنه.

الفرع الثالث: عوائق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

رغم المجهودات المبذولة من طرف الجهات الوصية من أجل تحسين مناخ الاستثمار

إلا أن المستثمرين يؤكدون على وجود العديد من العوائق منها: مشكلة التمويل العقاري

الصناعي، تعثر إجراءات الخصخصة، مشكلة الوصول إلى المعلومات وتعقد الإجراءات

الإدارية، حيث انها لا تزال تتسم بالتعقيد، وطول المدة، وارتفاع التكلفة.²

¹ شريط غياط، عبد المالك مهري، المناخ الاستثماري في الجزائر وانعكاساته على الاستثمار الأجنبي المباشر واقع وآفاق، الملتقى الوطني حول التنمية وترقية الاستثمارات في الجزائر، يومي 09-10 ديسمبر، جامعة قالم - تبسة، 2014، ص 16.

² الطاهر هارون، فطيمة حفيظ، آفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في ظل اتفاق الشراكة الاورو متوسطية، الملتقى الدولي حوا آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يومي 13-14 نوفمبر، جامعة باتنة، 2006، ص 3.

أولاً: مشكلة التمويل: تتمثل بعض معوقات التمويل فيما يلي¹:

- عدم وجود ضمانات للتمويل.
 - ارتفاع أسعار الفائدة والكلف.
 - عدم كفاية السوق المانحة بسبب ضعف أداء بورصة الجزائر.
- ثانياً: مشكلة العقار الصناعي: تتجلى بعض هذه المشاكل في العناصر التالية²:
- صعوبة الحصول على قطعة ارض مهيأة لمزاولة نشاط اقتصادي.
 - الارتفاع الفاحش في أسعار الأراضي بسبب جشع الوسطاء والمضاربين.
 - عدم امتلاك العديد من المؤسسات العمومية لشهادات الملكية، الأمر الذي يعيق خصوصتها، أو شراكتها مع متعاملين أجانب.

ثالثاً: مشكلات ذات طابع إداري وتنظيمي: هناك جملة من العوائق نذكر منها³:

- غياب هيئة مكلفة بإدارة وتنظيم الاستثمارات الأجنبية فقط.
 - تعقد وبطء الإجراءات الإدارية.
 - صعوبة توفير الخدمات الأساسية للمستثمرين، مثل الماء، الكهرباء، الغاز.
 - تعدد الرسوم، وثقلها، وعدم قدرة مصالح إدارة الضرائب على التكيف مع المستجدات.
- رابعاً: مشكلات ذات طابع سياسي وقانوني: يمكن إيجازها فيما يلي⁴:
- تذبذب الأوضاع الأمنية وانعكاساتها على الاستثمارات الداخلية.
 - نقشي الرشوة والبيروقراطية.

¹ منصوري زين، واقع وآفاق سياسة الاستثمار في الجزائر، مقال حول التنمية الاقتصادية، جامعة الشلف، العدد 04، ص 7.

² وصاف سعيدي، قويدري محمد، واقع مناخ الاستثمار في الجزائر بين الحوافز والعوائق، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، العدد 08، 2008، ص 46.

³ نفس المرجع، ص ص 46-47.

⁴ بالاعتماد على:

- منصوري زين، المرجع السابق، ص 142.

- سحنون فاروق، المرجع السابق، ص 66.

- عدم قدرة النظام القضائي على تنفيذ القوانين والتعاقدات الخاصة فيما يتعلق بحل المنازعات التي تنشأ بين المستثمر والدولة المضيفة بكفاءة عالية.
- تأثر القرارات الاقتصادية تأثراً مباشراً، بالمواقف السياسية.
- **خامساً: مشكلة الفساد:** تتجلى أبرز مظاهر الفساد فيما يلي:
 - الانحراف عن الالتزام بالقواعد القانونية.
 - استخدام المنصب العام لتحقيق مكاسب خاصة بواسطة الاحتيال، والاختلاس والرشوة.
 - الاستيلاء على الممتلكات العامة عن طريق تزوير الأوراق الرسمية. واستتجارها لفترات زمنية طويلة بمبالغ زهيدة.
 - تسريب معلومات وبيانات رسمية لقاء الحصول على رشاوى.
- **سادساً: مشكلة الوصول إلى المعلومات:** تتجلى أبرز هذه المشكلات فيما يلي:
 - عدم كفاءة شبكات الاتصال.
 - صعوبة الدخول إلى قواعد البيانات للهيئات والوزارات.
 - ندرة المنشورات والدلائل المتعلقة بالوضع الاقتصادي الجزائري، والفرص الاستثمارية المتاحة.¹

¹ وصاف السعيد، قويدري محمد، ص 49.

خلاصة الفصل الأول

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر ظاهرة اقتصادية تسمح بنقل رؤوس الأموال من دولة إلى أخرى، وتعطي صاحبها حق التملك والإدارة للمشروع الاستثماري، مما يجعله مقصد العديد من الدول، وتدفق هذا الاستثمار إلى الدول المضيفة يكون في أشكال مختلفة. كما يجب على الدولة المضيفة العمل على تعظيم المزايا، وتقليل المخاطر التي قد تنجم عن الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث انه مثلما يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر إيجابا يمكن أن يؤثر سلبا.

ونظرا لأهميته قدمت العديد من النظريات لشرح أسباب هذه الظاهرة، كما ركزنا أيضا على دوافع الشركات الأجنبية وراء هذا الاستثمار.

ولتشجيع الاستثمار الأجنبي قامت الجزائر بتهيئة المناخ الاستثماري المناسب من خلال إصدار العديد من القوانين والتشريعات والضمانات الممنوحة للمستثمرين وخلق الهيئات العمومية لتسهيل عملية الاستثمار.

رغم هذه المميزات فان الاستثمار الأجنبي في الجزائر لم يصل إلى المستوى المطلوب بسبب التقارير الصادرة عن بعض مؤسسات تقييم الاستثمار.

الفصل الثاني: دراسة بعض
المتغيرات الإقتصادية وأثرها
على الاستثمار الأجنبي
المباشر

الفصل الثاني دراسة بعض المتغيرات الاقتصادية وأثرها على الاستثمار الأجنبي المباشر

تمهيد :

لقد تعاظم دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة على الصعيد العالمي، لما تحقّقه من عوائد على الدول المضيفة، حيث تسعى معظم الدول للحصول على رأس مال أجنبي والتكنولوجيا الحديثة والمهارات الفنية والتقنيات المتقدمة.

إلا أن الاستثمار الأجنبي المباشر له عدة عوامل تؤثر على القرار الاستثماري وعلى حجم الاستثمار وتتمثل بعض هذه العوامل في معدل التضخم وسعر الصرف ومعدل النمو الاقتصادي والسياسة الضريبية وغيرها من المؤشرات الاقتصادية لما لها من تأثير على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول المضيفة.

وعلى هذا الأساس سنتطرق في هذا الفصل إلى بعض المتغيرات الاقتصادية التي لها تأثير كبير على الاستثمار الأجنبي المباشر لذا قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: سعر الصرف وأثره على الاستثمار الأجنبي المباشر.

المبحث الثاني: النمو الاقتصادي وأثره على الاستثمار الأجنبي المباشر.

المبحث الثالث: الضريبة وأثرها على الاستثمار الأجنبي المباشر.

المبحث الرابع: التضخم وأثره على الاستثمار الأجنبي المباشر.

الفصل الثاني دراسة بعض المتغيرات الاقتصادية وأثرها على الاستثمار الأجنبي المباشر

المبحث الأول: سعر الصرف وأثره على الاستثمار الأجنبي المباشر

تقتضي تسوية المعاملات والمدفوعات المالية وجود أداة للتسوية ومقياس للقيمة، فافتناء سلعة معينة من بلد ما لا يتم دفع قيمتها بالعملة المحلية، بل يتطلب تحديد نسبة الوحدات بالعملة المحلية إلى العملات الأجنبية، ويطلق على هذه النسبة في الأدبيات الاقتصادية ب: سعر الصرف ومن أجل ذلك اهتمت جميع الدول بهذه الأدوات، ومنه سوف نتناول في هذا المبحث مفهوم سعر الصرف.

المطلب الأول: ماهية سعر الصرف

سنتناول في هذا المطلب التعريف الخاص بسعر الصرف وأنواعه.

الفرع الأول: تعريف سعر الصرف

سعر الصرف هو " عدد الوحدات من عملة معينة الواجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من عملة أخرى ".¹

كما يعبر عن العلاقة (المعدل) التي يتم على أساسها تبادل العملة الوطنية مقابل عملة أجنبية معينة.²

كما يعرف سعر الصرف على أنه: " ثمن الوحدة من عملة معينة في شكل وحدات من العملة الوطنية ".³

¹ الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص 96.

² الطاهر لطرش، الاقتصاد النقدي والبنكي، ديوان المطبوعات الجامعية، 2013، ص 215.

³ زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية الجديدة، الازارطة، 2004، ص 44.

الفصل الثاني دراسة بعض المتغيرات الاقتصادية وأثرها على الاستثمار الأجنبي المباشر

الفرع الثاني: أنواع سعر الصرف

أولاً: سعر الصرف الحقيقي¹

هو عبارة عن الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية، أي أنه ذلك المؤشر المرجح الذي يجمع بين كل تقلبات سعر الصرف الاسمي وتباين معدلات التضخم، باعتبار أنه يأخذ في الحسبان التقلبات التي تطرأ على الأسعار الأجنبية، وربطها بمستوى الأسعار المحلية. وبالتالي يقيس القدرة على المنافسة ويعبر عنه بحاصل جداء سعر الصرف الاسمي في السنة بين مستوى الأسعار ومستوى الأسعار المحلية، فلو أخذنا بلدين كالجزائر والولايات المتحدة الأمريكية، فإن سعر الصرف يعطى بالعلاقة التالية:

$$q = \frac{e/p}{1\$/p^*}$$

$$q = e \cdot \frac{p^*}{p}$$

حيث أن:

q : سعر الصرف الحقيقي .

e : سعر الصرف الاسمي .

p^* : مؤشر الأسعار بالولايات المتحدة الأمريكية.

p : مؤشر الأسعار بالجزائر .

$\frac{1\$}{p^*}$: يمثل القوة الشرائية للدولار الأمريكي في أمريكا.

e/p : يمثل القوة الشرائية للدولار الأمريكي في الجزائر .

¹ بن قدور علي، اثر تغيرات سعر الصرف على نموذج التوازن الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة سعيدة، 2005، ص ص 5-6.

الفصل الثاني دراسة بعض المتغيرات الاقتصادية وأثرها على الاستثمار الأجنبي المباشر

وعليه فإن سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي يعكس الفرق بين القوة الشرائية في الولايات المتحدة الأمريكية والقوة الشرائية في الجزائر وكلما ارتفع سعر الصرف الحقيقي كلما زادت القدرة التنافسية للجزائر.

ثانيا: سعر الصرف الاسمي

يعرف على انه سعر عملة أجنبية بدلالة وحدات عملة محلية، ويمكن أن يعكس هذا التعريف بحساب العملة المحلية بدلالة وحدات من العملة الأجنبية، ويدل سعر الصرف الاسمي على سعر العملة الجاري والذي لا يأخذ بعين الاعتبار قوتها الشرائية من السلع والخدمات مابين البلدين، ويتم تحديد سعر الصر الاسمي لعملة ما تبعا للطلب والعرض عليها في سوق الصرف في لحظة زمنية ما، ولهذا يمكن لسعر الصرف أن يتغير تبعا لتغير الطلب والعرض عليها وبدلالة نظام الصرف المعتمد في البلد، ويتغير سعر الصرف يوميا إما تدهورا أو تحسنا.

ينقسم سعر الصرف الاسمي إلى سعر صرف رسمي أي المعمول به فيما يخص المبادلات الجارية الرسمية، وسعر الصرف الموازي وهو السعر المعمول به في الأسواق الموازية.¹

ثالثا: سعر الصرف الفعلي الحقيقي²

يعبر سعر الصرف الفعلي عن المؤشر الذي يقيس متوسط التغير في سعر صرف عملة بالنسبة لعدة عملات أخرى في فترة زمنية معينة، وبالتالي مؤشر سعر الصرف الفعلي يساوي متوسط عدة أسعار صرف ثنائية، ولا بد أن يخضع هذا المعدل الاسمي إلى التصحيح

¹ أويابة صالح، اثر التغير في سعر الصرف على التوازن الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة غرداية، 2011، ص 17.

² أمين صيد، سياسة الصرف كأداة لتسوية الاختلال في ميزان المدفوعات، مكتبة حسن عصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 2013، ص ص 25-26.

الفصل الثاني دراسة بعض المتغيرات الاقتصادية وأثرها على الاستثمار الأجنبي المباشر

بإزالة اثر تغيرات الأسعار النسبية، وهو ما يعبر عنه بسعر الصرف الفعلي الحقيقي Ea ويعبر عنه بالعلاقة التالية:

$$Ea = \sum_{i=1}^N \left[a_i / E_i p_i \right]$$

حيث أن:

A_i : حصة الصادرات باتجاه البلد (i) من مجموعة حصة البلد المعني بالدراسة A.

P_i : المستوى العام للأسعار في البلد (A) أو المثبط لنتاج البلد (A).

E_i : سعر الصرف الاسمي للبلد (i) بالنسبة للبلد (A).

رابعاً: سعر الصرف الفعلي الاسمي

هو عبارة عن متوسط سعر العملة المحلية بالنسبة لمجموعة من العملات الأجنبية

حيث نرجع كل عملة على أساس وزنها وأهميتها في التجارة الخارجية.

وبالتالي فهو يعطي فكرة عامة عن قيمة العملة الوطنية في الأسواق الدولية، باعتبار

أن أي تغير في قيمة العملات التي تتكون منها السلة، يؤدي إلى تغيير سعر الصرف الفعلي

لقيمة العملة المحلية فقد يرتفع الدولار مقارنة بالايورو وتنخفض قيمته بدلالة الجنيه

الإسترليني ويبقى ثابت بالنسبة للين الياباني.

فيأتي سعر الصرف الفعلي الاسمي ليقس متوسط المتغيرات التي حذفت في قيمة

الدولار، وعلى هذا الأساس يتتبع تطورات العملة المحلية مقابل مجموعة عملات الشركاء

والمنافسين. وهناك عاملان مهمان في تحديد سعر الصرف الفعلي هما:

- عدد العملات الأجنبية الممثلة لسلة العملات (عادة ما تستخدم من 20 الى 25) عملة

رئيسية.

الفصل الثاني دراسة بعض المتغيرات الاقتصادية وأثرها على الاستثمار الأجنبي المباشر

- الأوزان النسبية المعطاة لكل عملة أجنبية على أساس أهمية العملات الأجنبية للأطراف المتبادلة¹.

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في سعر الصرف

تؤثر عدة عوامل في العرض والطلب على سعر الصرف وسنتطرق في هذا المطلب إلى أهم هذه العوامل.

الفرع الأول: كمية النقود

يرى فيردمان أن حركات الأسعار تعكس بشكل أساسي التغيرات المهمة في كمية النقود وان هناك علاقة وثيقة بين كمية النقود لوحدة واحدة من الناتج وحركة الأسعار أيضا، ويرى انه ليس هناك من حالة حصل فيها تغير أساسي في كمية النقود بالنسبة لوحدة من الناتج دون أن ترافقه تغيرات مهمة في مستوى الأسعار بنفس الاتجاه وبالعكس فعند حدوث تغيرات في مستوى الأسعار يصاحبها تغير في كمية النقود لوحدة واحدة من الناتج في نفس الاتجاه².

الفرع الثاني: أسعار الفائدة

يؤدي ارتفاع أسعار الفائدة إلى زيادة الطلب على العملة النقدية ومن ثم ترتفع قيمتها اتجاه العملات الأخرى، في حين يؤدي انخفاض أسعار الفائدة إلى انخفاض الطلب على العملة النقدية ومن ثم تنخفض قيمتها اتجاه العملات الأخرى³.

¹ نعمان سعيدي، البعد الدولي للنظام النقدي برعاية صندوق النقد الدولي، الطبعة الأولى، دار بلقيس، الجزائر، 2011، ص ص 122-123.

² عبد الحسين جليل، عبد الحسن الغالي، سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص ص 61-66.

³ درقال يمينه، دراسة تقلبات أسعار الصرف في المدى القصير (اختبار فرضية التعديل الزائد في دول المغرب العربي، رسالة ماجستير، جامعة تلمسان، 2011، ص 11.

الفصل الثاني دراسة بعض المتغيرات الاقتصادية وأثرها على الاستثمار الأجنبي المباشر

الفرع الثالث: التغير في معدلات التضخم

إن ارتفاع مستوى الأسعار المحلية مقارنة بمستوى الأسعار العالمية يؤدي إلى زيادة كل من الاستيراد والطلب على النقد الأجنبي وانخفاض كل من صادرات عرض النقد الأجنبي مما يدفع سعر الصرف إلى الارتفاع، ومنه يمكن اعتبار أن المستوى العام للأسعار وتغيراته من أهم العوامل التي تؤثر في تحديد سعر الصرف وتقلباته.

رابعاً: ميزان المدفوعات

يعد التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات من بين أهم العوامل المؤثرة في سعر الصرف كونه حلقة الوصل التي تعكس علاقة البلد بالعالم الخارجي، ونقول أن هناك اختلال في ميزان المدفوعات في حالة وجود تباين بين مدفوعات ومقبوضات البلد مع العالم الخارجي خلال فترة زمنية معينة تقدر بسنة.

فإذا كان ميزان المدفوعات يحقق فائض أي أن الدائن أكبر من المدين يؤدي ذلك إلى زيادة عرض العملة الأجنبية أكثر من الطلب عليها وبالتالي يؤدي إلى انخفاض في سعر الصرف ، ويحدث العكس في حالة حدوث عجز في ميزان المدفوعات¹.

المطلب الثالث: نظم سعر الصرف

الفرع الأول: نظام سعر الصرف الثابت

هو سعر تعادل مرجعي بين عملة بلد معين بدلالة عملة دولية أخرى أو سلة من العملات، حيث يلتزم البنك المركزي بتبديل العملة الوطنية على أساس هذه العلاقة (سعر التعادل المحدد). في ظل هذا النظام يتحدد سعر التعادل بقرار إداري من قبل السلطات ويعكس في الغالب طابع توجيهي في تسيير هذا الاقتصاد. وبرز مثال لهذا النظام هو نظام الصرف الدولي المنبثق عن اتفاقية بريتون وودز التي وضعت نظاماً ترتبط فيه العملات الدولية بعلاقة ثابتة مع الدولار تتأرجح ضمن مجال $\pm 1\%$ مع العلم أن قيمة الدولار نفسه

¹ عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالبي، المرجع السابق، ص 68.

الفصل الثاني دراسة بعض المتغيرات الاقتصادية وأثرها على الاستثمار الأجنبي المباشر

يحدد مع الذهب وفق علاقة ثابتة تتمثل في 35 دولار للاونصة الواحدة. ثم تغيير التقلب هذا وعلاقة الدولار بالذهب وذلك بموجب التعديل الذي ادخل في ديسمبر 1971 على نظام الصرف المنبثق عن اتفاقية بريتون وودز حيث أن هامش التقلب في سعر تعادل مختلف العملات مع الدولار قد وسع إلى $y \pm 2.25$ بينما عدلت العلاقة بين الدولار والذهب لتصبح 38 دولار للاونصة الواحدة.¹

الفرع الثاني: نظام سعر الصرف المرن (الحر أو العائم)²

إن نشوب الحرب العالمية الأولى، أدى بدول العالم إلى التخلي عن قاعدة الذهب، إذ قام التبادل الدولي في تلك الفترة على نظام صرف يعتمد على الحرية في تحديد الأسعار المناسبة للعملات شأنها بذلك شأن بقية السلع التي تتحدد أثمانها وفق قانون العرض والطلب، وهو الوضع الذي لجأ تاليه الدول الأوروبية مباشرة بعد تخلي بريطانيا عن قاعدة الذهب سنة 1931. أيضا في بداية مارس 1973 قامت الدول الأوروبية الرئيسية واليابان بتعويم عملاتها. وعممت ورسمت الإجراءات في مؤتمر جمايكا 1976. ولأن التعويم المطلق الحر قد يؤدي إلى المخاطرة للنشاط الاقتصادي الوطني نظرا للتذبذبات الواسعة في أسعار الصرف، فإن السلطات النقدية للبلد تتدخل في سوق الصرف للحد من هذه التقلبات ولإتباع أهداف اقتصادية معينة. هنا يختلف تحديد سعر صرف العملات باختلاف الطريقة التي يتم من خلالها ربط العملة المحلية بأشكال الربط المختلفة ويمكن التمييز بين ما يلي:

أولا: التعويم المطلق (الحر)

الذي لا يستلزم تدخل السلطات النقدية في تحديد سعر صرف العملات بحيث يتغير هذا الأخير على مستوى سوق الصرف يوميا حسب قوى العرض والطلب، وتخضع التقلبات لتأثير حاجيات المتعاملين في السوق وكذا المؤشرات الاقتصادية والنقدية للبلد.

¹ الطاهر لطرش، الاقتصاد النقدي والبنكي، المرجع السابق، ص 200.

² نعمان سعدي، المرجع السابق، ص ص 173-175.

الفصل الثاني دراسة بعض المتغيرات الاقتصادية وأثرها على الاستثمار الأجنبي المباشر

يتميز هذا النظام بالتعديل الذاتي حيث أن كل اختلال يؤدي إلى تغيير أسعار الصرف هذا يستلزم حدوث آثار كمية على مستوى الصادرات، وبالتالي تخفيض الاختلال الأولي منه فان السلطات النقدية لا تلجأ إلى معالجة الاختلال في موازين المدفوعات من خلال التأثير على الدخل والأسعار... الخ بل يتحقق التوازن في ظل هذا النظام بتساوي الكمية المعروضة من العملة الوطنية بالكمية المطلوبة منها في سوق الصرف، وبتغير سعر التوازن تتغير مستويات العرض والطلب أو إحداهما.

ثانيا: التعويم المقيد

يقصد به التعويم من خلال تدخل البنك المركزي في سوق الصرف إما بائعا للعملات الأجنبية أو قصد الحفاظ على أسلوب الصرف المتبع.

الفرع الثالث: نظام الرقابة على الصرف

تحصل الرقابة على الصرف من خلال الإشراف الحكومي المنظم على عرض الصرف الأجنبي والطلب عليه في البلاد، وتحقيقا لذلك لا تتعرف الدولة للأشخاص المقيمين فيها بحرية بيع الصرف وشرائه بلا قيد ولا شرط، ولكن تفرض عليهم إتباع قواعد محددة في التصرف فيما يتلقون من عملات أجنبية أو حقوق مقومة بالعملة الأجنبية، كما تلزمهم بإجراءات خاصة تتمثل في الوفاء بالمدفوعات للخارج بما يترتب على هذا كله من حشد إيرادات البلاد ومن الصرف الأجنبي في مجمع رئيسي، والإشراف على توزيعها على شتى وجوه الاستعمال طبقا لمعايير خاصة.

لقد ظهرت الرقابة على الصرف في غمار الأزمة العالمية الأخيرة 1929-1933 وامتد العمل بها إلى غاية الحرب العالمية الثانية 1939، وقد كان السبب الأول في ظهور الرقابة على الصرف اثر الأزمة المالية هو العمل على مواجهة العجز في موازين المدفوعات وتعددت أهداف الرقابة وتنوعت أشكالها ووسائلها.¹

¹ محمد زكي الشافعي، مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، بيروت، 1970، ص 102.

الفصل الثاني دراسة بعض المتغيرات الاقتصادية وأثرها على الاستثمار الأجنبي المباشر

المطلب الرابع: تأثير سعر الصرف على الاستثمار الأجنبي المباشر

يتأثر الاستثمار الأجنبي المباشر بأسعار الصرف وذلك باعتبار أن تقلبات أسعار الصرف تؤثر على عمليات اتخاذ القرارات الاستثمارية السليمة فهي تؤدي إلى حدوث تغيرات في الربحية النسبية للعوائد الاستثمارية في الدول المضيفة مقارنة بتحويلها إلى الخارج أو إعادة توزيعها، كما أن التقلبات المفاجئة لأسعار الصرف لها تأثير سلبي على المناخ الاستثماري باعتبارها تعرض المستثمر لخسارة باهظة غير متوقعة نتيجة صعوبة القيام بدراسات الجدوى، وبالتالي عدم تشجيع تدفقات رؤوس الأموال إذ أن احتمال انخفاض قيمة العملة التي سبق تقويم الاستثمار بها يؤدي إلى عائدات أقل عند قياسها بالعملة الأساسية للمستثمر وبالتالي يخشى المستثمر الأجنبي من توجيه استثماراته إلى تلك الأسواق التي تعرضه لمخاطر عدم استقرار سعر الصرف.

أي أن انخفاض قيمة العملة الوطنية يؤثر على أسعار السلع والخدمات المصدرة والمستوردة فهي تؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع المستوردة نتيجة لارتفاع سعر الصرف في مواجهة العملات الأخرى ومن ثم زيادة ما يدفع من العملة الوطنية في مقابل أسعار تلك السلع، مما يؤثر على قدرة المستثمر الأجنبي على الاستيراد، وهذا الأمر يحمل المستثمر نفقات إضافية وخاصة إذا كان المشروع طويل الأجل وكان يستورد المواد الأولية للقيام بالعملية الإنتاجية أو تقديم خدمة.

كما أوضحت بعض الدراسات التطبيقية أن المستثمر الأجنبي يتفاعل بردود عكسية مع تقلبات أسعار الصرف حيث أوضح cushman سنة 1985، أن المستثمر الأجنبي يجذب للدول بعد حدوث تخفيض العملة. وأن هذا المستثمر يأخذ في الحسبان التوقعات المستقبلية لأسعار الصرف لتحديد النفقات الاستثمارية لأن هذه التقلبات تؤدي إلى تغيرات سريعة في الربحية النسبية للعوائد الاستثمارية في الدول المضيفة مقارنة بالبدائل الأخرى الممثلة في تحويلها للخارج أو إعادة توزيعها كما توصل caves في دراسة سنة 1996 إلى

الفصل الثاني دراسة بعض المتغيرات الاقتصادية وأثرها على الاستثمار الأجنبي المباشر

وجود ارتباط سلبي بين معدل الصرف الاسمي والحقيقي وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في أمريكا.¹

المبحث الثاني: النمو الاقتصادي وأثره على الاستثمار الأجنبي المباشر

يعتبر النمو الاقتصادي من أهم العناصر التي تساهم في النهوض بالاقتصاد، ونعني بالنمو الاقتصادي زيادة الناتج الوطني مع إمكانية تحقيق زيادة في مستوى دخل الفرد.

المطلب الأول: ماهية النمو الاقتصادي

سننطلق في هذا المطلب إلى تعريف النمو وكيفية قياسه.

الفرع الأول: تعريف النمو الاقتصادي

النمو الاقتصادي هو توسيع قدرة الاقتصاد على الإنتاج (الناتج المحلي الإجمالي الكامن خلال الزمن.²

كما يعرف بأنه تحقيق زيادة في الدخل القومي أو الناتج القومي الحقيقي عبر الزمن.³

كما يمكن تعريفه بأنه الزيادة في كمية السلع والخدمات التي ينتجها اقتصاد معين، وهذه السلعة يتم إنتاجها باستخدام عناصر الإنتاج الرئيسية، وهي الأرض، العمل، رأس المال والتنظيم.⁴

كما يعرف أيضا بأنه ارتفاع معدل الدخل الفردي، ويعرف معدل الدخل الفردي على انه الناتج القومي الحقيقي مقسوما على عدد السكان.¹

¹ سحنون فاروق، المرجع السابق، ص 113.

² دومنيك سلقاتور، يوجين دوليو، مبادئ الاقتصاد، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، الطبعة الأولى، مصر، 2004، ص 115.

³ عبد المطلب عبد الحميد، الاقتصاد الكلي (النظرية والسياسات)، الدار الجامعية، الطبعة الأولى، مصر، 2010، ص 270.

⁴ عبد القادر محمد عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية، مصر، 2003، ص 11.

الفصل الثاني دراسة بعض المتغيرات الاقتصادية وأثرها على الاستثمار الأجنبي المباشر

الفرع الثاني: قياس النمو الاقتصادي

يطلق على ازدياد كمية الناتج المحلي من عام إلى آخر اسم نمو الناتج المحلي أو النمو الاقتصادي، ويعبر النمو الاقتصادي عن الفرق بين كمية الناتج المحلي الإجمالي لسنتين على التوالي.

فإذا رمزنا ب $Y(t)$ و $Y(t-1)$ لكميتي الناتج في عام (t) و $(t-1)$ على التوالي فإن النمو الاقتصادي سيكون كالتالي:

$$\Delta(y) = Y(t) - Y(t - 1)$$

وإذا قسمنا النمو الاقتصادي (ΔY) على كمية الناتج العام $(t-1)$ نحصل على مؤشر نسميه معدل النمو الاقتصادي في عام (t) .
إذا رمزنا لمعدل النمو بالرمز g يكون:

$$gt = \frac{\Delta Y}{Y(t-1)} = \frac{Y(t) - Y(t-1)}{Y(t-1)}$$

وهنا يجب أن نفرق بين النمو الاسمي والنمو الحقيقي حيث أن:

1. النمو الاسمي هو النمو في القيمة، أي النمو بالأسعار الجارية.
2. النمو الحقيقي هو النمو في الحجم، أي النمو بالأسعار الثابتة.²

¹ خالد واصف الوزني، أحمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، دار وائل للنشر، الطبعة التاسعة، الأردن، 2008، ص 281.

² أحمد الأشقر، الاقتصاد الكلي، الدار العلمية ودار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2002، ص ص 73-74.

الفصل الثاني دراسة بعض المتغيرات الاقتصادية وأثرها على الاستثمار الأجنبي المباشر

المطلب الثاني: خصائص النمو الاقتصادي وعناصره

سنتناول في هذا المطلب أهم خصائص النمو الاقتصادي و العناصر المكونة له.

الفرع الأول: خصائص النمو الاقتصادي¹

أولا زيادة حجم الإنتاج: ونقصد به زيادة حجم النشاط الإنتاجي والتوسع الاقتصادي، ويجب الإشارة إلى الزيادة الحقيقية في الإنتاج وكذا زيادة الدخل الفردي الحقيقي المرافق لزيادة الإنتاج وذلك خلال فترة زمنية مقارنة بفترة سابقة.

ثانيا حدوث تغيرات على مستوى طرق التنظيم: يسعى المستثمر إلى إيجاد طرق تنظيم

جديدة تسهل ديناميكية العمل وتداول عناصر الإنتاج بصورة أسهل والبحث عن عناصر إنتاج أقل تكلفة وأكثر ربحية وهذا السعي الدائم للمستثمرين يؤدي إلى إتاحة طرق تنظيم جديدة انجح من التي كانت سائدة من أجل تحقيق فائض أكبر والاستمرار في عملية النمو.

ثالثا التقدم الاقتصادي: يعرف التقدم الاقتصادي بأنه مجموع التحسينات الاقتصادية والاجتماعية المرافقة للنمو الاقتصادي وبالتالي فإن التقدم الاقتصادي صفة من صفات النمو واستمراره وتحقيق الغايات الاجتماعية لمجمل الأفراد.

الفرع الثاني: عناصر النمو الاقتصادي²

تتمثل عناصر النمو الاقتصادي أساسا في العمل ورأس المال والتقدم

التكنولوجي(التقني).

أولا العمل: نعني بالعمل مجموع القدرات الفيزيائية والثقافية التي يمكن للإنسان استخدامها في إنتاج السلع والخدمات الضرورية لتلبية حاجياته، وحجم العمل مرتبط بعدد السكان النشطين في البلد وكذا بعدد ساعات العمل التي يبذلها كل عامل. هذا من جهة ومن جهة

¹ نزار سعد الدين العيسى، إبراهيم سليمان قطف، الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات، دار حامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2006، ص 314.

² عبد الحكيم سعيح، الناتج الوطني والنمو الاقتصادي، دراسة اقتصادية قياسية للنمو حالة الجزائر (1974-1999)، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2001، ص 27.

الفصل الثاني دراسة بعض المتغيرات الاقتصادية وأثرها على الاستثمار الأجنبي المباشر

أخرى بإنتاجية عنصر العمل بحيث كلما زادت إنتاجية عنصر العمل ، ونقصد بان تاجية عنصر العمل حاصل قسمة الإنتاج المحقق على عدد وحدات العمل المستعملة في إنتاجية. **ثانيا رأس المال:** يعرف رأس المال بأنه مجموع السلع التي توجد في وقت معين في اقتصاد معين بالإضافة إلى العمل يعتبر رأس المال عنصرا من عناصر النمو فهو يساعد على تحقيق التقدم التقني وعلى توسيع الإنتاجية بواسطة الاستثمارات المختلفة.

ثالثا التقدم التقني: هو تنظيم للإنتاج يسمح ب:

- إنتاج كمية اكبر من المنتج بنفس كميات عناصر الإنتاج.
 - إنتاج نفس الكمية من المنتج بكميات اقل من عوامل الإنتاج.
 - التقدم التقني يعني الاستخدام الأمثل لعوامل الإنتاج في العملية الإنتاجية.
- بالتالي فانه حتى وان بقيت كميات عناصر الإنتاج على حالها وحدث تقدم تقني فان ذلك سيؤدي حتما إلى زيادة الإنتاج وتحقق النمو الاقتصادي.

المطلب الثالث: مفهوم الناتج المحلي الإجمالي وطرق قياسه

يعتبر الناتج المحلي من أهم المقاييس الكمية التي تساعد في الحكم على مستوى النشاط الاقتصادي ومعدل النمو، لذا سوف نتطرق في هذا المطلب إلى تعريفه وطرق قياسه.

الفرع الأول: تعريف الناتج المحلي الإجمالي

الناتج المحلي هو مجموع القيم النقدية (السوقية) لجميع السلع والخدمات النهائية المنتجة في اقتصاد ما خلال فترة معينة ، عادة ما تكون سنة. ويعبر الناتج المحلي الإجمالي عن مجموع حاصل ضرب كل كمية بسعرها أي:

$$GDP = \sum (P_i \cdot Q_i)$$

حيث: GDP الناتج المحلي الإجمالي.

Pi سعر السلعة.

الفصل الثاني دراسة بعض المتغيرات الاقتصادية وأثرها على الاستثمار الأجنبي المباشر

Q_i الكمية المنتجة.

i السلعة حيث : $(i \dots n)$ ¹

الفرع الثاني: طرق قياس الناتج المحلي الإجمالي²

أولا طريقة الإنفاق: تحسب على أساس مستخدمها النهائي سواء كان ذلك خاصا من قبل الأفراد، أو عاما من قبل الحكومات، أو إنفاقا استثماريا من قبل القطاع التجاري أو صافي إنفاق القطاع الأجنبي عن طريق الصادرات والمستوردات، ويعطى الناتج المحلي حسب هذه الطريقة بالعلاقة التالية:

$$GDP = C + G + I + (X - M)$$

حيث أن : (C) يمثل الاستهلاك و (I) الاستثمار و (G) الإنفاق الحكومي و (NX) صافي الصادرات و (GDP) الناتج المحلي الإجمالي.

ثانيا طريقة الدخل: تعبر طريقة الدخل عن مجموع ريع (عوائد) عناصر الإنتاج بمعنى أن الناتج المحلي عبارة عما يلي:

1. الأجرور: تشمل إجمالي الأجرور والرواتب والعلاوات المدفوعة من قبل القطاع التجاري والحكومات إلى القوى العاملة.
2. ريع الأرض: هي المبالغ التي يتلقاها القطاع العائلي نتيجة تأجير الممتلكات أو استغلالها.
3. الفوائد: هي صافي الفوائد التي يحصل عليها القطاع التجاري بعد دفع ما عليه من فوائد وقروض، كما تمثل التدفقات النقدية من القطاع التجاري للقطاع البنكي والاقراضي.
4. اهتلاك رأس المال: نحن نعلم أن حياة الآلات والمعدات تستمر لفترة من الزمن عدا سنة الشراء، وهذا ما يسمى العمر الافتراضي للآلة، وبالتالي تقوم المؤسسات باقتطاع مبلغ

¹ خالد واصف الوزني، المرجع السابق، ص 121.

² نفس المرجع، ص ص 122 - 142.

الفصل الثاني دراسة بعض المتغيرات الاقتصادية وأثرها على الاستثمار الأجنبي المباشر

الاهتلاك من أرباحها إلى غاية الإحلال والتجديد، غير أن هذا المبلغ هو دخل متحقق خلال العام ولا بد من إدراجه ضمن تدفقات الدخل.

5. **الضرائب التجارية غير المباشرة:** تعد هذه الضرائب ضمن تكاليف الإنتاج ومثال ذلك ضريبة المبيعات، ضرائب الملكية التجارية والجمارك، رسوم الرخص والتصاريح، وجميعها دخول للحكومة.

6. **أرباح الشركات:** تتمثل في أرباح الشركة قبل خصم ضرائب الدخل التي تدفع للحكومة أو الأرباح المتبقية في الشركة لأغراض التوسع.

المطلب الرابع: تأثير النمو الاقتصادي على الاستثمار الأجنبي المباشر

يمثل معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي أهم المؤشرات التي يستخدمها المستثمر في اتخاذ قراره الاستثماري لان المستثمر دائما يبحث عن النمو والنفوذ إلى الأسواق الجديدة أو زيادة نصيبه من أسواق الدول المضيفة وتلاءم الدول ذات الناتج المحلي الكبير كثير من الشركات المحلية والأجنبية خاصة التي تعمل في الخدمات غير القابلة للتجارة لأنه الطريقة الوحيدة لتقديمها لأسواق الدول المضيفة تتم من خلال إقامة فروع لها في تلك الدول وقد كان السبب في ظهور مجموعة الاقتصاديات الناشئة هو زيادة مقدرتها في جذب معدلات مرتفعة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتدفقة صوب البلدان النامية باعتبار أن معدل نمو الناتج المحلي يمثل مظهر من مظاهر الاستقرار الاقتصادي.

ومن جهة أخرى فإن زيادة نمو الناتج المحلي الإجمالي تؤدي إلى زيادة الدخل الفردي مما يؤدي إلى زيادة أنماط استهلاكية جديدة وبالتالي يصبح بحاجة إلى استثمارات أولية لتغطية الطلبات المتزايدة في البلد المضيف.¹

¹ سحنون فاروق، المرجع السابق، ص 86.

الفصل الثاني دراسة بعض المتغيرات الاقتصادية وأثرها على الاستثمار الأجنبي المباشر

المبحث الثالث: الضريبة وأثرها على الاستثمار الأجنبي المباشر

تعتبر الضرائب من أهم إيرادات الدولة، وتمثل الوسيلة العادية لتوزيع الأعباء بين الأفراد، ونظرا لأهمية الدور الذي تؤديه الضرائب في تحقيق السياسة المالية للدولة، لذلك سوف نتناول في هذا المبحث تعريف الضريبة وأنواعها وأثرها على الاستثمار الأجنبي.

المطلب الأول: ماهية الضريبة

تعتبر الضريبة من أهم مصادر الإيرادات العامة للدولة في العصر الحديث لذا سنتطرق إلى تعريفها وأهم خصائصها.

الفرع الأول: تعريف الضريبة

- تعرف الضريبة بأنها مبلغ من المال تفرضه الدولة من المكلفين بصورة جبرية ونهائية ودون مقابل وذلك من أجل القيام بتغطية النفقات العمومية.¹
- كما تعرف بأنها خدمة مالية أو تأدية نقدية، تفرض على الأفراد جبرا من السلطة العامة دون مقابل وبصفة نهائية من أجل تغطية النفقات العامة، وتحقيق الأهداف المحددة من طرف الدولة.²
- كما يمكن تعريف الضريبة بأنها عبارة عن مبلغ من المال تفرضه الدولة وتجب به من ثروات الأشخاص بصورة جبرية ونهائية من دون مقابل خاص، وذلك بغرض تحقيق النفع العام، وهي أيضا أداة لتوزيع الأعباء العامة.³

¹ علي زغود، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الرابعة، الجزائر، 2011، ص 176.

² أحمد لهيبات وآخرون، الاقتصاد والمناجمت، الديوان الوطني للمطبوعات المدرسية، الجزائر، 2009، ص 148.

³ فوزي عطوي، المالية العامة (النظم الضريبية وموازنة الدولة)، منشورات الحلبي الحقيقية، بيروت، 2003، ص 49.

الفصل الثاني دراسة بعض المتغيرات الاقتصادية وأثرها على الاستثمار الأجنبي المباشر

الفرع الثاني: خصائص الضريبة

أولا الضريبة فريضة عامة: أي تعتبر إلزاما شخصيا يكون شاملا وينطبق على جميع الأفراد في الدولة، سواء كان شخصا طبيعيا أو اعتباريا حسب التبعية الاقتصادية.

ثانيا الضريبة تؤدي بصفة نهائية: فلا يجوز للمكلف الذي يدفعها أن يطالب باسترجاعها تحت أي ظرف من الظروف، أي أن الدولة لا تلتزم بردها لهم أو تعويضهم عنها.

ثالثا الضريبة بدون مقابل: وهذا يعني أن دافع الضريبة لا يتلقى أي منفعة مباشرة أو محددة تعادل ما يدفعه من ضريبة، وبما أن الفرد عضو في الجماعة فإن أي نفع يعود على الجماعة ككل سيشارك فيه ولذلك لا يجوز أن يطالب بمقابل خاص به شخصا.¹

رابعا الضريبة ذات شكل نقدي: تقتضي القاعدة العامة أن الضريبة تأدية تقدم نقدا باعتبار أن كافة المعاملات في المجال الاقتصادي والمالي تقوم على أساس نقدي.

رابعا الضريبة لها طابع إجباري: تعتبر الضريبة مظهر من مظاهر سيادة الدولة فهي توضع ثم يتم تحصيلها في إطار ممارسة صلاحيات السلطة العامة، ويعني الإلزام المكلف بالضريبة بأدائها عبر الطرق الإدارية.

خامسا تغطية الأعباء العامة: تتميز الضريبة بأنها أداة موجهة بصفة خاصة إلى تغطية الأعباء العامة للدولة، ويعتبر دفعها من طرف الفرد مساهمة منه في هذه الأعباء العامة.²

¹ محمود حسين الوادي، زكريا احمد عزام، المالية العامة والنظام المالي في الإسلام ، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2000، ص 50.

² أحمد لهيبات وآخرون، المرجع السابق، ص ص 148 - 149.

الفصل الثاني دراسة بعض المتغيرات الاقتصادية وأثرها على الاستثمار الأجنبي المباشر

المطلب الثاني: قواعد وأهداف الضريبة

في هذا المطلب سوف نتناول أهم مبادئ وأهداف الضريبة

الفرع الأول: قواعد الضريبة

هناك مجموعة من المبادئ والقواعد يجب أن يأخذها المشرع في الاعتبار عند فرضه

للضرائب حتى يصبح النظام الضريبي نظاما سليما صالحا. ولقد لخص آدم سميث في

مؤلفه " ثروة الأمم " أهم القواعد التي ينبغي أن يقوم عليها نظام الضرائب الأمثل.

أولا قاعدة العدالة أو المساواة: بمعنى انه يجب أن يساهم رعايا الدولة في النفقات الحكومية

بحسب مقدرتهم النسبية بقدر الإمكان، أي بنسبة الدخل الذي يتمتعون به .

ثانيا مبدأ اليقين: بمعنى أن تكون الضريبة المفروضة على كل فرد مؤكدة لا تحكمية فوقت

الوفاء وطريقته والمقدار الذي يدفع، كل ذلك ينبغي أن يكون واضحا للمكلف.¹

ثالثا قاعدة الملائمة في الدفع: يقصد بها ضرورة تنظيم قواعد الضريبة بصورة تلاءم

ظروف المكلفين بها وتسهيل دفعها وخاصة فيما يتعلق بموعد التحصيل وطريقته وإجراءاته،

وتهدف هذه القاعدة إلى تجنب تعسف الإدارة الضريبية في استعمال سلطتها فيما يتعلق

بإجراءات التصفية والتحصيل. وتدعو اعتبارات الملائمة أن تكون القواعد المتعلقة بكل

ضريبة متفقة مع طبيعتها الذاتية والأشخاص الخاضعين لها، من أجل تجنب العديد من

المشاكل التي يمكن أن تثور في حالة مخالفة هذه القاعدة.

رابعا قاعدة الاقتصاد في النفقة: ويقصد بهذه القاعدة أن يتم تحصيل الضريبة بأسهل الطرق

التي لا تكلف إدارة الضرائب مبالغ كبيرة، خاصة إذا سادت إجراءات وتدابير إدارية في غاية

التعقيد، مما يكلف الدولة نفقات قد تتجاوز حصيللة الضريبة ذاتها. ومراعاة هذه القاعدة

¹ عبد المنعم فوزي، المالية العامة والسياسة المالية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1971، ص 95.

الفصل الثاني دراسة بعض المتغيرات الاقتصادية وأثرها على الاستثمار الأجنبي المباشر

يضمن للضريبة فعاليتها كمورد هام تعتمد عليه الدولة دون ضياع جزء منه من أجل الحصول عليه.¹

الفرع الثاني: أهداف الضريبة

تفرض الضريبة على الأفراد من أجل تحقيق عدة أهداف نذكر منها:

أولاً: الهدف الاقتصادي والمالي

- توجه الضريبة لامتناع الفاض من القدرة الشرائية وإلى محاربة التضخم؛
- تستخدم الضريبة لتحفيز قطاع اقتصادي معين وذلك بسن إجراءات ضريبية تخفيفية؛
- تهدف الضريبة أساساً إلى تمويل النفقات العمومية؛
- تحقيق إيرادات مالية للميزانية العامة.²

ثانياً: الهدف الاجتماعي

- تستخدم الضريبة لإعادة توزيع الدخل الوطني لفائدة الفئات الفقيرة محدودة الدخل؛
- الحد من استهلاك السلع الكمالية والترفيهية و الضارة بفرض معدلات ضريبية مرتفعة؛
- التقليل من الفوارق الاجتماعية؛
- زيادة القدرة الشرائية للفئات المحدودة الدخل.³

¹ محمد عباس محرز، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 2005، ص 196-195.

² محمد عباس محرز، اقتصاديات الجباية والضرائب، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2008، ص ص 33-34.

³ بالاعتماد على:

- فاروق بن صالح الخطيب، عبد العزيز بن احمد دياب، دراسات متقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية، السعودية، 1435 هـ، ص 103.

- أحمد لهيبات وآخرون، المرجع السابق، ص 151.

الفصل الثاني دراسة بعض المتغيرات الاقتصادية وأثرها على الاستثمار الأجنبي المباشر

المطلب الثالث: أنواع الضرائب

سنتطرق في هذا المطلب إلى أهم أنواع الضرائب.

الفرع الأول: الضرائب المباشرة

الضرائب المباشرة هي التي تستقر لدى المكلف بها، بحيث لا يستطيع نقل عبئها إلى الغير فيكون المكلف القانوني هو نفسه المكلف الفعلي، فلا وسيط بين المكلف وإدارة الضرائب، وتنقسم الضرائب المباشرة إلى ضرائب على الدخل وضرائب على الثروة.¹ أولاً **الضرائب المباشرة على الدخل**: يقصد بالدخل كل تدفق نقدي أو قابل للتقدير بالنقد يحصل عليه الفرد بصفة معتادة خلال فترة زمنية محددة من مصدر ثابت.² ويمكن فرض ضريبة على الأفراد بشكليين هما³:

1. **الضريبة العامة الموحدة**: حيث تفرض ضريبة واحدة على الدخل المتولد من مختلف المصادر بغض النظر عن اختلاف مصادرها أو أنواعها.

2. **الضريبة المتعددة (النوعية)**: وتفرض على كل نوع من أنواع الدخل حسب مصدر كل نوع مثل ضريبة العمل (الرواتب)، ضريبة المهن الحرة، ضريبة على دخل رأس المال.

ثانياً: الضرائب المباشرة على الثروة

وتدعى أيضاً الضرائب على الذمة، ويقصد بها تلك الضرائب التي تفرض على كل ما يمتلكه المكلف من أموال منقولة أو غير منقولة.⁴

¹ عبد المجيد قدي، دراسات في علم الضرائب، دار جرير للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2011، ص 32.

² بوعون يحيوي نصيرة، الضرائب الوطنية والدولية، الصفحة الزرقاء العامة للنشر، الجزائر، 2010، ص 22.

³ محمود حسين الوادي، زكريا أحمد عزام، المرجع السابق، ص ص 58-59.

⁴ فوزي عطوي، المرجع السابق، ص 68.

الفصل الثاني دراسة بعض المتغيرات الاقتصادية وأثرها على الاستثمار الأجنبي المباشر

الفرع الثاني: الضرائب الغير مباشرة

هي الضرائب التي يمكن للمكلف نقل عبئها إلى الغير بمعنى أنه يمكن أن يكون المكلف الفعلي بها غير المكلف القانوني وهناك عدة أنواع للضرائب الغير مباشرة.¹ أولا **الضرائب على الإنفاق**²: تفرض على إنفاق الدخل في الحصول على السلع والخدمات الاستهلاكية، أي على الإنفاق غير الاستثماري أي أن هذه الضريبة لا تفرض على دخل المكلف، بل على مجموع عمليات الإنفاق الاستهلاكي، وتفرض الضرائب على الإنفاق في إحدى الصور التالية:

1. **الضريبة على مرحلة واحدة**: فبالرغم من تطور السلعة من حالة المادة الخام إلى مراحل الإنتاج والتوزيع والاستهلاك، فهي لا تخضع للضريبة إلا مرة واحدة.
 2. **الضريبة التراكمية على كافة المراحل**: بحيث تفرض على قيمة السلعة عندما تكون مادة أولية، ثم عند انتقالها بعد الإنتاج إلى تاجر الجملة، ثم تاجر التجزئة، وأخيرا المستهلك.
 3. **الضريبة على القيمة المضافة**: هي ضريبة تفرض على السلع والخدمات في كافة المراحل على القيمة التي أضيفت إلى السلعة، على تعاقب المراحل.
- ثانيا: **الضرائب الجمركية (الضرائب على الاستيراد والتصدير)**.³

تتكون الضرائب الجمركية من:

- الضرائب على الصادرات**: هي ضرائب انتقائية على مبيعات السلع في الخارج وتهدف إلى حماية الصناعات المحلية وتشجيعها محليا.
- الضرائب على الواردات**: تفرض على السلع المستوردة عند دخولها إلى البلاد.

¹ عبد المجيد قدي، المرجع السابق، ص 33.

² فوزي عطوي، المرجع السابق، ص ص 72 - 73.

³ محمود حسين الوادي، المرجع السابق، ص ص 64 - 65.

الفصل الثاني دراسة بعض المتغيرات الاقتصادية وأثرها على الاستثمار الأجنبي المباشر

المطلب الرابع: تأثير الضريبة على الاستثمار الأجنبي المباشر

يعتبر المستوى الضريبي من المكونات الأساسية لأي مناخ استثماري حيث تلعب الضريبة دورا مهما للتأثير على الميل الاستثماري وذلك لان زيادة الضرائب المباشرة تؤدي إلى التخفيض من قيمة الاستثمار، كما نجد أن الهيكل المالي للاستثمار له حساسية تجاه هيكل الضريبة على دخل الشركات، فإذا كانت معدلاتها مرتفعة اعتبر ذلك عامل طرد للاستثمار الأجنبي المباشر إذ ترهق هذه الأخيرة أرباح المستثمر الأجنبي، وللحوافز الضريبية دور فعال في تحسين المناخ الاستثماري للدولة المضيفة نظرا لما تقدمه من مزايا فيمكن للدول المضيفة استعمالها كأداة لتوجيه الاستثمارات للقطاعات الاقتصادية المهمة وذات الأولوية في خطة التنمية ويتجسد ذلك عموما من خلال منح اكبر قدر من المشاريع الاستثمارية التي تتجه إلى تلك القطاعات الاقتصادية.¹

إضافة إلى ذلك يمكن استخدام الاهتلاك الذي يؤثر على قرار الاستثمار ويوجه نحو الأنشطة الاقتصادية التي من شأنها أن تحقق مزيد من الفعالية في عملية التنمية أو الإعفاء من الضرائب والرسوم الجمركية التي تفرض على الآلات والمعدات والموارد الخام التي يستوردها المشروع الاستثماري التي تكون لازمة لإنشائه وتشغيله أو للتوسع فيه.²

¹ سحنون فاروق، المرجع السابق، ص ص 123-124.

² نزيه عبد المقصود مبروك، المرجع السابق، ص 114.

المبحث الرابع: التضخم وأثره على الاستثمار الأجنبي المباشر

من المتفق عليه انه ليس لكلمة التضخم معنى واحد أو محدد عند علماء المالية والاقتصاد، لذا سنقوم بدراسة ظاهرة التضخم بإعطاء تعريف لها ومعرفة أسبابها وأنواعها وآثارها وكيفية معالجتها بالإضافة إلى كيفية تأثيرها على الاستثمار الأجنبي.

المطلب الأول: ماهية التضخم

سنحاول في هذا المطلب إعطاء مفهوم ظاهرة التضخم ومعرفة أسباب هذه الظاهرة.

الفرع الأول: تعريف التضخم

هناك عدة تعريفات نذكر منها:

التضخم هو ارتفاع المستوى العام لأسعار السلع والخدمات، مصحوبا بانخفاض القوة الشرائية للوحدة النقدية.¹

كما يعرف بأنه الارتفاع المستمر أو المتواصل في المستوى العام للأسعار ولفترة زمنية معينة.²

كما يمكن تعريفه بأنه "الارتفاع العام والمتواصل للأسعار الناتج عن فائض الطلب الزائد على قدرة العرض".³

¹ در بن عصمان محفوض، مدخل في علم الاقتصاد، دار العلوم للنشر والتوزيع، عناية، 2010، ص 167.

² ناضم محمد نوري الشمري، محمد موسى الشروف، مدخل في علم الاقتصاد، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 208، ص 361.

³ عبد المعبود ناصف، النظرية الاقتصادية الكلية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1986، ص 302.

الفصل الثاني دراسة بعض المتغيرات الاقتصادية وأثرها على الاستثمار الأجنبي المباشر

الفرع الثاني: أسباب التضخم.¹

هناك عدة أسباب للتضخم يمكن إجمالها فيما يلي:

أولا العامل النقدي: وهذا يفسر ظاهرة الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار في فترة زمنية على أنها ناجمة عن زيادة كمية النقود.

ويرى أصحاب هذا الاتجاه أن المستوى العام للأسعار يتأثر بكمية النقود وسرعة دورانها من ناحية (أي عرض النقود) ويتأثر من ناحية أخرى بحجم المبادلات، ففي الأجل القصير يكون عادة الحجم الحقيقي للمبادلات ثابتا. وعليه فإن أي زيادة في الأسعار تفسر على أنها ناجمة عن زيادة كمية النقود. أما في الأجل الطويل فإن الزيادة في كمية النقود يجب أن تتناسب مع الحجم الحقيقي للمبادلات.

وعليه فإن النظرية تفترض أنه إذا زادت كمية النقود بمعدل أسرع من معدل نمو الناتج القومي الحقيقي داخل الاقتصاد فإن ذلك يرفع المستوى العام للأسعار. ومجمل القول هنا أن السبب الحقيقي للتضخم حسب أصحاب النظرية الكمية يفسر على أنه ناجم عن زيادة كمية النقود أي أن كمية النقود هي التي تحدد المستوى العام للثمان.

ثانيا جذب الطلب: يرى "كينز" أن التضخم ينشأ عندما تؤدي الزيادة الإضافية في الطلب إلى زيادة إضافية في الإنتاج. ففي هذه الأحوال لا يتوسع الإنتاج وفي نفس الوقت تتصاعد الأسعار.

ففي حالة تغير عامل أو أكثر من العوامل المحددة للطلب باتجاه زيادة الطلب وفي نفس الوقت إذا ما بقيت ظروف العرض ثابتة أو تغيرت باتجاه زيادة العرض ولكن بمعدل أقل.

¹ عبد الحكيم رشيد ن مبادئ الاقتصاد الكلي، دار البداية ناشرون وموزعون، الطبعة الأولى، عمان، 2010، ص ص 196 - 198.

الفصل الثاني دراسة بعض المتغيرات الاقتصادية وأثرها على الاستثمار الأجنبي المباشر

فان ذلك سيؤدي إلى ارتفاع الأسعار والاستمرار في زيادة الطلب ستؤدي إلى الاستمرار في زيادة الأسعار وهذا هو التضخم.

ثالثا دفع النفقة: وهذا يفسر ظاهرة التضخم على أنها ناجمة عن دفع نفقات الإنتاج أو الزيادة في تكاليف الإنتاج. ففي حالة دفع تكاليف الإنتاج سواء كانت أجور أو أرباح وفوائد أو ريع سيؤدي إلى ارتفاع الأسعار والارتفاع المتلاحق في الأسعار هو التضخم.

رابعا العجز المستمر في الموازنة العامة: يعني العجز في موازنة الدولة أن نفقاتها أكبر من إيراداتها، فعندما تتجاوز نفقات الدولة إيراداتها يؤدي ذلك إلى التوسع في الإنفاق الحكومي وهذا التوسع يتم تغطيته إما عن طريق التوسع في الإصدار النقدي أو التوسع في الاقتراض الخارجي وكلا الوضعين يؤديان إلى التوسع في الطلب وبالتالي زيادة الأسعار وحدث التضخم.

المطلب الثاني: أنواع وآثار التضخم

يعد التضخم من المشاكل الاقتصادية البارزة التي تؤثر على اقتصاديات الدول، لذا سنتطرق في هذا المطلب إلى أنواع وآثار التضخم

الفرع الأول: أنواع التضخم

أولا التضخم الزاحف: هو الارتفاع المتواصل للأسعار الذي يحدث على مدى فترة طويلة من الزمن نسبيا، فالزيادة في الأسعار تكون دائمة ومثالية ولا تؤدي إلى عمليات تراكمية أو عنيفة في المدى القصي، أي أنها تتطور بشكل تدريجي تصاعدي مستمر على المدى الطويل.¹

ثانيا التضخم الجامح (المفرط): يمثل هذا النوع من التضخم ذروة التزايد في الأسعار، حيث تكون الزيادات في الأسعار مستمرة بصورة هائلة تؤدي في نهاية الأمر إلى انهيار النظام النقدي بكامله ويفقد الجميع الثقة في العملة الوطنية بسبب التدهور الحاد في قيمتها أو قوتها

¹ عبد اللاوي مفيد، التضخم والسياسات النقدية (محاضرات في الاقتصاد النقدي والسياسات النقدية)، مطبعة مزوار السوادي 2000، ص 95.

الفصل الثاني دراسة بعض المتغيرات الاقتصادية وأثرها على الاستثمار الأجنبي المباشر

الشرائية، لهذا فإن الأفراد يتخلون عن الاحتفاظ بها كقوة شرائية، وهذا ما يفقد العملة الوطنية أهم وظيفة من وظائفها كمستودع أو مخزن للقيمة مما يؤدي إلى انخفاض الطلب على السيولة النقدية إلى أدنى مستوياته مقابل زيادة الطلب على السلع والخدمات المختلفة والتي تأخذ أسعارها باستمرار في التزايد، لذلك فإن هذا النوع من التضخم يمثل أخطر أنواع التضخم باعتباره يهدد الكيان الاقتصادي والنقدي للدولة.¹

ثالثا التضخم المكبوت (غير الظاهر):

هو التضخم الذي يتحقق بشكل ارتفاعات غير مرئية في الأسعار، وبحيث لا تظهر الارتفاعات في الأسعار في السوق، وهذا النوع من التضخم يمكن أن يحصل في ظل السياسات والإجراءات التي تمنع ظهوره وتحققه العلني بشكل ارتفاع في الأسعار، وإن التضخم المكبوت هذا قد يحصل بشكل تعاملات خفية (سرية) من خلال ما يطلق عليه بالسوق السوداء التي تعمل في الخفاء ولا تظهر تعاملاتها في العلن، أي أن هذا النوع من التضخم هو موجود، ولكنه لا يظهر نتيجة الإجراءات والسياسات التي تمنع ظهوره.²

رابعا التضخم الكامن (الخفي): يظهر التضخم الكامن عندما تكون هناك زيادة كبيرة غير طبيعية في الدخل الوطني النقدي دون أن تصاحبها زيادة في الإنفاق الكلي، ويحدث هذا عندما تلجأ الدولة إلى نظام توزيع السلع التي يتم فيها تحديد كمية معينة من السلع لكل فرد، ولا يجوز له أن يشتري أكثر من هذه الكمية. وينتشر هذا النوع في حالات الحرب.³

¹ غازي حسين عناية، التضخم المالي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2004، ص 56.

² فليح حسن خلف، النقود والبنوك، عالم الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2006، ص 173.

³ أحمد لهيبات وآخرون، المرجع السابق، ص 50.

الفصل الثاني دراسة بعض المتغيرات الاقتصادية وأثرها على الاستثمار الأجنبي المباشر

الفرع الثاني: آثار التضخم

للتضخم آثار متعددة منها ما هو اقتصادي ومنها ما هو اجتماعي.

أولا الآثار الاقتصادية¹ : للتضخم آثار اقتصادية عديدة نقتصر على ذكر ما يلي:

1. انخفاض قيمة العملة: بفعل التضخم تزداد الأسعار في الارتفاع بصورة كبيرة ومستمرة

مما يؤدي إلى انخفاض قيمة العملة الوطنية وبالتالي انخفاض قدرتها الشرائية.

2. انخفاض معدل الفائدة: في حالة التضخم يكون عرض النقود اكبر من الطلب عليها

الأمر الذي يؤدي بسعر الفائدة إلى الانخفاض.

3. انخفاض الادخار وزيادة الاستهلاك: عندما تنخفض قيمة العملة بفعل التضخم، تفقد

النقود إحدى وظائفها الأساسية وهي كونها مخزن للقيمة أي كأداة ادخار. فارتفاع الأسعار

من جهة، وانخفاض سعر الفائدة من جهة ثانية، والخوف من المستقبل من جهة ثالثة

كلها عوامل تعمل على تخفيض الميل للادخار وزيادة الميل للاستهلاك.

4. انخفاض الإنتاج: بسبب ارتفاع أسعار السلع المنتجة محليا مقارنة بالسلع المستوردة يقل

الطلب على المنتجات المحلية الأمر الذي يؤدي بالمنتجين المحليين إلى تخفيض حجم

الإنتاج.

5. محدودية الاستثمارات: في حالة التضخم تقل الاستثمارات بسبب ارتفاع التكاليف بصفة

عامة والأجور بصفة خاصة.

الآثار الاجتماعية:

1. التأثير السلبي على أصحاب الدخل الثابتة والمحدودة: من أضرار التضخم انه يؤدي

إلى تغيرات ملموسة في إعادة توزيع الدخل والثروة بين مختلف العائلات والطبقات

الاجتماعية، إذ يتحسن وضع مستلمي الأرباح لان التعديلات في التكاليف عادة ما

تتخلف بعض الوقت عن التغيرات في الأسعار، وتسوء أحوال الموظفين وأصحاب

¹ نفس المرجع، ص 52.

الفصل الثاني دراسة بعض المتغيرات الاقتصادية وأثرها على الاستثمار الأجنبي المباشر

المعاشات نظرا لان التعديلات في المرتبات والمعاشات تتخلف كثيرا عن الأسعار، أما بالنسبة لمكتسبي الأجور فقد يتحسن وضعهم أو يسوء اعتمادا على قدرة النقابات العمالية في تعديل الأجور بسرعة مع التغير في الأسعار.¹

2. ارتفاع نسبة البطالة وارتفاع معدل الفقر: كلما قام المنتجون بتخفيض الإنتاج فإنهم يقومون بتسريح عدد من العمال، وبفعل ارتفاع نسبة البطالة من جهة، والارتفاع المستمر للأسعار من جهة أخرى يزداد عدد الفقراء في المجتمع.²

المطلب الثالث: وسائل معالجة التضخم

لعلاج التضخم والحد من تفاقمه تتبع الدولة السياسات الاقتصادية التالية

الفرع الأول: السياسة المالية

تعرف السياسة المالية بأنها مجموعة الأهداف والتوجهات والإجراءات والنشاطات التي تتبناها الدولة للتأثير في الاقتصاد القومي والمجتمع.³

ولعلاج التضخم والحد منه تقوم الدولة باستخدام وسائل السياسة المالية والمتمثلة فيما يلي:

أولا سياسة الرقابة على الإنفاق العام: إن التخفيض في مستويات الإنفاق العام يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي من جهة، وإلى زيادة كمية النقود المتداولة في السوق من جهة أخرى وبالتالي فإن التخفيض من هذا الإنفاق يؤدي إلى تخفيض الطلب الكلي وكمية النقود المتداولة.⁴ أي الحد من السيولة المحلية التي لها أثر في الضغط على القوى التضخمية.⁵

¹ سكيمة بن محمود، مدخل لعلم الاقتصاد، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2009، ص 177.

² أحمد لهيبات، المرجع السابق، ص ص 52 _ 53.

³ محمود حسين الوادي، زكريا احمد عزام، المالية العامة والنظام المالي في الإسلام، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2000، ص 182.

⁴ أحمد لهيبات وآخرون، المرجع السابق، ص 54.

⁵ غازي حسين عناية، المرجع السابق، ص 165.

الفصل الثاني دراسة بعض المتغيرات الاقتصادية وأثرها على الاستثمار الأجنبي المباشر

ثانياً سياسة الرقابة على الدين العام: حيث تلجأ الحكومة إلى الاقتراض من الجمهور بهدف امتصاص الفائض من دخول الأفراد وتقليل إنفاقهم في سوق السلعة. ويفترض أن لا تقوم الدولة بإتفاق هذه القروض في مشروعاتها المختلفة، وتتحمل الدولة دفع نفقات عن الدين العام على شكل فائدة يحصل عليها الجمهور عن قروضهم، في حين تحتفظ الدولة بهذه القروض على شكل عاطل في خزائنها، مما يقود بالحكومة إلى تحمل خسارة، وهذا بهدف مكافحة التضخم وماله من آثار تفوق مجرد دفع فائدة على أصل لا يدر دخلاً.¹

ثالثاً الرقابة الضريبية: تقوم الدولة بزيادة الضرائب على السلع الكمالية لان هذا يؤدي إلى تخفيض الطلب الكلي وكمية النقود المتداولة، وزيادة إيرادات الميزانية العامة للدولة.²

الفرع الثاني: السياسة النقدية

تعرف السياسة النقدية على أنها سياسة الحكومة والبنك المركزي لخلق النقود.³

وللحد من ظاهرة التضخم يقوم البنك المركزي بوضع وتنفيذ السياسة النقدية باعتماد مجموعة من الأدوات نذكر منها:

أولاً سياسة السوق المفتوحة: يقوم البنك المركزي ببيع وشراء الأوراق المالية والتجارية والسندات الحكومية بهدف التأثير على الائتمان، وعرض النقود حسب الظروف السائدة.⁴

ففي حالة التضخم يقوم البنك المركزي بالتدخل في السوق النقدية عارضاً أو بائعاً للأوراق المالية، وذلك بهدف امتصاص قيمتها النقدية، وتكون في المقابل البنوك التجارية هي المشتري لهذه الأوراق وبالتالي تنخفض سيولتها.⁵

¹ ضياء مجيد، الاقتصاد النقدي، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، الجزائر، 1998، ص ص 234-235.

² أحمد لهيبات، المرجع السابق، ص 54.

³ خبابة عبد الله، الاقتصاد المصرفي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2008، ص 200.

⁴ ياري سيجيل، النقود والبنوك والاقتصاد، ترجمة عبد الله منصور وآخرون، دار المريخ للنشر، الرياض، 1987، ص 250.

⁵ محمد زكي الشافعي، مقدمة في النقود والبنوك، دار النهضة العربية، القاهرة، 1978، ص 299.

الفصل الثاني دراسة بعض المتغيرات الاقتصادية وأثرها على الاستثمار الأجنبي المباشر

ثانياً سياسة سعر إعادة الخصم: يقصد بمعدل إعادة الخصم الفائدة التي يخضم بها البنك المركزي الأوراق المالية التي تقوم بخصمها البنوك التجارية للحصول على احتياطات نقدية جديدة تستخدمها لمنح القروض للمتعاملين معها.¹ وللتخفيض من حدة التضخم يقوم البنك المركزي برفع معدل الخصم الذي يؤثر على البنوك التجارية، إذ يفرض عليها التقليل من قروضها برفع كلفتها فيزيد طلب العملاء على القروض وهذا يمكن البنك المركزي أن يتحكم في حجم القروض عن طريق التحكم في سعر الخصم الذي يؤثر على سعر الفائدة وعلى مستوى القروض التجارية، وبالتالي فإن تغير معدل الخصم يؤثر في النقود المتداولة.²

ثالثاً سياسة الاحتياطي القانوني: نسبة الاحتياطي القانوني هي تلك النسبة من النقود التي يجب على البنوك التجارية الاحتفاظ بها لدى البنك المركزي من حجم الودائع التي تصب في تلك البنوك.³

وتتجلى فاعلية سياسة الاحتياطي القانوني في معالجة التضخم برفع نسبة الاحتياطي القانوني التي تفيد مقدرة البنوك التجارية على زيادة حجم الائتمان والودائع مما يقلل قدرة البنوك على خلق النقود.⁴

رابعاً سياسة سعر الفائدة: يقوم البنك المركزي برفع سعر الفائدة لتشجيع الادخار بهدف امتصاص الفائض من الكتلة النقدية.⁵

¹ عبد المنعم السيد علي، اقتصاديات النقود والمصارف، الأكاديمية للنشر، الأردن، 1999، ص 397.

² حميدات محمود، النظريات والسياسات النقدية، دار التنمية للطباعة والإعلام والنشر والتوزيع، الجزائر، 1996، ص ص 46-47.

³ عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي، مجموعة النيل العربية، 2003، ص 90.

⁴ جمال خريس وآخرون، النقود والبنوك، دار المسيرة للنشر، الطبعة الثانية، الأردن، 2002، ص 116.

⁵ أحمد لهيبات وآخرون، المرجع السابق، ص 54.

الفصل الثاني دراسة بعض المتغيرات الاقتصادية وأثرها على الاستثمار الأجنبي المباشر

المطلب الرابع: تأثير التضخم على الاستثمار الأجنبي المباشر

يساهم التضخم بدور فعال في عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية من قبل المستثمرين وهذا لما له من تأثير مباشر على سياسات التسعير وحجم الأرباح والأجور وتكاليف العملية الإنتاجية.

وبالتالي يرفع من أسعار السلع النهائية وربما يكون الارتفاع في الأسعار أعلى من الارتفاع في تكاليف الإنتاج ويصبح البلد أقل منافسة في الأسواق الدولية، بالإضافة إلى ذلك فإن ارتفاع معدل التضخم سيؤدي إلى مزيد من النقلب في أسعار العملة الوطنية.¹ إن وجود التضخم قد يؤدي إلى زيادة غير حقيقية في التدفقات النقدية الداخلة والمتوقعة من الاستثمار. وهذا بدوره يؤدي إلى اتخاذ قرارات خاطئة عند اختيار البدائل الاستثمارية.² كما يعمل التضخم على توجيه رؤوس الأموال إلى النشاطات الاقتصادية الأقل إنتاجية أي تتجه إلى إنتاج السلع والخدمات التي ترتفع أسعارها وذلك من أجل تحقيق معدلات عالية من الأرباح أي الاستثمار في المشاريع التي تدر أكبر ربح مما يؤدي بالمستثمر الأجنبي للاستثمار في الأنشطة قصيرة الأجل وابتعد عن الاستثمارات طويلة الأجل، وهذا ما يؤثر على عملية التنمية.³

¹ سحنون فاروق، المرجع السابق، ص 98.

² عبد الغفار حنفى، سمية قرياقص، أساسيات الاستثمار والتمويل، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2000، ص 335.

³ سحنون فاروق، المرجع السابق، ص 99.

الفصل الثاني دراسة بعض المتغيرات الاقتصادية وأثرها على الاستثمار الأجنبي المباشر

خلاصة الفصل الثاني

لقد شكل الاستثمار الأجنبي المباشر احد القضايا المهمة والتي طغت على اهتمام مفكري ومسؤولي حكومات الدول المختلفة، ولقد تطرقنا في هذا الفصل إلى بعض المتغيرات الاقتصادية المتمثلة في سعر الصرف والنمو الاقتصادي والسياسة الضريبية والتضخم لما لها من تأثير مباشر على الاستثمار الأجنبي المباشر حيث أن هذه المتغيرات تحتل موقعا أساسيا ضمن مناخ الاستثمار باعتبار أنها تؤثر على عائد الاستثمار.

الفصل الثالث: نمذجة قياسية

للإستثمار الأجنبي المباشر

في الجزائر

تمهيد:

بعد تعرضنا في الجانب النظري إلى الاستثمار الأجنبي المباشر وبعض المتغيرات الاقتصادية المختارة، نحاول في هذا الفصل تحديد علاقة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر وبعض المتغيرات الكمية المستتبطة من الجانب النظري، لهذا سوف نحاول بناء نموذج قياسي يدرس أثر بعض المتغيرات الاقتصادية على الاستثمار الأجنبي المباشر، معتمدين في ذلك على أساليب الاقتصاد القياسي الذي يسمح بقياس العلاقة كمياً بين مختلف المتغيرات الاقتصادية.

وعلى هذا الأساس قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: مدخل لنظرية الاقتصاد القياسي.

المبحث الثاني: النماذج الانحدارية.

المبحث الثالث: بناء نموذج يحدد أثر بعض المتغيرات الاقتصادية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر للفترة (1990 - 2012).

المبحث الأول: مدخل لنظرية الاقتصاد القياسي

يعتبر الاقتصاد القياسي من أهم فروع العلوم الاقتصادية، فهو يستخدم التحليل الكمي للظواهر الاقتصادية الواقعية، وذلك باستعمال الأساليب الإحصائية والرياضية، بهدف نمذجة هذه الظواهر واستخدامها في التنبؤ.

المطلب الأول: تعريف الاقتصاد القياسي

الاقتصاد القياسي "هو التعبير الكمي عن ظاهرة اقتصادية ما والعوامل التي تتحكم فيها وتقديمها في شكل علاقات رياضية (معادلات، دوال... الخ) تكون متغيراتها عبارة عن مقادير اقتصادية".¹

وفي تعريف آخر هو "أسلوب من أساليب التحليل الاقتصادي يهتم بالتقدير العددي (الكمي) للعلاقات بين المتغيرات الاقتصادية معتمدا في ذلك على النظرية الاقتصادية والرياضيات، والإحصاء، للوصول إلى هدفه الخاص باختبار الفروض والتقدير ومن ثم التنبؤ بالظواهر الاقتصادية".²

ويعرف أيضا بأنه "فرع من فروع علم الاقتصاد، يستخدم التحليل الكمي للظواهر الاقتصادية الواقعية المبني على أساس التماسك بين النظرية والملاحظة، متخذا لذلك أساليب استقراء ملائمة".³

¹ مكيد علي، الاقتصاد القياسي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، 2011، ص 9.

² حسين علي بخيت، سحر فتح الله، الاقتصاد القياسي، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص 18.

³ وليد إسماعيل السيفو وآخرون، أساسيات الاقتصاد القياسي التحليلي، الطبعة الأولى، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص 23.

المطلب الثاني: أهداف الاقتصاد القياسي

تتجلى أهداف الاقتصاد القياسي فيما يلي:

أولاً: تحليل واختبار النظريات الاقتصادية المختلفة

تعتمد النظرية الاقتصادية في جزء كبير منها على طريقة الاستنباط في التوصل إلى نتائجها. وطريقة الاستنباط تبدأ من افتراضات مبسطة يضعها الباحث بهدف تبسيط الواقع ثم يستنبط بها بالاستدلال المنطقي ما يسمى بالفروض المفسرة وهذه الأخيرة عادة ما تقدم تفسيراً للظواهر الاقتصادية محل البحث. ويقوم الاقتصاد القياسي بمهمة القياس بغرض اختبار مدى صحة النظرية الاقتصادية.¹

ثانياً: وضع السياسات الاقتصادية

الهدف من وراء عمليات القياس الاقتصادي، هو الحصول على تقديرات عددية يمكن الاعتماد عليها، للمعاملات التي تحدد حجم العلاقات الكمية بين المتغيرات الاقتصادية ولكثير من المعلمات التي تحدد حجم العلاقات الكمية بين المتغيرات الاقتصادية، ولكثير من المعلمات والمعاملات أهمية كبرى بالنسبة لوضعي السياسات الاقتصادية سواء على المستوى الجمعي أو على المستوى الوحدوي حيث تمكنهم من تقييم ومقارنة النتائج المتوقعة من جراء تطبيق سياسات اقتصادية مختلفة.²

ثالثاً: التنبؤات بقيم المتغيرات الاقتصادية في المستقبل

يساعد الاقتصاد القياسي رجال الأعمال والحكومات في وضع السياسات من خلال توفير القيم العددية لمعاملات، المتغيرات الاقتصادية والتنبؤ بما ستكون عليه الظاهرة الاقتصادية مستقبلاً. إن هذه التنبؤات تمكن واضعي السياسة ومتخذي القرار لتنظيم الحياة الاقتصادية واتخاذ إجراءات معينة للتأثير في متغيرات اقتصادية معينة.³

¹ عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الطبعة الثالثة، الإسكندرية، 2008، ص ص 11 - 12.

² نعمة الله نجيب إبراهيم، مقدمة في مبادئ الاقتصاد القياسي، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2012، ص 12.

³ حسين علي بخيت، المرجع السابق، ص 19.

المطلب الثالث: منهجية البحث في القياس الاقتصادي

إن صياغة نموذج قياسي هو الهدف الأساسي للقياس الاقتصادي حيث يمر أي بحث قياسي بأربعة مراحل يمكن إيجازها فيما يلي:

أولاً: مرحلة تعيين النموذج.¹

يقصد بتعيين النموذج صياغة العلاقات الاقتصادية محل البحث في صورة رياضية حتى يمكن قياس معاملاتها باستخدام ما يسمى بالطرق القياسية. وتتطوي هذه المرحلة على عدد من الخطوات أهمها:

1. تحديد متغيرات النموذج: يمكن للباحث أن يحدد المتغيرات التي يتضمنها النموذج عند

دراسته لظاهرة اقتصادية معينة من خلال مصادر عديدة. ولعل أول هذه المصادر النظرية الاقتصادية وثانيها المعلومات المتاحة من دراسة قياسية سابقة.

2. تحديد الشكل الرياضي للنموذج: في هذه المرحلة يتم تحديد عدد المعادلات اللازمة من

اجل صياغة النموذج فقد تكون معادلة واحدة أو عدد من المعادلات ودرجة خطية النموذج فقد يكون نموذج خطي أو غير خطي ودرجة تجانس المعادلة فقد تكون متجانسة أو غير متجانسة.

3. تحديد التوقعات القبلية: عند وضع النموذج القياسي يتم تعيين توقعات مسبقة عن حجم

وإشارة المعلمات محل القياس بالإضافة إلى تحديد العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة هل هي طردية أو عكسية.

ثانياً: مرحلة تقدير معلمات النموذج

في هذه المرحلة يتم تجميع البيانات المتعلقة بالظاهرة الاقتصادية قيد الدراسة، ومن ثم

تقدير معالم العلاقة التي تم وصفها وصياغتها رياضياً في المرحلة الأولى.²

¹ عبد القادر محمد عبد القادر عطية، المرجع السابق، ص 16 - 19.

² حسين علي بخيت، سحر فتح الله، المرجع السابق، ص 28.

ثالثا: تقييم المعلومات المقدرة

بعد عملية التقدير يقوم الباحث بتقييم النتائج المتحصل عليها باستعمال ثلاثة معايير تتمثل فيما يلي¹:

1. **المعايير الاقتصادية:** تتعلق هذه المعايير بإشارة ومقادير المعلومات المقدرة التي تحدد العلاقة الكمية بين المتغيرات الاقتصادية، والنظرية الاقتصادية تحدد الإشارة المتوقعة لتلك المعلومات وبعمومية تحدد قيمتها.
2. **المعايير الإحصائية:** تهدف المعايير الإحصائية إلى اختبار مدى الثقة الإحصائية في التقديرات الخاصة بمعلومات النموذج، وذلك بتطبيق مجموعة من الاختبارات تتمثل في اختبار t ستيودنت واختبار فيشر F وكذلك اختبار جودة الارتباط بواسطة معامل التحديد R^2 .
3. **المعايير القياسية:** تقوم هذه المعايير بالتأكد من أن الافتراضات التي تقوم عليها المعايير الإحصائية منطبقة مع الواقع، وهي اختبارات المرتبة الثانية حيث أنها تهدف لاختبار صلاحية المعايير الإحصائية ومن بين هذه المعايير: معيار الارتباط الذاتي معيار الامتداد الخطي المتعدد، معيار ثبات التباين.
4. **معيار التنبؤ:** تعتبر عملية التنبؤ من الأهداف الرئيسية في البحوث القياسية في الاقتصاد، والحصول على قيم مقدرة جيدة للمعلومات التي تعكس العلاقة الكمية بين المتغيرات الاقتصادية هو أساس هذه العملية.

¹ عبد القادر محمد عبد القادر عطية، المرجع السابق، ص 44.

المبحث الثاني: النماذج الانحدارية

تعد النماذج الانحدارية من أسهل الأساليب الإحصائية استخداما في قياس العلاقات الاقتصادية، وسوف نتناول في هذا المبحث أنواع النماذج الانحدارية.

المطلب الأول: الانحدار الخطي البسيط

يعد من أبسط النماذج وأكثرها شيوعا وذلك لسهولة استخدامه وتطبيقه.

الفرع الأول: صياغة نموذج الانحدار الخطي البسيط وفرضياته

أولا: صياغة نموذج الانحدار الخطي البسيط.¹

يستخدم النموذج الخطي البسيط ذي المتغيرين، أو تحليل الانحدار البسيط، لاختبار الفروض حول العلاقة بين متغير تابع Y ومتغير مستقل أو مفسر X ، وتعطى الصيغة الرياضية للنموذج وفقا للعلاقة التالية: $y_i = b_0 + b_1x_i + u_i$ حيث أن:

Y_i : المتغير التابع.

X_i : المتغير المستقل.

$b_0 b_1$: معاملات النموذج.

u_i : حد الخطأ العشوائي.

ثانيا : فرضيات النموذج.

هناك عدة فرضيات نذكر منها²:

الفرضية الأولى : الأمل الرياضي للأخطاء معدوم $E(\varepsilon)=0$

وتعني هذه الفرضية أن الأخطاء ε لا تدخل في تفسير y ، إذ أنها تعبر عن حدود عشوائية لا يمكن قياسها أو تحديدها بدقة.

¹ دومنيك سالفاتور، الإحصاء والاقتصاد القياسي (سلسلة ملخصات شوم)، نيويورك، 1982، ص 138.

² فروخي جمال، نظرية الاقتصاد القياسي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992، ص ص 1-2.

الفرضية الثانية: تتعلق بافتراض ثبات تباين الأخطاء أو تشتتها، وهو ما يعني أن تبعثرها

$$E(\varepsilon_i)^2 = \sigma^2$$

حول المتوسط ثابت، ونعبر عنها رياضيا بالكتابة :

$$\text{var}(\varepsilon_i) = E(\varepsilon_i)^2 = \sigma^2$$

أي: أي أن قيمة التباين ثابتة عند قيم (X_i) .

الفرضية الثالثة: لا يوجد ارتباط بين الأخطاء المرتكبة على مشاهدات مختلف مكونات

(عناصر) العينة ونعبر رياضيا عن هذه الفرضية كما يلي:

$$E(\varepsilon_i \varepsilon_j) = 0, \forall i \neq j$$

وبعبارة أخرى قيمة العنصر العشوائي في أي فترة لا تعتمد على قيمته في فترة أخرى

أي:

$$\text{cov}(u_t u_s) = E(u_t u_s) = 0 \forall t \neq s, t, s = 1, 2, \dots, n$$

الفرضية الرابعة: هذه الفرضية تتعلق ب X حيث تفترض هذه الفرضية أن x_i يمكن السيطرة

عليها أي أنها ليست عشوائية تماما. حيث تكون قيمة واحدة على الأقل من قيم المتغير

المستقل مختلفة عن بقية القيم.

- هناك فرضية أخرى أخيرة تتمثل في¹:

الفرضية الخامسة: في هذه الفرضية تكون قيم (u_i) غير مرتبطة بأي من المتغيرات

المستقلة في النموذج، أي أن الأخطاء تكون مستقلة عن (x_t) ويعبر عنه رياضيا كمايلي:

$$E(u_i) = 0 \quad \text{cov}(x_i u_i) = E(x_i u_i) = 0 \quad \forall i = 1, 2, \dots, n$$

الفرع الثاني: تقدير النموذج الخطي البسيط.²

من الطرق شائعة الاستخدام في تقدير معاملات نموذج الانحدار الخطي بنوعيه طريقة

المربعات الصغرى العادية وهي أسلوب لتوفيق (أفضل) خط مستقيم لعينة المشاهدات XY .

¹ تومي صالح، مدخل لنظرية القياس الاقتصادي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص 38.

² دومنيك سلفاتور، المرجع السابق، ص ص 138 - 139.

وهو يتضمن تصغير مجموع المربعات لانحرافات النقاط (الرأسية) عن الخط إلى أدنى حد

$$\text{يمكن: } \min \sum (y_i - y_i')^2$$

حيث:

y_i : عدد المشاهدات الفعلية.

y_i' : عدد المشاهدات أو القيم المقدرة بحيث تكون $y_i - y_i' = e_i$ هي البواقي.

ومنه نقوم بتصغير البواقي إلى أدنى حد ممكن:

$$\sum e_i^2 = \sum (y_i - \hat{y}_i)^2 \dots\dots (1.)$$

بتعويض المعادلة (1) في المعادلة (2) نجد:

$$\sum e_i^2 = \sum (y_i - \hat{b}_0 - \hat{b}_1 x_i)^2$$

نقوم بعملية الاشتقاق بالنسبة ل b_0 و b_1

$$\frac{\delta \sum e_i^2}{\delta \hat{b}_0} = 0 \rightarrow -2 \sum (y_i - \hat{b}_0 - \hat{b}_1 x_i)$$

$$= -2 \left(\sum y - \sum \hat{a} - \hat{b} \sum x_i \right) = 0$$

$$= \sum y - n\hat{b}_0 - \hat{b}_1 \sum x_i = 0$$

$$\rightarrow \sum n \hat{b}_0 + \hat{b}_1 \sum x_i \dots\dots (1)$$

$$\frac{\delta \sum e_i^2}{\delta \hat{b}_0} = 0 \rightarrow (y - \hat{y})^2$$

$$= 2 \sum \left[(y - \hat{b}_0 - \hat{b}_1 x_i)^{2-1} x_i \right]$$

$$= -2 \sum (y x_i - \hat{b}_0 x_i - \hat{b}_1 x_i^2) = 0$$

$$\rightarrow \sum y_i x_i = \hat{b}_0 \sum x_i + \hat{b}_1 \sum x_i^2 \dots\dots\dots 2.$$

وبعد تبسيط المعادلة 1 و 2 نحصل على :

$$\begin{aligned} b_1 &= \frac{n \sum XIYI - \sum XI \sum YI}{n \sum XI^2 - (\sum XI)^2} \\ &= \frac{\sum xi yi}{\sum xi^2} \\ b_0 &= \bar{Y} - b_1 \bar{X} \end{aligned}$$

وتكون معادلة انحدار المربعات الصغرى العادية المقدرة كما يلي:

$$\hat{y}_i = \hat{b}_0 + \hat{b}_1 xi$$

المطلب الثاني: الانحدار الخطي المتعدد

الفرع الأول: صياغة النموذج الخطي المتعدد وفرضياته

أولاً: صياغة نموذج الانحدار الخطي المتعدد

تشير خطية العلاقة بين المتغيرات المستقلة من ناحية، والمتغير التابع من ناحية أخرى إلى حقيقة هامة مؤداها أن أثر المتغير المستقل على المتغير التابع لا يختلف من مفردة لأخرى بالعينة. فإذا افترضنا مثلاً أن هناك عدة متغيرات تفسيرية ومتغير تابع yi ¹. فإن العلاقة الخطية بينهم يمكن صياغتها كما يلي²:

$$yi = b_0 + b_1 xi_1 + b_2 xi_2 + \dots + b_k xi_k + u_i, i = 1; 2; \dots; n$$

حيث أن:

$x_{i1}, x_{i2}, \dots, x_{ik}$ متغيرات مستقلة للمتغير التابع yi

$b_0; b_1; \dots, b_k$ معاملات النموذج

U_i حد الخطأ العشوائي

n مشاهدة تعطينا n معادلة:

¹ عبد القادر محمد عبد القادر عطية، المرجع السابق، ص 254.

² شيخي محمد، طرق القياس الاقتصادي محاضرات وتطبيقات، عمان، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، ص 57-58.

$$y_1 = b_0 + b_1 x_{11} + b_2 x_{12} + \dots + b_k x_{1k} + u_1$$

$$y_2 = b_0 + b_1 x_{21} + b_2 x_{22} + \dots + b_k x_{2k} + u_2$$

⋮

$$y_n = b_0 + b_1 x_{n1} + b_2 x_{n2} + \dots + b_k x_{nk} + u_n$$

ويمكن كتابة هذه المعادلات على الشكل المصفوفي التالي:

$$Y = \begin{bmatrix} Y_1 \\ Y_2 \\ \vdots \\ Y_n \end{bmatrix}, \quad X = \begin{bmatrix} 1 & X_{11} & X_{12} & \dots & X_{1n} \\ 1 & X_{21} & X_{22} & \dots & X_{2n} \\ \vdots & \vdots & \vdots & \ddots & \vdots \\ 1 & X_{n1} & X_{n2} & \dots & X_{nk} \end{bmatrix}, \quad \beta = \begin{bmatrix} B_0 \\ B_1 \\ \vdots \\ B_k \end{bmatrix}, \quad U = \begin{bmatrix} u_1 \\ u_2 \\ \vdots \\ u_n \end{bmatrix}$$

حيث أن:

$Y(n, 1)$: المتغير التابع.

$X(n, (k+1))$: مصفوفة المتغيرات المستقلة.

$B((k+1), 1)$: شعاع المعالم.

$U(n, 1)$: شعاع الأخطاء.

ثانيا: فرضيات النموذج المتعدد.¹

الفرضية الأولى: القيمة المتوقعة لمتجه حد الخطأ معدوم $E(\varepsilon) = 0$

هذه الفرضية تعني بأن المتغيرات المفسرة المهمة في النموذج لها اثر متوسط معدوم.

الفرضية الثانية:

$$V(\varepsilon_i) = \sigma^2, \quad i = 1, 2, \dots, n \leftrightarrow V(\varepsilon) = \sigma^2 I_n$$

$$\text{cov}(\varepsilon_i, \varepsilon_j) = 0 \quad \forall i \neq j$$

حيث أن:

$$E(\varepsilon_i^2) = \sigma^2, \quad i = 1, \dots, n$$

هي فرضية تجانس التباين لمختلف الحدود العشوائية (الأخطاء)، وهذا كفيل بإبعاد

الحالة التي تكون فيها الأخطاء تتبع تغيرات قيم المتغيرات المفسرة.

¹ فروخي جمال، المرجع السابق، ص ص 51-52.

و. $cov(\varepsilon_i \varepsilon_j) = 0 \forall i \neq j$ ، تعني بأن الأخطاء ليست مرتبطة ببعضها أو بعبارة أخرى نتيجة تجربة لا تؤثر على بقية النتائج.

الفرضية الثالثة: المصفوفة x غير عشوائية وثابتة

المصفوفة x غير عشوائية تعني بأن قيم المتغيرات المستقلة يمكن مراقبتها، وبالإضافة إلى ذلك نفترض x ثابتة لضمان أن قيم المتغيرات المستقلة لا تتغير من عينة لأخرى.

الفرضية الرابعة: رتبة المصفوفة x هي k

عدد المشاهدات n هو اكبر من عدد المتغيرات المفسرة k . رتبة $k = (x)$ وهي الحالة التي تلغي الارتباط الخطي للمتغيرات المفسرة.

الفرع الثاني: تقدير نموذج الانحدار الخطي المتعدد.¹

يمكن الحصول على تقديرات معالم المربعات الصغرى العادية OLS بإيجاد النهاية الصغرى لمجموع مربعات البواقي.

$$\sum e_i^2 = \sum y_i - y_i^2 = \sum (y_i - \hat{b}_0 - \hat{b}_1 x_{1i} - \hat{b}_2 x_{2i})^2 \dots \dots (1)$$

1. نشق المعادلة (1) بإيجاد النهاية الصغرى للمقدار $\sum e_i^2$ بالنسبة إلى $\hat{b}_0$:

$$\begin{aligned} \frac{\partial \sum e_i^2}{\partial \hat{b}_0} &= \frac{\partial \sum (y_i - \hat{b}_0 - \hat{b}_1 x_{1i} - \hat{b}_2 x_{2i})^2}{\partial \hat{b}_0} = 0 \\ &= -2 \sum (y_i - \hat{b}_0 - \hat{b}_1 x_{1i} - \hat{b}_2 x_{2i})^2 = 0 \\ &= \sum y_i = n\hat{b}_0 - \hat{b}_1 \sum x_{1i} + \hat{b}_2 \sum x_{2i} \dots (2) \end{aligned}$$

2. نشق المعادلة (1) بإيجاد النهاية الصغرى للمقدار $\sum e_i^2$ بالنسبة إلى $\hat{b}_1$:

$$\begin{aligned} \frac{\partial \sum e_i^2}{\partial \hat{b}_1} &= \frac{\partial \sum (y_i - \hat{b}_0 - \hat{b}_1 x_{1i} - \hat{b}_2 x_{2i})^2}{\partial \hat{b}_1} = 0 \\ &= -2x_{1i} \sum (y_i - \hat{b}_0 - \hat{b}_1 x_{1i} - \hat{b}_2 x_{2i})^2 = 0 \end{aligned}$$

¹ دومينيك سلفاتور، المرجع السابق، ص ص 165 - 171.

$$\sum x_{1i}y_i = b_0 \sum x_{1i} + b_1 \sum x_{1i}^2 + b_2 \sum x_{1i}x_{2i} \dots (3)$$

3. نشق المعادلة (1) بإيجاد النهاية الصغرى للمقدار $\sum ei^2$ بالنسبة الى b_2 :

$$\frac{\partial \sum ei^2}{\partial b_2} = \frac{\partial \sum (y_i - b_0 - b_1 x_{1i} - b_2 x_{2i})^2}{\partial b_2} = 0$$

$$= -2x_{2i} \sum (y_i - b_0 - b_1 x_{1i} - b_2 x_{2i}) = 0$$

$$\sum x_{2i}y_i = b_0 \sum x_{2i} + b_1 \sum x_{1i}x_{2i} + b_2 \sum x_{2i}^2 \dots (4)$$

وبحل المعادلات (1) (2) (3) نجد المقدرات $b_0; b_2; b_1$

$$b_1 = \frac{\sum(x_1 y)(\sum x_2^2) - (\sum x_2 y)(\sum x_1 x_2)}{(\sum x_1^2) - (\sum x_2^2) - (\sum x_1 x_2)^2}$$

$$b_2 = \frac{(\sum x_2 y)(\sum x_1^2) - (\sum x_1 y) \sum(x_1 x_2)}{(\sum x_1^2)(\sum x_2^2) - (\sum x_1 x_2)^2}$$

$$b_0 = \bar{Y} - b_1 \bar{x}_1 - b_2 \bar{x}_2$$

$$y_i = b_0 + b_1 x_{1i} + b_2 x_{2i}$$

الفرع الثالث: تقييم نموذج الانحدار الخطي المتعدد.

أولاً: الاختبارات الإحصائية

1. اختبار إحصائية t ستيودنت:

يستخدم اختبار t ستيودنت لتقييم معنوية تأثير المتغيرات المستقلة $(x_1 x_2 \dots x_k)$ في

المتغير التابع y في نموذج الانحدار المتعدد ويعتمد على فرضيتين هما:

الفرضية الصفرية: $H_0 = B_1 = B_2 = B_3 = \dots = B_K = 0$

الفرضية البديلة: $H_1 = B_1 \neq B_2 \neq B_3 \neq \dots \neq B_K \neq 0$

ويتم حساب t بالنسبة لـ B_1 و B_2 وفق الصيغة التالية¹:

¹ رايح بلعباس، محاضرات في الاقتصاد القياسي، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة لمسيلة، 2011-2012، ص 3.

$$T_{B^1} = \frac{B^1 - 0}{se(B^1)}$$

$$T_{B^2} = \frac{B^2 - 0}{se(B^2)}$$

حيث أن:

$$seB^1 = \sqrt{V(B^1)}$$

$$seB^2 = \sqrt{V(B^2)}$$

وأن:

$$V(B^1) = \sigma^2 \frac{\sum X_2^2}{\sum X_1^2 \sum X_2^2 - (\sum X_1 X_2)^2}$$

$$V(B^2) = \sigma^2 \frac{\sum X_1^2}{\sum X_1^2 \sum X_2^2 - (\sum X_1 X_2)^2}$$

$$\sigma^2 = \frac{\sum ui^2}{n-k}$$

حيث أن:

2. اختبار إحصائية فيشر F:

يستخدم هذا الاختبار لمعرفة مدى دقة النموذج، وتعتمد إحصائية F على فرضيتين هما:

الفرضية الصفرية: $H_0 = B^1 = B^2 = B^3 \dots = B^K = 0$ تنص على عدم وجود

علاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.

الفرضية البديلة: $H_1 = B^1 \neq B^2 \neq B^3 \dots \neq B^K \neq 0$ تنص على وجود علاقة

معنوية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.

وتعطى إحصائية F بالعلاقة التالية:

$$F = \frac{R^2/k}{1 - R^2/n - k - 1}$$

K: عدد المعالم المقدرة.

n-k-1: درجات الحرية.

بعد حساب قيمة F نقوم بمقارنتها بقيمة F المجدولة عند مستوى معنوية ودرجة حرية معينة فإذا كانت:

-قيمة F المحسوبة اكبر من قيمة F المجدولة، فإننا نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة، أي أن النموذج له معنوية إحصائية.

-قيمة F المحسوبة اقل من قيمة F المجدولة، فإننا نقبل فرضية العدم ونرفض الفرضية البديلة، أي أن النموذج ليس له معنوية إحصائية.¹

3. اختبار جودة التوفيق والارتباط:

يسمى R^2 بمعامل التحديد ويدل على مدى قوة العلاقة بين القيم المقدرة والقيم الفعلية ويعطى بالعلاقة التالية:²

$$y_i - \bar{y} = \hat{y}_i - \bar{y} + e_i$$

نربع طرفي المعادلة لتصبح:

$$\sum (y_i - \bar{y})^2 = \sum (\hat{y}_i - \bar{y})^2 + \sum e_i^2$$

حيث:

$\sum (y_i - \bar{y})^2$: هو مجموع الانحرافات الكلية في المتغير التابع ويرمز لها ب TSS.

$\sum (\hat{y}_i - \bar{y})^2$: هو مجموع مربعات الانحرافات المفسرة ويرمز لها ب ESS.

$\sum e_i^2$: مجموع مربعات البواقي ويرمز له ب RSS .

لتصبح المعادلة السابقة كالتالي: TSS = ESS + RSS

بقسمة طرفي المعادلة على TSS نجد $1 - \frac{ESS}{TSS} + \frac{RSS}{TSS}$

$$R^2 = 1 - \frac{RSS}{TSS}$$

$$R^2 = \frac{ESS}{TSS}$$

¹ حسين علي بخيت، سحر فتح الله، المرجع السابق، ص 169.

² Bendib .R. Econométrie théorie et Applications ,OPU, Alger, 2001, P 36 .

-إذا كان معامل التحديد مساوي للواحد فإن الارتباط قوي بين المتغيرين التابع والمفسر وإذا كان مساوي للصفر فإن العلاقة بين المتغيرين غير موجودة.

4. اختبار للكشف عن الارتباط الذاتي للأخطاء Durbin – watson¹:

للكشف عن مشكلة الارتباط الذاتي نستعمل اختبار Durbin – watson، حيث يعتبر هذا الأخير من أكثر الاختبارات شيوعا واستخداما. وتقوم فكرة هذا الاختبار على استخدام البواقي وتحليل الانحدار ويجري الاختبار كما يلي:

-تحديد الفرضيات:

$$H_0 = \rho = 0 \text{ فرضية العدم}$$

$$H_1 = \rho \neq 0 \text{ فرضية البديلة}$$

-اختبار فرضية العدم: وذلك بتقدير قيمة DW المحسوبة بتطبيق الصيغة التالية:

$$DW = \frac{\sum (u_t - \hat{u}_{t-1})^2}{\sum \hat{u}_t^2}$$

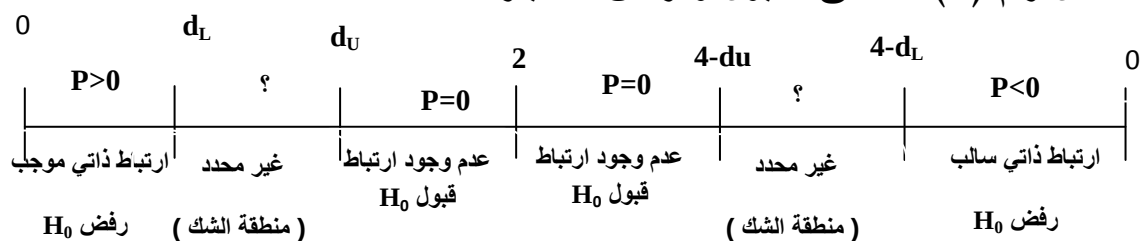
-مقارنة قيمة DW المحسوبة مع قيمة DW المجدولة: أمام n عدد المشاهدات وتحت

(k) عدد معلمات النموذج الاقتصادي، ومن خلال الجدول يمكن تحديد قيمتين d_U

و d_L تتراوح قيمتهما بين 0 و 2 والتي تحدد مساحة القبول والرفض بين 0 و 4 كما

بالشكل التالي:

الشكل رقم (2): مناطق القبول والرفض لاختبار Durbin Watson:



المصدر: شياخي محمد، المرجع السابق، ص 99.

¹ وليد إسماعيل السيفو وآخرون، مشاكل الاقتصاد القياسي التحليلي، الأهلية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2006، ص ص 151 - 157.

من خلال الشكل يمكن تحديد نتيجة DW كما يلي:

- إحصائية DW تنتمي للمنطقة الأولى أو الخامسة يوجد ارتباط ذاتي للأخطاء.
- إحصائية DW تنتمي للمنطقة الثانية والرابعة يوجد شك في وجود أو عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء.
- إحصائية DW تنتمي للمنطقة الثالثة لا يوجد ارتباط ذاتي للأخطاء.

الفرع الرابع: تشخيص النموذج

أولا اختبار دالة الارتباط الذاتي للنموذج: يمثل الارتباط الذاتي المشكلة التي تظهر نتيجة مخالفة احد فرضيات نموذج الانحدار الخطي، وتتعلق المخالفة في سلوكية حد الاضطراب (u_t) المعبر عنها بفرضية عدم وجود ارتباط ذاتي بين قيم المتغير العشوائي المعبر عنها بالصيغة التالية:

$$E(u_s u_t) = 0, s \neq t \forall$$

ومضمون مفهوم الارتباط الذاتي هو أن قيم المتغير العشوائي التي تحدث خلال فترة معينة ترتبط بقيم المتغير العشوائي الذي تسبقها أو تلحقها.¹

ثانيا اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي: u تتوزع توزيعا طبيعيا حول متوسطه الصفري وله تباين ثابت مقداره σ_u^2 ولكل (u_i) فان هناك توزيع طبيعي ومعنى فرضية التوزيع الطبيعي ل(u_i) هو ان قيمها الصغيرة لها احتمال اكبر في الظهور اما قيمها الكبيرة لها احتمال اقل في الظهور.²

ثالثا دالة الارتباط الذاتي للبواقي:

في هذه الحالة نلاحظ شكل دالة الارتباط الذاتي ودالة الارتباط الذاتي الجزئي للبواقي وهي عبارة عن معامل الارتباط بين البواقي ($\epsilon_{t-1}, \epsilon_t$)، وإذا لوحظ أن جميع القيم تقع داخل

¹ نفس المرجع، ص ص 131 - 132.

² نفس المرجع، ص ص 86 - 87.

مجال الثقة المعبر عنه بخطتين متوازيين، يعني أن الارتباط الذاتي بين حدود الحد العشوائي غير معنوية وعليه النموذج ملائم.¹

رابعا اختبار عدم تجانس الخطأ:

يقصد بتجانس الخطأ أن تباين المتغير العشوائي يكون متجانسا وثابتا، غير أن هذا التجانس لا يكون دائما صحيح عند دراسة حالات تطبيقية واقعية.² وللكشف عن وجود عدم تجانس الخطأ نستخدم عدة اختبارات نذكر منها³:

اختبار وايت (White): يعتمد اختبار وايت بالدرجة الأولى على تقدير انحدار مساعد e_i^2 من ناحية المتغيرات التفسيرية ويعطى اختبار وايت بالعلاقة التالية: $wh = n R^2$

حيث أن: n هي عدد المشاهدات المستعملة في النموذج.

ولمعرفة تجانس التباين لحد الخطأ نقوم بمقارنة قيمة wh مع χ_k^2 حيث k عدد المعلمات الانحدارية في صيغة الانحدار المساعد فإذا كانت $wh < \chi_k^2$ هذا يعني عدم وجود مشكلة عدم ثبات التباين.

اختبار آرش (ARCH): ووفقا لهذا الاختبار يجري انحدار ذاتي لمربعات البواقي من الدرجة الأولى وتعطى الصيغة الرياضية لهذا الاختبار بالعلاقة التالية: $(LM=nR^2)$

حيث أن n عدد المشاهدات و R^2 معامل التحديد.

ولمعرفة ما إذا كان هناك تجانس التباين لحد الخطأ نقوم بمقارنة قيم LM مع χ_k^2 فإذا كانت $LM < \chi_k^2$ هذا يعني عدم وجود مشكلة عدم ثبات التباين.

¹ مخلوف سفيان، المرجع السابق، ص 77.

² جيلاطو جيلالي، المرجع السابق، ص 100.

³ سحنون فاروق، المرجع السابق، ص ص 199-200.

المبحث الثالث: محاولة بناء نموذج يحدد أثر بعض متغيرات الاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر للفترة (1990 – 2012).

المطلب الأول: تعيين النموذج

الفرع الأول: تحديد المتغيرات المستعملة في النموذج

أولاً: المتغير التابع

ويتمثل في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، ونرمز له بالرمز FDI معبر عنه بالمليون دولار.

ثانياً: المتغيرات المفسرة

من خلال ما أشرنا إليه في الجانب النظري فإن المتغيرات المستقلة تتمثل في:

متغير سعر الصرف الحقيقي: نرمز له بالرمز (TCN) معبر عنه بالدولار الأمريكي.

معدل التضخم: ونرمز له بالرمز (INF) معبر عنه بالنسبة المئوية

مؤشر النمو الاقتصادي: سوف نستخدم متغير الناتج المحلي الإجمالي للتعبير على النمو

الاقتصادي ونرمز له بالرمز (GDP) معبر عنه بالمليون دينار جزائري.

معدل الضريبة على أرباح الشركات: ونرمز لها بالرمز (IBS) معبر عنها بالنسبة المئوية

الفرع الثاني: الصيغة الرياضية للنموذج المقترح

سوف نقوم في هذه الدراسة بالاعتماد على الصيغة الرياضية للنموذج للوغارتمي والمتمثلة

$$LFDI = B_0 + B_1 LTCN + B_2 LINF + B_3 LGDP + B_4 LIBS + \varepsilon_t$$

الفرع الثالث: تحديد التوقعات القبلية

بناءً على الدراسات السابقة ومنطق النظرية الاقتصادية نتوقع أن تكون العلاقة بين المتغير

التابع والمتغيرات المستقلة كما يلي:

-وجود علاقة طردية بين سعر الصرف والاستثمار الأجنبي المباشر.

-وجود علاقة طردية بين الناتج المحلي والاستثمار الأجنبي المباشر.

-وجود علاقة عكسية بين التضخم والاستثمار الأجنبي المباشر.

-وجود علاقة عكسية بين الضريبة على أرباح الشركات والاستثمار الأجنبي المباشر.

المطلب الثاني: تقدير النموذج وتقييم النتائج

الفرع الأول: تقدير النموذج

أولاً: جمع البيانات

الجدول الموالي يبين المتغيرات المستخدمة في الدراسة.

الجدول رقم(5): جدول يبين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة.

السنوات	FDI	TCN	INF %	GDP	IBS %
1990	0.33	8.957508	16.65253	213498.4	50
1991	11.63	18.47288	25.88639	210936.4	42
1992	30	21.83608	31.66966	214733.3	42
1993	13	23.34541	20.54033	210223.9	42
1994	15	35.0585	29.04766	208331.9	38
1995	25	47.66273	29.77963	216248.5	38
1996	270	54.74893	18.67908	225114.7	38
1997	260	57.70735	5.733523	227590.9	38
1998	606.6	58.73896	4.950162	239198.1	38
1999	291	66.57388	2.645511	246852.4	30
2000	280.1	75.25979	0.339163	252283.2	30

30	263919.8	4.225988	77.21502	110.79	2001
30	278699.3	1.418302	79.6819	1065	2002
30	298765.7	4.268954	77.39498	633.7	2003
30	311612.6	3.9618	72.06065	881.9	2004
30	329997.7	1.382447	73.27631	1155.99	2005
25	335607.7	2.314524	72.64662	1841	2006
25	347018.4	3.673827	69.2924	1686.73	2007
25	353958.7	4.862991	64.5828	2638.6	2008
25	359622	5.734333	72.64742	2747.13	2009
25	372569	3.913043	74.38598	2300.04	2010
25	383001	4.521765	72.93788	2571.23	2011
25	395640	8.894585	77.53597	1500.4	2012

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على :

- معطيات البنك العالمي. WWW.worldbank.org

- معطيات المديرية العامة للضرائب بالاعتماد على قانون المالية للسنوات (1990 - 1994 - 1999 - 2006 - 2008).

ثانيا: تحديد طريقة القياس

سيتم الاعتماد على طريقة المربعات الصغرى العادية (MCO).

الفرع الثاني: تقييم معلمات النموذج

الجدول رقم (6): نتائج التقدير للنموذج اللوغارتمي للاستثمار الأجنبي المباشر للفترة (1990 – 2012).

Dependent Variable: LFDI

Method: Least Squares

Date: 05/19/15 Time: 13:28

Sample: 1990 2012

Included observations: 23

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-71.45339	37.97226	-1.881726	0.0761
LTCH	2.737520	0.606052	4.516970	0.0003
LINF	0.038815	0.201538	0.192592	0.8494
LGDP	4.961230	2.169505	2.286803	0.0345
LIBS	1.144335	3.029526	0.377727	0.7101
R-squared	0.905869	Mean dependent var	5.553542	
Adjusted R-squared	0.884951	S.D. dependent var	2.342196	
S.E. of regression	0.794446	Akaike info criterion	2.567316	
Sum squared resid	11.36059	Schwarz criterion	2.814162	
Log likelihood	-24.52413	Hannan-Quinn criter.	2.629397	
F-statistic	43.30584	Durbin-Watson stat	1.584573	
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: من إعداد الطالبة باستخدام برنامج Eviews 8

ووفقا للجدول أعلاه كانت نتائج تقدير النموذج اللوغارتمي كالتالي:

$$LFDI = -71.45 + 2.73LTCN + 0.03LINF + 4.96LGDP + 1.14LIBS$$

$$(-1.88) \quad (4.51) \quad (0.19) \quad (2.28) \quad (0.37)$$

$$R^2 = 0.90 \quad R^2 = 0.88 \quad N = 23 \quad F_c = 43.30 \quad DW = 1.58$$

اختبار المعلمات من الناحية الاقتصادية:

من خلال ملاحظة النموذج اللوغارتمي نلاحظ ما يلي:

-الناتج المحلي الإجمالي (GDP) تدل الإشارة الموجبة في معادلة الانحدار المقدر على

أن العلاقة بين FDI و GDP علاقة طردية وهذا ما يتفق مع التوقعات القبلية ومنه هذا

المتغير مقبول من الناحية الاقتصادية.

- التضخم (INF) تدل الإشارة الموجبة في المعادلة اللوغارتمية المقدرة على أن العلاقة بين FDI و INF علاقة طردية وهذا ما لا يتفق مع التوقعات القبلية ومنه هذا المتغير غير مقبول من الناحية الاقتصادية.

- الضريبة على أرباح الشركات (IBS) تدل الإشارة الموجبة في المعادلة اللوغارتمية المقدرة على أن العلاقة بين FDI و IBS علاقة طردية وهذا ما لا يتفق مع التوقعات القبلية ومنه هذا المتغير غير مقبول من الناحية الاقتصادية.

- سعر الصرف الحقيقي (TCN) تدل الإشارة الموجبة في المعادلة اللوغارتمية على أن العلاقة بين FDI و TCN علاقة طردية وهذا ما يتفق مع التوقعات القبلية ومنه هذا المتغير مقبول من الناحية الاقتصادية.

بملاحظة النموذج اللوغارتمي نجد أن لوغاريتم الاستثمار الأجنبي المباشر يرتبط بعلاقة طردية مع لوغاريتم GDP و TCN، وهذا ما يتفق مع النظرية الاقتصادية أما لوغاريتم IBS و INF فهما أيضا يرتبطان بعلاقة طردية مع FDI لكن هذا لا يتوافق مع النظرية الاقتصادية.

- اختبار المعلمات من الناحية الإحصائية:

-أولا: اختبار كل معلمة من معلمات النموذج على حدى:

وذلك باستخدام إحصائية t ستودنت لتقييم معنوية تأثير المتغيرات التفسيرية في المتغير التابع في نموذج الانحدار اللوغارتمي عند مستوى معنوية 5% نقارن إحصائية t فإذا كانت اكبر بالقيمة المطلقة نقبل الفرضية البديلة H_1 ونرفض فرضية العدم أي ان المعلمة لها معنوية احصائية حيث t المجدولة تساوي:

$$T_{n-k}^a = T_{23-4}^{0.05} = T_{19}^{0.05} = 2.093$$

وننتج التقدير للنموذج اللوغارتمي هي كالآتي:

-من اجل الثابت نلاحظ أن قيمة t تساوي 1.88 بالقيمة المطلقة وهي اقل من القيمة الجدوليّة 2.093 وعليه نرفض الفرض البديل ونقبل فرض العدم أي أن المعلمة ليس لها معنوية إحصائية.

-من اجل المتغير التفسيري (LTCN) نلاحظ أن قيمة t المحتسبة تساوي 4.51 وهي اكبر من القيمة الجدولية 2.093 وعليه نقبل الفرض البديل ونرفض فرض العدم أي أن المعلمة لها معنوية إحصائية.

-من اجل المتغير التفسيري (LINF) نلاحظ أن قيمة t المحتسبة تساوي 0.19 وهي اقل من القيمة الجدولية 2.093 وعليه نرفض الفرض البديل ونقبل فرض العدم أي أن المعلمة ليس لها معنوية إحصائية.

-من اجل المتغير التفسيري (LGDP) نلاحظ أن قيمة t تساوي 2.28 وهي اكبر من القيمة الجدولية 2.093 وعليه نقبل الفرض البديل ونرفض فرض العدم أي أن المعلمة لها معنوية إحصائية.

-من اجل المتغير التفسيري (LIBS) نلاحظ أن قيمة t المحتسبة تساوي 0.37 وهي اقل من القيمة الجدولية 2.093 وعليه نرفض الفرض البديل ونقبل فرض العدم أي أن المعلمة ليس لها معنوية إحصائية.

ثانيا: اختبار جودة التوفيق

-معامل التحديد R^2 :

يقدر معامل التحديد للنموذج اللوغارتمي ب 0.90 والذي يدل على أن 90% من التغير في التابع مفسر من قبل المتغيرات المستقلة، وهذا ما يدل على أن هناك ارتباط قوي وهذا جيد ومقبول من الناحية الإحصائية.

ثالثا: اختبار المعنوية الكلية

-إحصائية فيشر F:

يتم مقارنة قيمة F المحسوبة والمقدرة ب 43.30 مع القيمة المجدولة للنموذج اللوغارتمي حيث يتم استخراجها من جدول F، عند مستوى المعنوية 5% ودرجة حرية للبسط والمقام كما هو مبين في العلاقة التالية:

$$F^{k-1}_{n-k} = F^{4-1}_{23-4} = F^3_{19} = 3.13$$

ومنه نلاحظ أن القيمة المحسوبة اكبر من القيمة المجدولة، وعليه نرفض فرضية العدم والتي تنص على أن كل المتغيرات المستقلة مساوية للصفر، ومنه نقبل الفرضية البديلة والتي مفادها انه يوجد على الأقل متغير واحد لا يساوي الصفر ومنه النموذج ككل له معنوية إحصائية.

من خلال الدراسة الاقتصادية والإحصائية للنموذج اللوغارتمي تبين أن كل من الناتج المحلي وسعر الصرف هما متغيران تفسيريان مقبولان من الناحية الاقتصادية والإحصائية إلا أن الضريبة والتضخم هما متغيران تفسيريان مرفوضان من الناحية الاقتصادية والإحصائية، وبصفة عامة نقول أن النموذج غير مقبول فلا بد من حذف كل من المتغيران التفسيريان (INF) و (IBS) والقيام بتقدير معادلة انحدار جديدة وكانت النتائج كما يلي:

الجدول رقم (7): نتائج تقدير النموذج اللوغارتمي بعد إزالة الضرائب والتضخم.

Dependent Variable: LFDI				
Method: Least Squares				
Date: 05/19/15 Time: 13:34				
Sample: 1990 2012				
Included observations: 23				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-57.23643	11.03319	-5.187658	0.0000
LTCH	2.530758	0.374096	6.764991	0.0000
LGDP	4.213447	0.955328	4.410470	0.0003
R-squared	0.904822	Mean dependent var	5.553542	
Adjusted R-squared	0.895304	S.D. dependent var	2.342196	
S.E. of regression	0.757858	Akaike info criterion	2.404467	
Sum squared resid	11.48698	Schwarz criterion	2.552575	
Log likelihood	-24.65137	Hannan-Quinn criter.	2.441716	
F-statistic	95.06626	Durbin-Watson stat	1.554686	
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: من إعداد الطالبة باستخدام برنامج 8 Eviews

ووفقا للجدول أعلاه كانت نتائج التقدير كما يلي:

$$LFDI = -57.23 + 2.53LTCN + 4.21LGDP$$

$$(-5.18) \quad (6.76) \quad (4.41)$$

$$R^2 = 0.90 \quad R^2 = 0.89 \quad N = 23 \quad F_c = 95.06 \quad DW = 1.55$$

- اختبار المعلمات من الناحية الاقتصادية:

يتبين من خلال النموذج المقدر انه مقبول من الناحية الاقتصادية، حيث يرتبط الناتج المحلي الإجمالي وسعر الصرف بعلاقة طردية مع الاستثمار الأجنبي المباشر وهذا ينطبق مع التوقعات القبلية وما تقره النظرية الاقتصادية.

- اختبار المعلمات من الناحية الإحصائية:

أولا: اختبار كل معلمة من معلمات النموذج على حدى

وذلك باستخدام إحصائية t عند مستوى معنوية 5% نقارن إحصائية t حيث t المجدولة تساوي:

$$T_{n-k}^a = T_{23-2}^{0.05} = T_{21}^{0.05} = 2.080$$

-من اجل الثابت نلاحظ أن قيمة t تساوي 5.18 بالقيمة المطلقة وهي اكبر من القيمة المحدولة 2.080 وعليه نقبل الفرض البديل ونرفض فرض العدم أي أن المعلمة لها معنوية إحصائية.

-من اجل المتغير التفسيري (LTCN) نلاحظ أن قيمة t المحتسبة تساوي 6.76 وهي اكبر من القيمة الجدولية 2.080 وعليه نقبل الفرض البديل ونرفض فرض العدم أي أن المعلمة لها معنوية إحصائية.

-من اجل المتغير التفسيري (LGDP) نلاحظ أن قيمة t تساوي 4.41 وهي اكبر من القيمة الجدولية 2.080 وعليه نقبل الفرض البديل ونرفض فرض العدم أي أن المعلمة لها معنوية إحصائية.

ثانيا: اختبار جودة التوفيق

-معامل التحديد R^2 :

يقدر معامل التحديد ب 0.90 والذي يدل على وجود ارتباط قوي بين الاستثمار الأجنبي المباشر والمتغيرات التفسيرية (سعر الصرف والنواتج المحلي الإجمالي).

ثالثا: اختبار المعنوية الكلية

-إحصائية فيشر F :

يتم مقارنة قيمة F المحسوبة والمقدرة ب 95.06 مع القيمة المحدولة للنموذج اللوغارتمي حيث يتم استخراجها من جدول F ، عند مستوى المعنوية 5% ودرجة حرية للبسط والمقام كما هو مبين في العلاقة التالية:

$$F^{k-1}_{n-k} = F^{2-1}_{23-2} = F^1_{21} = 4.32$$

ومنه نلاحظ أن القيمة المحسوبة اكبر من القيمة المحدولة، وعليه نرفض فرضية العدم والتي تنص على أن كل المتغيرات المستقلة مساوية للصفر، ومنه نقبل الفرضية البديلة والتي مفادها انه يوجد على الأقل متغير واحد لا يساوي الصفر ومنه النموذج ككل له معنوية إحصائية.

نستنتج من خلال الدراسة الاقتصادية والإحصائية أن النموذج مقبول من الناحية الاقتصادية والإحصائية بالنسبة للمتغيرين.

-تشخيص النموذج من الناحية القياسية:

أولاً: دراسة الاستقرار

-استقرارية البواقي للنموذج اللوغارتمي:

من خلال التمثيل البياني لسلسلة البواقي نلاحظ أن الأعمدة كلها محصورة في مجال الثقة وبالتالي فهي مستقرة كما هو مبين في الشكل التالي:

الشكل رقم (3): استقرارية سلسلة البواقي للنموذج اللوغارتمي.

Date: 05/19/15 Time: 13:38						
Sample: 1990 2012						
Included observations: 23						
Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob	
		1 -0.11...	-0.11...	0.3575	0.550	
		2 -0.06...	-0.08...	0.4738	0.789	
		3 0.267	0.255	2.5286	0.470	
		4 -0.10...	-0.05...	2.8679	0.580	
		5 0.010	0.026	2.8713	0.720	
		6 0.199	0.139	4.2149	0.648	
		7 -0.03...	0.047	4.2486	0.751	
		8 -0.13...	-0.14...	4.9085	0.767	
		9 -0.01...	-0.12...	4.9123	0.842	
		1... -0.16...	-0.19...	6.1167	0.805	
		1... 0.183	0.233	7.7189	0.738	
		1... -0.08...	-0.09...	8.1111	0.776	

المصدر: من إعداد الطالب باستخدام برنامج Eviews 8

-سلسلة مربعات البواقي للنموذج اللوغارتمي:

الشكل رقم (4): استقرارية سلسلة مربعات البواقي للنموذج اللوغارتمي.

Date: 05/19/15 Time: 13:36						
Sample: 1990 2012						
Included observations: 23						
Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob	
		1	0.142	0.142	0.5273	0.468
		2	-0.16...	-0.19...	1.2878	0.525
		3	-0.48...	-0.45...	7.9833	0.046
		4	-0.09...	-0.01...	8.2510	0.083
		5	0.052	-0.09...	8.3389	0.139
		6	0.181	-0.06...	9.4491	0.150
		7	-0.07...	-0.18...	9.6589	0.209
		8	-0.23...	-0.30...	11.689	0.166
		9	-0.10...	-0.12...	12.170	0.204
		1...	0.062	-0.20...	12.341	0.263
		1...	0.311	0.032	16.965	0.109
		1...	0.001	-0.28...	16.965	0.151

المصدر: من إعداد الطالبة باستخدام برنامج Eviews 8

للتأكد من استقرارية سلسلة مربعات البواقي نستعين باختبار Ljung-Box، حيث يستخدم

هذا الاختبار لدراسة المعنوية الكلية لمعاملات دالة الارتباط الذاتي، وتوافق إحصائية

الاختبار المحسوبة Q آخر قيمة في العمود (Q-stat) من الشكل السابق أي:

$$Q = n(n+2) \sum_{k=1}^m \frac{p_{k=1}^2}{n-k} = 23(23+2) \sum_{k=1}^{21} \frac{p_k^2}{23-k} = 16.965$$

وبحساب χ^2_{23} الجدولة عند مستوى معنوية 5% والتي تساوي 33.92 وهي أكبر من

إحصائية Ljung -Box ومنه نقبل فرضية العدم ونرفض الفرض البديل أي النموذج

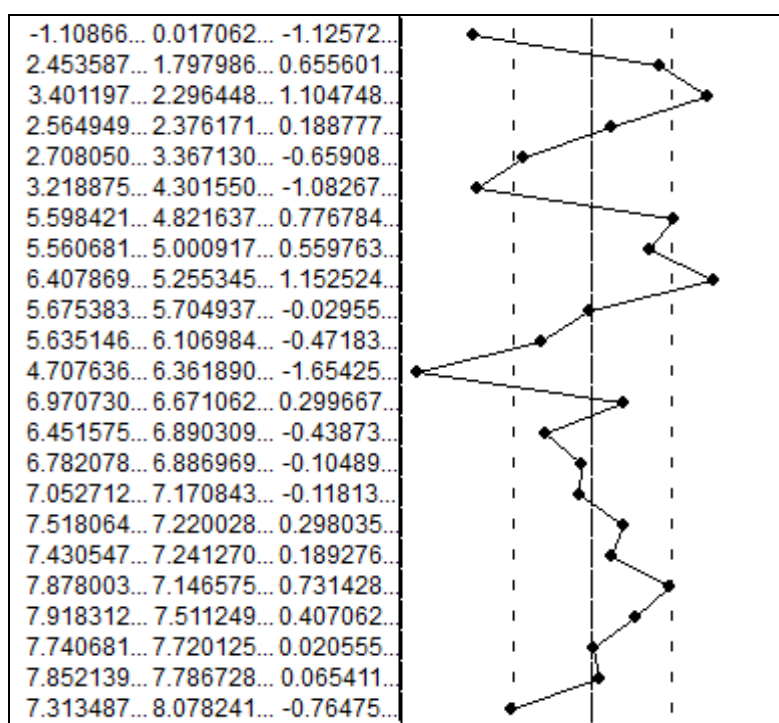
مستقر.

ثانيا: مقارنة القيم المقدرة مع القيم الفعلية

نقوم بمقارنة القيم الفعلية مع القيم المقدرة من خلال تعويض قيم المتغيرات نحصل على القيم

المقدرة ل FDI للفترة (1990 - 2012).

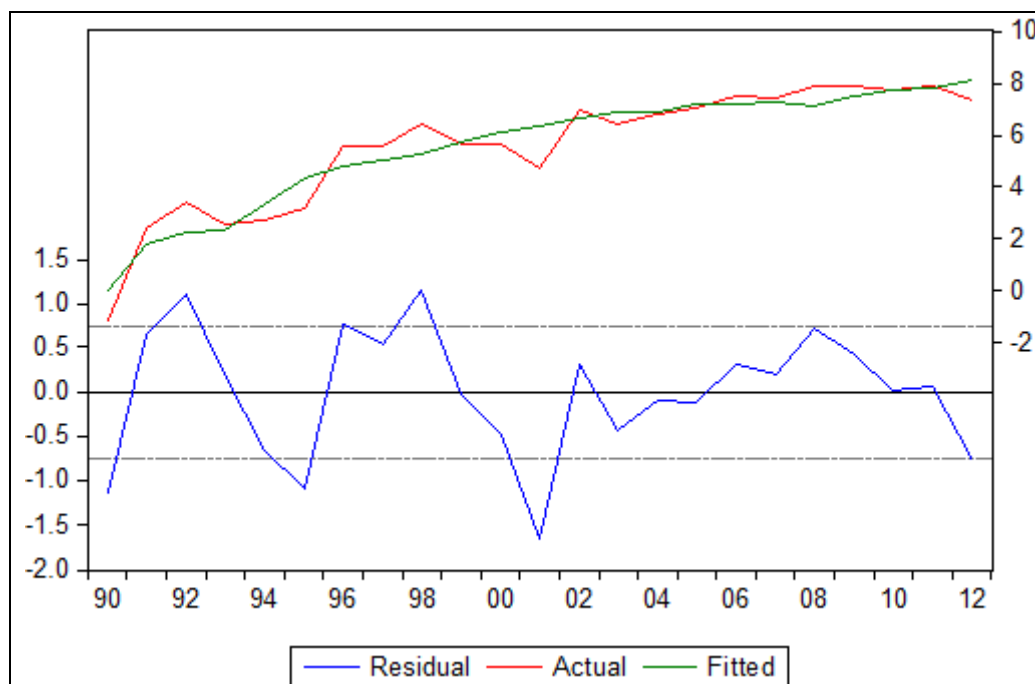
الشكل رقم (5): مقارنة القيم الفعلية مع القيم المقدرة ل FDI.



المصدر: من إعداد الطالبة باستخدام برنامج Eviews 8

نلاحظ من خلال قيم الجدول أن القيم المقدرة قريبة من القيم الفعلية وهذا ما يؤكد لنا الشكل المالي الذي يوضح لنا أن منحنى القيم المقدرة متطابقة تقريبا.

الشكل رقم (6): مقارنة القيم الفعلية مع القيم المقدرة ل FDI.

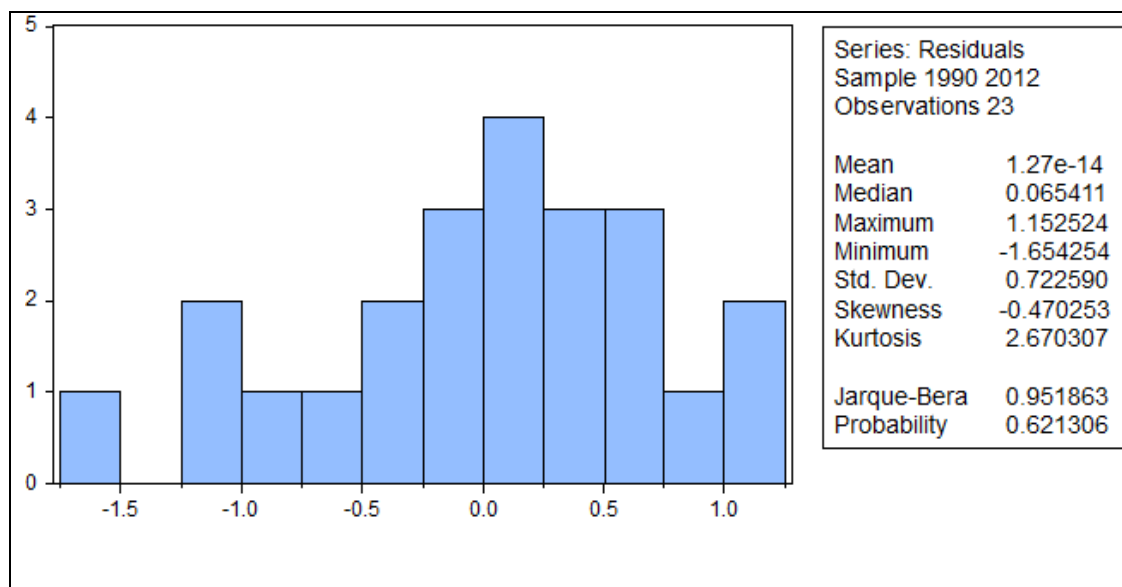


المصدر: من إعداد الطالبة باستخدام برنامج Eviews 8

ثالثا: اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي

من أجل التأكد من أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي نستخدم اختبار (Jarque - Bera) حيث نتائج هذا الاختبار مبينة في الشكل التالي:

الشكل رقم (7): اختبار فرضية التوزيع الطبيعي للبواقي



المصدر: من إعداد الطالبة باستخدام برنامج Eviews 8

من خلال المدرج التكراري نلاحظ إحصائية Jarque – Bera أقل من χ^2 عند مستوى معنوية 5% حيث $Jb=0.95$ و $\chi^2_{0.05}(2)=5.99$ ومنه نقبل فرضية التوزيع الطبيعي للبواقي.

رابعاً : اختبار تباين تجانس الأخطاء

-اختبار وايت: وفقا لهذا الاختبار نتحصل على تقدير النموذج التالي:

الجدول رقم (8): نتائج اختبار وايت

Heteroskedasticity Test: White				
F-statistic	0.972113	Prob. F(5,17)	0.4624	
Obs*R-squared	5.113911	Prob. Chi-Square(5)	0.4021	
Scaled explained SS	3.229414	Prob. Chi-Square(5)	0.6647	
Test Equation:				
Dependent Variable: RESID^2				
Method: Least Squares				
Date: 05/19/15 Time: 13:45				
Sample: 1990 2012				
Included observations: 23				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	559.4519	1090.880	0.512845	0.6147
LTCH^2	0.871039	0.667124	1.305663	0.2091
LTCH*LGDP	-5.124766	7.532171	-0.680384	0.5054
LTCH	57.30608	90.99179	0.629794	0.5372
LGDP^2	5.025604	7.377986	0.681162	0.5049
LGDP	-106.4951	176.5320	-0.603262	0.5543
R-squared	0.222344	Mean dependent var	0.499434	
Adjusted R-squared	-0.006378	S.D. dependent var	0.659977	
S.E. of regression	0.662079	Akaike info criterion	2.232594	
Sum squared resid	7.451919	Schwarz criterion	2.528809	
Log likelihood	-19.67483	Hannan-Quinn criter.	2.307091	
F-statistic	0.972113	Durbin-Watson stat	2.691760	
Prob(F-statistic)	0.462366			

المصدر: من إعداد الطالبة باستخدام برنامج Eviews 8

$$wh = nR^2 = 23 \times 0.22 = 5.06$$

لدينا :

ولدينا: χ^2_K حيث K عدد المعلمات أي χ^2_5 تساوي 11.07 بمستوى معنوية 5% إذن $5.06 < 11.07$ وبهذا نقبل فرضية العدم وعليه يعد دليلا على تجانس التباين لحد الخطأ.

-اختبار آرش:

كانت نتائج التقدير وفقا لهذا الاختبار في الجدول التالي:

الجدول رقم (9): نتائج اختبار آرش

Heteroskedasticity Test: ARCH				
F-statistic	0.298565	Prob. F(1,20)	0.5908	
Obs*R-squared	0.323591	Prob. Chi-Square(1)	0.5695	
Test Equation:				
Dependent Variable: RESID^2				
Method: Least Squares				
Date: 05/19/15 Time: 13:46				
Sample (adjusted): 1991 2012				
Included observations: 22 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.522691	0.177220	2.949399	0.0079
RESID^2(-1)	-0.117361	0.214785	-0.546411	0.5908
R-squared	0.014709	Mean dependent var	0.464533	
Adjusted R-squared	-0.034556	S.D. dependent var	0.653423	
S.E. of regression	0.664617	Akaike info criterion	2.107296	
Sum squared resid	8.834309	Schwarz criterion	2.206481	
Log likelihood	-21.18025	Hannan-Quinn criter.	2.130661	
F-statistic	0.298565	Durbin-Watson stat	2.028924	
Prob(F-statistic)	0.590828			

المصدر: من إعداد الطالب، باستخدام برنامج Eviews 8

لدينا اختبار آرش يعطى بالعلاقة التالي: $Lm = nR^2 \rightarrow \chi^2_k$

$$Lm = 23 \times 0.014 = 0.322$$

ولدينا إحصائية χ^2_k الجدولية بدرجة حرية K=1 ومستوى معنوية 5% تساوي 3.841 ومنه

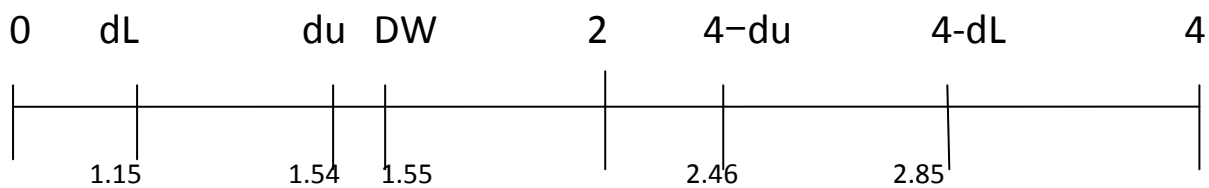
3.841 > 0.322 ومنه قبول فرض عدم أي ثبات تباين لحد الخطأ.

خامسا: اختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء

للقيام باختبار الارتباط الذاتي نعتمد على إحصائية Durbin Watson، يتم هذا الاختبار على أساس قيمة DW المتحصلة مع القيم النظرية (d_u, d_L) من الجدول حيث:

$$DW=1.55 \text{ (القيمة المحتسبة لاختبار دارين واتسن)}$$

والقيم المجدولة لاختبار دارين واتسن عند $n=23$ و $k=2$ وبمستوى معنوية 5% نجد $d_u=1.54$ و $d_L=1.7$ ويمكن توضيحها في الشكل التالي:



يلاحظ أن قيمة DW المحسوبة في النموذج تساوي 1.55 تقع في منطقة عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء.

خلاصة الفصل الثالث :

في هذا الفصل قمنا بدراسة الاستثمار الأجنبي المباشر من الناحية القياسية، عن طريق بناء نموذج قياسي يحدد اثر بعض المتغيرات الاقتصادية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، ومن اجل معرفة نوع العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة استخدمنا نموذج الانحدار المتعدد عن طريق النموذج اللوغارتمي، وتوصلنا في الأخير إلى :

- متغير الناتج المحلي وسعر الصرف لهما معنوية إحصائية واقتصادية في النموذج؛
- مؤشر الضريبة والتضخم ليس لهما معنوية إحصائية واقتصادية في النموذج؛
- تحقق كل فرضيات النموذج؛
- استقرار النموذج المتحصل عليه خلال فترة الدراسة.

الخاتمة

عرف الاستثمار الأجنبي المباشر اهتماما كبيرا من طرف العديد من الدول والمفكرين والاقتصاديين، لما له من أهمية بالغة في جذب رؤوس الأموال ومساهمته في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لذلك سعت معظم الدول إلى استقطابه وجذبه وذلك باستعمال العديد من الاجراءات والأدوات، والجزائر كغيرها من الدول أدركت أهمية الاستثمار الأجنبي في دفع التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لهذا شهدت تحول في توجهات السياسة الاقتصادية منذ بداية التسعينات إلى تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر بعد تزايد الاقتناع بأهميته، وتجلت عملية تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر من خلال الهيئات والتشريعات وما تضمنه من حوافز وتسهيلات بهدف تحسين المتغيرات الاقتصادية الكلية من اجل تهيئة المناخ الاستثماري الملائم لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، ولكن بالرغم من كل ذلك لازالت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر غير كافية نظرا للعراقيل السائدة كانتشار الرشوة والبيروقراطية والفساد الإداري وغيرها من المشاكل.

ونتيجة لتزايد تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تعمل معظم الدول على خلق مناخ مناسب لجذب الاستثمارات المختلفة لذلك كان الهدف الأساسي لهذه الدراسة هو التعرف على أهم المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر للفترة (1990 - 2012)، باستعمال القياس الاقتصادي ومن ثم جاء موضوع هذا البحث لدراسة هذه العلاقة في الجزائر.

أولا: النتائج

بناءا على ما سبق توصلت إلى جملة من النتائج خاصة فيما يتعلق بالمناخ الاستثماري السائد في الجزائر والمشاكل والمعوقات التي تعيق الاستثمار الأجنبي المباشر ويمكن تلخيص هذه النتائج فيما يلي:

- شهد مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر تغيرات حاسمة من أجل جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية من خلال الهيئات والتشريعات والقوانين الصادرة والإصلاحات المختلفة.
- تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر لم يرقى إلى المستوى المطلوب.
- تتمتع الجزائر بالكثير من الإمكانيات البشرية والمالية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر لا كن هذه الإمكانيات ينقصها استغلال جيد.
- من خلال الدراسة التطبيقية وجدنا أن الاستثمار الأجنبي المباشر يرتبط بعلاقة طردية مع المتغيرات التفسيرية، والمتمثلة في الناتج المحلي الإجمالي وسعر الصرف وهذه هي أهم المتغيرات التي تؤثر على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

ثانيا: التوصيات والاقتراحات

- السعي الجاد في توفير مناخ وبيئة استثمارية ملائمة من أجل جذب أكبر قدر من الاستثمارات.
- ضرورة استقرار الهيكل الإداري والسعي إلى محاربة الفساد الإداري والبيروقراطية.
- إنشاء قاعدة بيانات إحصائية موحدة.
- محاولة الاستفادة من الخبرات والتكنولوجيا الحديثة وذلك بتشجيع كل أنواع الاستثمارات الأجنبية المباشرة.
- العمل على توجيه الاستثمار الأجنبي المباشر إلى قطاعات الزراعة والصناعة أي خارج قطاع المحروقات.

ثالثا : آفاق الدراسة

من خلال دراسة هذا الموضوع يمكن توسيع هذه الدراسة من خلال:

- إدخال متغيرات كيفية تؤثر على الاستثمار الأجنبي المباشر.
- اثر العولمة الاقتصادية في تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر.
- الفرص والمخاطر الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر.

قائمة المصادر

والمراجع

الكتب:

الكتب باللغة العربية:

1. أبو شرارة علي عبد الفتاح، الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات، دار المسيرة، الأردن، الطبعة الأولى، 2007.
2. أبو قحف عبد السلام، اقتصاديات الاستثمار الدولي، المكتب العربي الحديث، مصر، الطبعة الثانية، 1991.
3. أبو قحف عبد السلام، السياسات والأشكال المختلفة للاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1989.
4. أبو قحف عبد السلام، نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1989.
5. إسماعيل السيفو وليد وآخرون، أساسيات الاقتصاد القياسي التحليلي، الطبعة الأولى، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، 2006.
6. إسماعيل السيفو وليد وآخرون، مشاكل الاقتصاد القياسي التحليلي، الأهلية للنشر، والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2006.
7. الأشقر أحمد، الاقتصاد الكلي، الدار العلمية ودار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2002.
8. السيد علي عبد المنعم، اقتصاديات النقود والمصارف، الأكاديمية للنشر، الأردن، 1999.
9. الشافعي محمد زكي، مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، بيروت، 1970.
10. النجار فريد، الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2000.

11. الهادي سليمان عمر، الاستثمار الأجنبي المباشر وحقوق البيئة في الاقتصاد الإسلامي والوضعي، الأكاديميون للنشر وتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2010.
12. بلقاسم حسن بهلول محمد، الاستثمار الأجنبي المباشر وإشكالية التوازن الجهوي (مثال الجزائر)، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1990.
13. بن صالح الخطيب فاروق، عبد العزيز بن احمد دياب، دراسات متقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية، السعودية، 1435 هـ.
14. بن عصمان محفوظ در، مدخل في علم الاقتصاد، دار العلوم للنشر والتوزيع، عناية، 2010.
15. بن محمود سكيمة، مدخل لعلم الاقتصاد، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2009.
16. جليل عبد الحسين، عبد الحسن الغالي، سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2011.
17. جمال فروخي، نظرية الاقتصاد القياسي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992.
18. حسن خلف فليح، النقود والبنوك، عالم الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2006.
19. حسين الوادي محمود، زكريا احمد عزام، المالية العامة والنظام المالي في الإسلام، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2000.
20. حسين عناية غازي، التضخم المالي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2004.
21. حسين عوض الله زينب، الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية الجديدة، الازارطة، 2004.
22. حنفى عبد الغفار، سمية قرياقص، أساسيات الاستثمار والتمويل، مؤسسة شباب الجامعة، مصر.

23. خريس جمال وآخرون، النقود والبنوك، دار المسيرة للنشر، الطبعة الثانية، الأردن، 2002.
24. دومنيك سلقا تور، يوجين دوليو، مبادئ الاقتصاد، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، الطبعة الأولى، مصر، 2004.
25. رشيد عبد الحكيم، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار البداية ناشرون وموزعون، الطبعة الأولى، عمان، 2010.
26. زغدود علي، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الرابعة، الجزائر، 2011.
27. زكي الشافعي محمد، مقدمة في النقود والبنوك، دار النهضة العربية، القاهرة، 1978.
28. سالفا تور دومينيك، الإحصاء والاقتصاد القياسي (سلسلة ملخصات شوم)، نيويورك، 1982.
29. سعد الدين العيسى نزار، سليمان قطف ابراهيم، الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2006، ص 314.
30. سعيدي نعمان، البعد الدولي للنظام النقدي برعاية صندوق النقد الدولي، الطبعة الأولى، دار بلقيس، الجزائر، 2011.
31. سيجيل ياري، النقود والبنوك والاقتصاد، ترجمة عبد الله منصور وآخرون، دار المريخ للنشر، الرياض، 1987.
32. صالح تومي، مدخل لنظرية القياس الاقتصادي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.
33. صيد أمين، سياسة الصرف كأداة لتسوية الاختلال في ميزان المدفوعات، مكتبة حسن عصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 2013.

34. عباس محرزى محمد، اقتصاديات الجباية والضرائب، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2008.
35. عباس محرزى محمد، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 2005.
36. عبد الحميد عبد المطلب، الاقتصاد الكلى (النظرية والسياسات)، الدار الجامعية، الطبعة الأولى، مصر، 2010.
37. عبد الحميد عبد المطلب، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي، مجموعة النيل العربية، 2003.
38. عبد الرحمان الهيتى نوازاد، منجد عبد اللطيف الخشالي، مقدمة في مالية دولية، دار مناهج للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2007.
39. عبد الكريم عبد الله عبد الله، ضمانات الاستثمار في الدول العربية، دراسة قانونية مقارنة لأهم التشريعات العربية والمعاهدات الدولية مع الإشارة إلى منظمة تجارة العالمية ودورها في هذا المجال، دار ثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2010، ص 21.
40. عبد الله خبابة، الاقتصاد المصرفي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2008.
41. عبد المقصود محمد مبروك نزيه، الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2006.
42. عطوي فوزي، المالية العامة (النظم الضريبية وموازنة الدولة)، منشورات الحلبي الحقيقية، بيروت، 2003.
43. علي بخيت حسين، سحر فتح الله، الاقتصاد القياسي، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن.
44. علي مكيد، الاقتصاد القياسي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، 2011.

45. فوزي عبد المنعم، المالية العامة والسياسة المالية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1971.
46. قدي عبد المجيد، دراسات في علم الضرائب، دار جرير للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2011.
47. قدي عبد المجيد، مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثالثة، 2006.
48. كريم حمزة حسن، العولمة المالية والنمو الاقتصادي، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2011.
49. لطرش الطاهر، الاقتصاد النقدي والبنكي، ديوان المطبوعات الجامعية، 2013.
50. لطرش الطاهر، الاقتصاد النقدي والبنكي، ديوان المطبوعات الجامعية، 2013.
51. لطرش الطاهر، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.
52. نجيب إبراهيم نعمة الله، مقدمة في مبادئ الاقتصاد القياسي، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2012.
53. لهيبات أحمد وآخرون، الاقتصاد والمناجمنت والقانون، الديوان الوطني للمطبوعات المدرسية، الجزائر، 2009.
54. مجيد ضياء، الاقتصاد النقدي، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، الجزائر، 1998.
55. محمد شيخي، طرق القياس الاقتصادي محاضرات وتطبيقات، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع .
56. محمد عبد القادر عطية عبد القادر، اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية، مصر، 2003.
57. محمد عبد القادر عطية عبد القادر، الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الطبعة الثالثة، الإسكندرية، 2008.

58. محمد نوري الشمري ناضم، محمد موسى الشروف، مدخل في علم الاقتصاد، دار
زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2008.

59. محمود حميدات، النظريات والسياسات النقدية، دار التنمية للطباعة والإعلام والنشر
والتوزيع، الجزائر، 1996.

60. مفيد عبد اللاوي، التضخم والسياسات النقدية (محاضرات في الاقتصاد النقدي
والسياسات النقدية)، مطبعة مزوار السوادي، 2000.

61. ناصف عبد المعبود، النظرية الاقتصادية الكلية، المكتب الجامعي الحديث،
الإسكندرية، 1986.

62. واصف الوزني خالد، أحمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية
والتطبيق، دار وائل للنشر، الطبعة التاسعة، الأردن، 2008.

63. يحيوي نصيرة بوعون، الضرائب الوطنية والدولية، الصفحة الزرقاء العامة للنشر،
الجزائر، 2010.

- الأطروحات والمذكرات:

64. بابا عبد القادر، سياسة الاستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات
العالمية الراهنة، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة الجزائر، 2004.

65. بعداش عبد الكريم، الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الاقتصاد الجزائري خلال
الفترة 1990-2005 ، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2007.

66. زودة عمار، محددات قرار الاستثمار الأجنبي المباشر، رسالة ماجستير في علوم
التسيير، قسنطينة، 2007.

67. سفيان مخلوف، دراسة اقتصادية قياسية للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر
للفترة (1990 - 2012) ، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية ، جامعة لمسيلة.

68. سمية كمال، النظام القانوني للاستثمار الأجنبي في الجزائر، رسالة ماجستير في
القانون الخاص، جامعة تلمسان، 2003.

69. صالح أويابة، أثر التغير في سعر الصرف على التوازن الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة غرداية، 2011.
70. عبد الحكيم سعيح، الناتج الوطني والنمو الاقتصادي، دراسة اقتصادية قياسية للنمو حالة الجزائر (1974-1999)، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2001، ص 27.
71. علي بن قدور، أثر تغيرات سعر الصرف على نموذج التوازن الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة سعيدة، 2005.
72. علي كاضم حسين السعيد أسامة، دراسة تحليلية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على اقتصاديات البلدان العربية (مصر والأردن)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة كوفة، 2007.
73. غزلان سعيد، أثر العولمة المالية على الاستثمارات الأجنبية، رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2003.
74. فاروق سحنون، قياس أثر بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر (دراسة حالة الجزائر) رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة سطيف.
75. قويدري كريمة، الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر، رسالة ماجستير في علوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2010.
76. محمد العيد بيوض، تقييم أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو والتنمية المستدامة في الاقتصاديات المغاربية، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، 2011.
77. ناصر محمود وهبان أميرة، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في النشاط الاقتصادي في الجمهورية اليمنية، رسالة ماجستير في الاقتصاد، جامعة مؤتة، 2011.
78. يحيى سعيدي، تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، قسنطينة، 2006.

79. يمينه درقال، دراسة تقلبات أسعار الصرف في المدى القصير (اختبار فرضية

التعديل الزائد في دول المغرب العربي، رسالة ماجستير، جامعة تلمسان، 2011.

- الملتقيات والدوريات

80. العبد لله الكفري مصطفى، الاستثمار الأجنبي في الدول العربية، ندوة اقتصادية حول

الاقتصاد السوري وآفاق المستقبل، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، 18/05/2010.

81. المسعود كسرى، تقييم جاذبية مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، الملتقى

الوطني حول التنمية الاقتصادية وترقية الاستثمار في الجزائر، يومي 09 - 10 ديسمبر،

جامعة قالمه، 2014.

82. غياط شريط، عبد المالك مهري، المناخ الاستثماري في الجزائر وانعكاساته على

الاستثمار الأجنبي المباشر واقع وآفاق، الملتقى الوطني حول التنمية وترقية الاستثمارات

في الجزائر، يومي 09 - 10 ديسمبر، جامعة قالمه - تبسة، 2014.

83. مسعود كسرى، طهاري دومة علي، تقييم جاذبية مناخ الاستثمار في استقطاب

الاستثمار الأجنبي دراسة استقصائية لعينة من المؤسسات الأجنبية بالجزائر، الملتقى

الوطني حول التنمية الصناعية وترقية الاستثمار في الجزائر، يومي 09 - 10

سبتمبر، جامعة الجزائر، 2014.

84. هارون، فطيمة حفيظ الطاهر، آفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في ظل

اتفاق الشراكة الاورو متوسطية، الملتقى الدولي حوا آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على

الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يومي 13 - 14

نوفمبر، جامعة باتنة، 2006.

- الجرائد والمجلات :

85. بولعيد بعلوج، معوقات الاستثمار في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 04، قسنطينة.

86. زين منصوري، واقع وآفاق سياسة الاستثمار في الجزائر، مقال حول التنمية الاقتصادية، جامعة الشلف، العدد 04.

87. شهرزاد زغيب، الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر واقع وآفاق، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، العدد 08، بسكرة، 2005.

88. وصاف سعيدي، محمد قويدري، واقع مناخ الاستثمار في الجزائر بين الحوافز والعوائق، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، العدد 08، 2008.

- الكتب باللغة الأجنبية:

89. Bendib .R. Econométrie théorie et Applications ,OPU, Alger, 2001.

التقارير:

90. البنك العالمي Bank.org WWW.worldbank.org .

الملاحق

الملحق رقم (1) :نتائج التقدير للنموذج اللوغارتمي للاستثمار الاجنبي المباشر بعد ازالة
الضرائب والتضخم .

Dependent Variable: LFDI

Method: Least Squares

Date: 05/19/15 Time: 13:34

Sample: 1990 2012

Included observations: 23

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-57.23643	11.03319	-5.187658	0.0000
LTCH	2.530758	0.374096	6.764991	0.0000
LGDP	4.213447	0.955328	4.410470	0.0003
R-squared	0.904822	Mean dependent var	5.553542	
Adjusted R-squared	0.895304	S.D. dependent var	2.342196	
S.E. of regression	0.757858	Akaike info criterion	2.404467	
Sum squared resid	11.48698	Schwarz criterion	2.552575	
Log likelihood	-24.65137	Hannan-Quinn criter.	2.441716	
F-statistic	95.06626	Durbin-Watson stat	1.554686	
Prob(F-statistic)	0.000000			

الملحق رقم (2) : نتائج اختبار وايت

Heteroskedasticity Test: White

F-statistic	0.972113	Prob. F(5,17)	0.4624
Obs*R-squared	5.113911	Prob. Chi-Square(5)	0.4021
Scaled explained SS	3.229414	Prob. Chi-Square(5)	0.6647

Test Equation:

Dependent Variable: RESID^2

Method: Least Squares

Date: 05/19/15 Time: 13:45

Sample: 1990 2012

Included observations: 23

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	559.4519	1090.880	0.512845	0.6147
LTCH^2	0.871039	0.667124	1.305663	0.2091
LTCH*LGDP	-5.124766	7.532171	-0.680384	0.5054
LTCH	57.30608	90.99179	0.629794	0.5372
LGDP^2	5.025604	7.377986	0.681162	0.5049
LGDP	-106.4951	176.5320	-0.603262	0.5543

R-squared	0.222344	Mean dependent var	0.499434
Adjusted R-squared	-0.006378	S.D. dependent var	0.659977
S.E. of regression	0.662079	Akaike info criterion	2.232594
Sum squared resid	7.451919	Schwarz criterion	2.528809
Log likelihood	-19.67483	Hannan-Quinn criter.	2.307091
F-statistic	0.972113	Durbin-Watson stat	2.691760
Prob(F-statistic)	0.462366		

الملحق رقم (3) : نتائج اختبار آرش

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.298565	Prob. F(1,20)	0.5908
Obs*R-squared	0.323591	Prob. Chi-Square(1)	0.5695

Test Equation:

Dependent Variable: RESID^2

Method: Least Squares

Date: 05/19/15 Time: 13:46

Sample (adjusted): 1991 2012

Included observations: 22 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.522691	0.177220	2.949399	0.0079
RESID^2(-1)	-0.117361	0.214785	-0.546411	0.5908

R-squared	0.014709	Mean dependent var	0.464533
Adjusted R-squared	-0.034556	S.D. dependent var	0.653423
S.E. of regression	0.664617	Akaike info criterion	2.107296
Sum squared resid	8.834309	Schwarz criterion	2.206481
Log likelihood	-21.18025	Hannan-Quinn criter.	2.130661
F-statistic	0.298565	Durbin-Watson stat	2.028924
Prob(F-statistic)	0.590828		

الملحق رقم (4) : نتائج التقدير للنموذج اللوغارتمي للاستثمار الاجنبي المباشر للفترة
(1990-2012)

Dependent Variable: LFDI
Method: Least Squares
Date: 05/19/15 Time: 13:28
Sample: 1990 2012
Included observations: 23

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-71.45339	37.97226	-1.881726	0.0761
LTCH	2.737520	0.606052	4.516970	0.0003
LINF	0.038815	0.201538	0.192592	0.8494
LGDP	4.961230	2.169505	2.286803	0.0345
LIBS	1.144335	3.029526	0.377727	0.7101
R-squared	0.905869	Mean dependent var	5.553542	
Adjusted R-squared	0.884951	S.D. dependent var	2.342196	
S.E. of regression	0.794446	Akaike info criterion	2.567316	
Sum squared resid	11.36059	Schwarz criterion	2.814162	
Log likelihood	-24.52413	Hannan-Quinn criter.	2.629397	
F-statistic	43.30584	Durbin-Watson stat	1.584573	
Prob(F-statistic)	0.000000			

المخلص

تتمحور الإشكالية التي سنحاول الإجابة عنها في هذه الدراسة حول السؤال الرئيسي التالي:

"ما هي أهم المتغيرات المحددة للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر؟"

تكمن أهمية الدراسة في كون الاستثمار الأجنبي المباشر مظهر من مظاهر تفتح الاقتصاديات وذلك من خلال مساهمته في خلق الفرص الاستثمارية وازدادت أهميته نظرا لمرونته خلال الأزمات الاقتصادية والمالية وسعي معظم دول العالم إلى دخول المنظمة العالمية للتجارة مع الانفتاح وتحرير التجارة، كما تبرز أهمية الدراسة كذلك في ظل الظروف التي يشهدها الاقتصاد الجزائري من تحولات والانتقال من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق.

استندت دراستنا في جانبها النظري على أهم النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر. أما الجانب التطبيقي فقد خصص لتحليل تطور الاستثمار الأجنبي المباشر للفترة (1990-2012) في الجزائر من خلال بناء نموذج قياسي للاستثمار الأجنبي المباشر.

الكلمات المفتاحية:

الاستثمار الأجنبي المباشر, المتغيرات الاقتصادية, النموذج القياسي, الانحدار .

Résumé

Centrique problème que nous allons tenter de répondre dans cette étude, la principale question à propos de ce qui suit:

Quelles sont les variables les plus importantes de l'investissement étranger direct spécifique en Algérie?

L'importance de l'étude dans le fait que la manifestation de l'investissement étranger direct d'économies ouvertes et par sa contribution à la création d'opportunités d'investissement et une importance accrue en raison de sa flexibilité lors de crises économiques et financières et la poursuite de la plupart du monde pour entrer dans l'Organisation mondiale du commerce avec l'ouverture et la libéralisation des échanges, souligne également l'importance de l'étude ainsi que dans la lumière de circonstances constatées par l'économie algérienne des transformations et de la transition d'une économie planifiée à une économie de marché.

Notre étude a été basée en partie sur les plus importantes théories explicatives théoriques de l'investissement étranger direct. Le côté pratique a été consacrée à l'analyse de l'investissement direct étranger pour le développement de la période (1990-2012) en Algérie à travers la construction d'un formulaire standard de l'investissement direct étranger.

Mots clés:

Les investissements étrangers directs, variables économiques, le modèle standard, le gradient.